جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

حركة فتح: الإشكاليات والتحديات

إعداد
عمر رشاد سليم ناصر

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2015م

حركة فتح: الإشكاليات والتحديات

إعداد

عمر رشاد سليم ناصر

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2015/5/21م، واجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. عماد البشتاوي / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. حسن أيوب / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى أرواح مؤسسي وقيادات حركة فتح الذين حولوا بدمائهم الطاهرة الشعب الفلسطيني من شعب لاجئ إلى شعب ثائر على طريق الحرية والاستقلال.

إلى روح والدي الطاهرة الذي رحل مبكراً قبل أن يجني ثمار ما زرعت يداه... فنم قرير العين يا والدي.

إلى أمي الصابرة والشمعة التي أنارت دربي... أعزك الله ودمتِ لنا ذخراً.

إلى زوجتي الغالية التي كانت لي خير معين.

إلى إخوتي وأخواتي الذين وقفوا إلى جانبي في مسيرتي التعليمية.

إلى مشرف هذه الرسالة الدكتور رائد نعيرات الذي منحني وقته وجهده لإتمام هذا العمل.

إلى جميع أساتذتي وزملائي في قسم التخطيط والتنمية السياسية، وكل من ساعدني لإتمام هذا العمل.

لأجلكم جميعاً أهدي هذا الجهد.

الشكر والتقدير

الشكر والامتنان لله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إتمام هذا العمل.

والشكر الموصول إلى أستاذي الكريم الدكتور رائد نعيرات لما قدمه لي من توجيه وإرشاد وكل ما هو قيم لإتمام هذا العمل.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى جميع أساتذة قسم التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية لعطائهم المتواصل في إعداد أجيال مثقفة وقادرة على حمل المسؤولية.

كما أتقدم بالشكر لكوادر وقيادات حركة فتح ممن وضعوا بين يدي تجاربهم النضالية في الحركة لإثراء هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى أصدقائي وزملائي لما قدموه لي من عون ومساعدة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

حركة فتح: الإشكاليات والتحديات

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الاشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: اسم الطالب: عمر رشاد سليم خاطر

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: ١٥/٥/٢٠١٥

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ي
	الفصل الأول: مقدمة ومنهجية الدراسة	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	أهمية الدراسة	3
3.1	أهداف الدراسة	3
4.1	مشكلة الدراسة	4
5.1	أسئلة الدراسة	4
6.1	فرضيات الدراسة	5
7.1	منهجية الدراسة	5
8.1	حدود الدراسة	5
9.1	الدراسات السابقة	6
10.1	مصطلحات الدراسة	7
11.1	مفاهيم الدراسة	13
12.1	فصول الدراسة	15
	الفصل الثاني: نشأة الحركة وتطورها	**16**
1.2	التعريف	17
2.2	النشأة	18
1.2.2	مرحلة الوعي الوطني	18
2.2.2	مرحلة التكوين	20
3.2.2	مرحلة النمو والبناء	21
3.2	الانطلاقة	23
4.2	المفاهيم الأساسية لحركة فتح	25

الرقم	الموضوع	الصفحة
5.2	مبادئ حركة فتح	26
6.2	أهداف حركة فتح	29
7.2	الأساليب والوسائل التي اتبعتها حركة فتح	30
1.7.2	تبني خيار الكفاح المسلح (العنف الثوري)	30
2.7.2	استقلال القرار الوطني الفلسطيني ورفع الوصاية العربية	32
3.7.2	العمل على تحقيق الوحدة الوطنية	33
8.2	القواعد والأسس التنظيمية لحركة فتح	34
1.8.2	الالتزام	34
2.8.2	الانضباط	34
3.8.2	التنظيم والمركزية الديمقراطية	34
4.8.2	النقد والنقد الذاتي	35
9.2	مقومات الهُوية لدى حركة فتح	36
1.9.2	فكر الوسطية والاعتدال والانفتاح	37
2.9.2	استقلالية الهُوية والقرار	38
3.9.2	شمولية الفكر	39
4.9.2	البراغماتية	41
10.2	أبعاد الهُوية لدى حركة فتح	42
1.10.2	الهُوية السياسية لحركة فتح	42
2.10.2	الهُوية القومية لحركة فتح	44
3.10.2	الهُوية الوطنية لحركة فتح	44
11.2	الخلاصة	46
	الفصل الثالث: التحولات الفكرية والسياسية لحركة فتح	**49**
1.3	مقدمة	50
2.3	التحولات الفكرية والسياسية لحركة فتح في المرحلة من 1965-1973	52
1.2.3	مرحلة الكفاح المسلح	53
1.1.2.3	المرحلة الأولى من 1965-1967	57
2.1.2.3	المرحلة الثانية من 1967 – بداية عام 1970	57

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.1.2.3	المرحلة الثالثة من عام 1970– 1973	59
2.2.3	فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية	61
1.2.2.3	حركة فتح تعارض منظمة التحرير	62
2.2.2.3	دخول حركة فتح إلى منظمة التحرير	63
3.3	التحولات الفكرية والسياسية لحركة فتح في المرحلة من 1974–1981	65
1.3.3	التحول في الخطاب السياسي (من الكفاح المسلح إلى غصن الزيتون)	65
2.3.3	انشقاق حركة فتح – المجلس الثوري	73
3.3.3	انعقاد المؤتمر العام الرابع لحركة فتح	75
4.3	التحولات الفكرية والسياسية لحركة فتح في المرحلة من 1982–1992	76
1.4.3	خروج حركة فتح من لبنان	76
2.4.3	انشقاق حركة فتح – الانتفاضة	79
3.4.3	الحركة التصحيحية	84
4.4.3	المؤتمر العام الخامس لحركة فتح	85
5.4.3	من الكفاح المسلح إلى خيار التسوية السلمية	87
5.3	التحولات الفكرية والسياسية لحركة فتح في المرحلة من 1993 – 1999	89
6.3	التحولات الفكرية والسياسية لحركة فتح في المرحلة من 2000– 2013	98
1.6.3	انتفاضة الأقصى وتشكيل كتائب شهداء الأقصى	99
2.6.3	رحيل ياسر عرفات وتعمق الأزمة	102
3.6.3	انعقاد المؤتمر العام السادس لحركة فتح	104
7.3	الخلاصة	107
	الفصل الرابع: أثر التحولات التي مرت بها حركة فتح على الإشكاليات والتحديات التي تواجهها الحركة	109
1.4	مقدمة	110

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.4	أسباب الإشكاليات والتحديات داخل حركة فتح	112
1.2.4	التحول في عناصر هُوية الحركة	112
2.2.4	غياب الديمقراطية	113
3.2.4	غياب المراجعة النقدية	115
3.4	مظاهر الإشكاليات والتحديات داخل حركة فتح	115
1.3.4	أزمة القيادة	116
2.3.4	أزمة البنية الفكرية	117
3.3.4	أزمة البرنامج والخطاب السياسي	121
4.3.4	أزمة البناء التنظيمي	125
4.4	المؤتمر العام السادس لحركة فتح ومعالجة الأزمة	131
1.4.4	ظروف انعقاد المؤتمر العام السادس لحركة فتح	131
2.4.4	انعكاسات المؤتمر العام السادس لحركة فتح	134
3.4.4	البرنامج والخطاب السياسي	135
4.4.4	البناء التنظيمي	140
5.4	الخلاصة	**145**
	النتائج والتوصيات	**148**
	قائمة المصادر والمراجع	**155**
	الملاحق	**169**
	Abstract	**b**

حركة فتح : الإشكاليات والتحديات

إعداد

عمر رشاد سليم ناصر

إشراف

الدكتور رائد نعيرات

الملخص

عالجت هذه الدراسة الإشكاليات والتحديات التي تواجهها حركة فتح وأثرها على واقع الحركة "1965–2013"، والتي تعد من التحديات الكبيرة التي تواجه الحركة بعد التغيرات الذاتية والموضوعية التي مرت بها خلال مسيرتها الطويلة.

تكمن إشكالية الدراسة في الإشكاليات والتحديات التي تعاني منها حركة فتح والتي نتجت عن التحولات في عناصر الهُوية لدى الحركة عبر مسيرتها الطويلة، حيث برزت تلك الإشكاليات في محطات عديدة بدءاً بانشقاق أبو نضال وأبو موسى ومروراً بالانقسام والتباين في المواقف بين قيادات وكوادر الحركة من توقيع إتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) وانتهاءً بالأزمات التي واجهتها الحركة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وصولاً إلى انعقاد المؤتمر العام السادس للحركة، وأخذت تلك الإشكاليات والتحديات مظاهر متعددة تمثلت في أزمة القيادة والبنية الفكرية بالإضافة إلى أزمة البرنامج والخطاب السياسي وأزمة البناء التنظيمي.

ومن أجل ذلك طرحت الدراسة العديد من التساؤلات حول أسباب تلك الإشكاليات والتحديات ومدى انعكاسها على واقع الحركة، وكيف يمكن لحركة فتح الخروج منها، وهل ساهم المؤتمر العام السادس في معالجة تلك الإشكاليات والتحديات.

وبناءً على ذلك فرضت الدراسة أن حركة فتح تعاني عدد من الإشكاليات والتحديات خاصة بعد توقيع إتفاق أوسلو أضعفت المد الجماهيري الواسع الذي تمتعت به لسنوات طويلة.

انتهج الباحث في هذه الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام الشامل بموضوع الدراسة، حيث استخدم المنهج التاريخي لسرد نشأة وتاريخ حركة فتح

وأهم المحطات التي مرت بها عبر أكثر من أربعة عقود منذ انطلاقتها، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف التحولات الفكرية والسياسية التي مرت بها حركة فتح وأثرها على الإشكاليات والتحديات التي تواجهها الحركة.

ناقشت الدراسة مسيرة الحركة والتحولات التي مرت بها وانعكاسها على الإشكاليات والتحديات التي تواجهها الحركة لإثبات صحة إدعاء فرضياتها. من خلال أربعة فصول حيث بينت في الفصل الأول المصطلحات والمفاهيم الواردة في ثنايا الدراسة، وفي الفصل الثاني تم سرد ملخص لنشأة الحركة وتطورها، لتضع القارئ في السياق التاريخي لارهاصات انطلاقتها وأهم مبادئها وأهدافها.

أما في الفصل الثالث فقد تم مناقشة التحولات الفكرية والسياسية التي مرت بها حركة فتح خلال مسيرتها الطويلة من الكفاح المسلح كخيار استراتيجي ووحيد لتحرير فلسطين إلى خيار التسوية السياسية وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وانعكاس ذلك على مبادئ وأهداف الحركة، وفي الفصل الرابع تم مناقشة أثر التحولات التي مرت بها الحركة على الإشكاليات والتحديات التي تواجهها الحركة وبروز العديد من الأزمات سواء في القيادة والبنية الفكرية والبرنامج السياسي إضافة إلى أزمة في البناء التنظيمي ودور المؤتمر العام السادس في معالجة تلك الأزمات.

خرجت الدراسة بعدد من النتائج أبرزها أن عدم وجود أيديولوجيا لدى حركة فتح تحول من عامل قوة أكسب الحركة امتداداً جماهيرياً أثناء مرحلة الكفاح المسلح والمد الثوري إلى عامل تفكك وضعف وسبب أزمة بعد التحولات في مبادئ وأهداف الحركة عبر مسيرتها الطويلة، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو، ومسيرة المفاوضات المتعثرة، تمثلت مظاهرها في أزمة القيادة والبنية الفكرية وأزمة الخطاب والبرنامج السياسي إضافة

إلى أزمة في البناء التنظيمي، كما أن المؤتمر العام السادس لحركة فتح لم يساهم في معالجة الإشكاليات والتحديات التي تعاني منها الحركة، وأن تحول حركة فتح إلى حزب للسلطة

أوجد نوع من الولاء الجماهيري للحركة تحكمه المصالح والمنفعة أكثر من الإيمـــان بأهـــداف ومبادئ الحركة.

كما أوصت الدراسة بضرورة مأسسة العمل التنظيمي داخل أطر ومؤسسات حركة فتح وتفعيل نظام المحاسبة ومحاربة الفساد للوصول إلى تنظيم متماسك، وتعريف حركة فتح لـــذاتها وتجديد بنية ومكونات هُويتها ومنطلقاتها الفكرية، وإعادة صياغة البرنامج والخطاب السياســـي للحركة على قاعدة الأهداف والثوابت التاريخية للحركة بما يتناسب مع المرحلة السياسية الجديدة والابتعاد عن الخطابات التي تخلق حالة من الانفصام بين تاريخ وواقع الحركة، وصياغة البناء التنظيمي بما يتناسب مع المرحلة السياسية الجديدة للحركة والتي تحولت من العمل العســـكري السري إلى العمل الجماهيري الشعبي والعلني، إضافة إلى ضبط معايير العضوية لضبط العمـــل التنظيمي في أطر الحركة المختلفة.

الفصل الأول

مقدمة ومنهجية الدراسة

الفصل الأول

مقدمة ومنهجية الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

توصف حركة فتح أنها من المرونة بحيث يُسقط الانتماء إليها تكاليف بيروقراطية عديدة عرفتها تنظيمات أخرى ويفتح لها الباب أمام حركة هائلة من التدفق الجماهيري، ولم يكن ذلك ليحصل عفواً، بل بتخطيط رسمه المؤسسون الأوائل الذين أرادوها حركة تحرر وطني وليس حزباً سياسياً مقيد بفكر أو أيديولوجيا محددة ويلاحظ ذلك من خلال اسمها الرسمي (حركة التحرير الوطني الفلسطيني) (فتح) والتي كان الهدف من تأسيسها هو تجميع طاقات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات كافة من أجل تحرير فلسطين بعيداً عن الفكر والأيديولوجيا، وقد بدى ذلك واضحاً في توجهات أعضائها المؤسسون والذين كانوا عبارة عن طيف واسع من التركيبات الفكرية والأيديولوجية، فمنهم الإسلاميون القادمون من أصول إخوانية (خليل الوزير، عبد الفتاح حمود، يوسف عميرة، ياسر عرفات الذي كان مؤيداً للتيار العام للإخوان المسلمين) أو من حزب البعث العربي الإشتراكي (فاروق القدومي) واللبراليون والعلمانيون واليساريون (ماجد أبو شرار، نمر صالح، منير شفيق) ومنهم المسلم ومنهم المسيحي (كمال ناصر).

ويرى عبد الإله بلقزيز أن حركة فتح استطاعت تشكيل الهُوية الفلسطينية وأخذ زمام المبادرة لبدء حرب تحرير شعبية وتتزعم منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بقرار من الأمم المتحدة عام (1974)[1].

إن التركيبة الفسيفسائية لحركة فتح والتي كانت مصدر قوة ومد جماهيري سريع للحركة أصبحت مصدر الأزمات والإنقسامات السياسية والفكرية وعبرت عن أزمة في هُوية الحركة (خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو وإدخال خيار الحل السلمي من أجل تحرير فلسطين إلى جانب

[1] بلقزيز، عبد الإله: **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من (فتح) إلى (حماس)**، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص34.

خيار الكفاح المسلح) إذ أن حركة فتح لا تقوم على أيديولوجيا ذات خطوط ثابتة على غرار الحركات الفلسطينية الأخرى مثل الحركات الإسلامية واليسارية.

كما أن التحولات التي مرت بها حركة فتح والانتقال من مرحلة الكفاح المسلح إلى مرحلة التسوية السلمية، ومرور ما يقارب عشرين عاماً بين انعقاد المؤتمر العام الخامس والمؤتمر العام السادس، والتي شهدت عدة تحولات في مسيرة الحركة، إضافة إلى تغيُّر في الرؤى والمواقف والأفكار (في ظل غياب الايديولوجيا) دون مراجعة شاملة تواكب تلك التطورات، قد انتج عدد من الأزمات داخل الحركة تمثلت بأزمة في القيادة والبنية الفكرية إضافة إلى أزمة في البرنامج والخطاب السياسي والبناء التنظيمي.

2.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة أنها تناقش الإشكاليات والتحديات التي تمر بها حركة فتح والتي تعد من التحديات الكبيرة التي تواجه الحركة، التي تعتبر نفسها مطلقة رصاصة الثورة الأولى وحامية المشروع الوطني الفلسطيني، وذات مد جماهيري واسع بين الفلسطينيين سواء داخل الوطن أو في الشتات، لكن التحولات التي مرت بها الحركة في ظل عدم وجود أيديولوجيا واضحة لدى الحركة والعضوية الفضفاضة مثلت أهم أسباب أزمات الحركة، وقد تم اختيار هذه الدراسة لوجود الكثير من الأحداث والمؤشرات التي تدل على وجود أزمات حادة داخل الحركة والتي بحاجة إلى دراسة وبحث مُعمقين للخروج من تلك الأزمات.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإشكاليات والتحديات التي تعاني منها حركة فتح، حيث يُعْتَبَر ذلك ضرورة ملحة وقصوى يجب على أبناء وكوادر الحركة البحث عن أسباب تلك الأزمات وانعكاساتها على الحركة، وسيحاول الباحث تحديد تلك الأزمات وأسبابها وماهي الوسائل الأمثل للخروج من تلك الأزمات.

4.1 مشكلة الدراسة

تنشأ الأزمات لدى حركات التحرر الوطني بعد إنجازها مرحلة الثورة والوصول إلى التحرر والاستقلال، حيث تتبدل عناصر هُويتها من الرمزية الثورية والدعم الشعبي كمصدر للنفوذ والانفتاح، إلى السلطوية وقوة السلطة السياسية كمصدر للنفوذ والانغلاق على المكونات الأخرى للجسم السياسي والإحساس العميق بالحق في الحكم، أمثال: (حركة التحرر الوطنية في أمريكا اللاتينية، والمؤتمر الوطني الإفريقي، وحركة التحرر في فيتنام، وجبهة التحرير الوطني الجزائري) أو عندما لا تستطيع تحقيق أهدافها وتنحرف عن غاياتها.

وتتناول هذه الدراسة أزمة حركة فتح بوصفها إحدى حركات التحرر الوطني في العالم، والوحيدة بين حركات التحرر التي عاصرت عدد من التحولات الدولية بدءاً بحقبة الاستعمار ومروراً بالحرب الباردة ووصولاً إلى انهيار الإتحاد السوفيتي وظهور ما اصطلح على تسميته بالعالم أحادي القطبية، كما أنها من أهم حركات التحرر في الوطن العربي، وأول حركة تحرر وطني فلسطينية في التاريخ المعاصر، إذ لم تستطع حركات التحرر الفلسطينية الوصول لذات الهدف، وباعتبار حركة فتح أولى حركات التحرر الفلسطينية بعد نكبة عام 1948 وقيام دولة إسرائيل، وإعلانها الكفاح المسلح كخيار استراتيجي لتحرير فلسطين من الحركة الصهيونية العنصرية الاستعمارية، إلا أنها وفي مراحل متأخرة دخلت في مشاريع سياسية حالت دون تحقيق هدفها بالتحرير وقيام الدولة الفلسطينية، مما أدخلها في أزمات متلاحقة (سياسية، وفكرية، وتنظيمية) لاعتبارات ذاتية وموضوعية، حيث برزت تلك الأزمات في محطات عديدة بدءاً بالانشقاقات داخل الحركة، ومروراً بالانقسام والتباين في المواقف من توقيع إتفاق أوسلو وانتهاءً بأزمة الحركة في الانتخابات التشريعية لعام (2006) وبروز العديد من الرؤى والاختلافات التي عَبَّرت عن أزمة داخل الحركة، ومدى انعكاس ذلك على واقع ومستقبل الحركة.

5.1 أسئلة الدراسة

1. هل ساهمت الإشكاليات والتحديات التي واجهت حركة فتح في أزمة هُوية لدى الحركة؟

2. ما هي أبرز الإشكاليات التي تعاني منها حركة فتح؟

3. هل ساهم المؤتمر العام السادس لحركة فتح في علاج الأزمات التي تواجه حركة فتح؟

4. ما مدى انعكاس تلك الأزمات على واقع الحركة؟

6.1 فرضيات الدراسة

1. الإشكاليات والتحديات التي واجهت حركة فتح خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو أنتجت العديد من الهُويات الفرعية وفسيفساء غير متجانسة داخل الهُوية الجامعة لأبناء الحركة.
2. تعاني حركة فتح عدة إشكاليات وتحديات أضعفت المد الجماهيري الواسع الذي تمتعت بـــه لسنوات طويلة.
3. ساهم المؤتمر العام السادس لحركة فتح في علاج بعض الإشكاليات والتحديات التي تعـــاني منها الحركة.

7.1 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة مجموعة من المناهج من أجل الإلمام الشامل بموضوع الدراســة بدءاً بالمنهج التاريخي، وذلك من أجل سرد نشأة وتاريخ حركة فتح عبــر المراحــل الزمنيــة المتعاقبة، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف انعكاس التحولات التي مرت بها الحركة على الأزمات التي تعاني منها حركة فتح وتحليلها، علماً بأنه لا يتــوفر الكثيــر مــن الدراسات والأبحاث ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة.

8.1 حدود الدراسة

المحدد المكاني: كافة مناطق تواجد أعضاء وكوادر حركة فتح في الــوطن والشــتات، وذلــك لانتشار كوادر وأعضاء الحركة في عدد كبير من دول العالم.

المحدد الزماني: من عام (1965) م إلى (2013) م.

9.1 الدراسات السابقة

1. تحدث الدكتور عبد الإله بلقزيز في كتابه أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من (فتح) إلى (حماس) عن الأزمات التي تعاني منها حركة فتح وأسباب تلك الأزمات، حيث تحدث عن الجدل والتحليلات حول ثنائية الداخل والخارج وثنائية الحرس الجديد والحرس القديم والأزمة التنظيمية والفكرية التي تعاني منها الحركة، حيث توصل إلى أن الأزمة داخل حركة فتح لا تنبع من الصراع بين كادر الداخل والخارج ولا الحرس الجديد والقديم، بل الخلاف هو بين مراكز قوى ومصالح داخل حركة فتح وليس صراع مواقف وتلك المصالح تطال قطاعات إجتماعية واسعة داخل المجتمع، كما أن حركة فتح تعاني من أزمة في الهُوية ظهرت منذ توقيع اتفاق أوسلو إضافة إلى تحول حركة فتح من تعددية فكرية إلى تعددية سياسية بعد توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية[1].

2. دراسة بعنوان مستقبل الفكر السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) 2005 / 2007 للدكتور عيسى أبو زهيرة وقد أعدت هذه الدراسة كورقة مقدمة إلى مؤتمر فتح الواقع والتحديات، حيث بحث فيها الكاتب الفكر السياسي لحركة فتح والمراحل التي مر بها من تغير وتطور نتيجة التغيرات والتطورات التي حدثت في المنطقة والدخول في اتفاق سلام مع إسرائيل. وقد خرج الباحث بمجموعة من النتائج مفادها أن حركة فتح اتسمت بالواقعية ومواكبة التطورات والتغيرات الدولية، وتكيف برنامجها مع روح العصر ومع قراءة واقعية لسمات كل مرحلة، واتخذت توجهات أبقتها حية في الوقت الذي أطاحت المتغيرات العالمية بالعديد من الأيديولوجيات في مختلف دول العالم، وقد خرج الباحث بمجموعة من التوصيات مفادها أن على حركة فتح أن تطور خطاباً سياسياً واقعياً وموحداً والتعبير عن الذات بلغة يتعاطى معها العالم[2].

---

[1] بلقزيز، عبد الإله: **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من (فتح) إلى (حماس)**، مرجع سابق.

[2] أبو زهيرة، عيسى: ***مستقبل الفكر السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح***، **مؤتمر فتح الواقع والتحديات**، رام الله، 2007.

3. دراسة بعنوان العلاقة الفتحاوية بالأجهزة الأمنية للسلطة الوطنية: هجرة الكادر الحركي من فتح إلى الأجهزة الأمنية للقيادي في الحركة عدنان الضميري، حيث أعدت هذه الدراسة كمشاركة في مؤتمر فتح الواقع والتحديات المنعقد في حزيران من العام (2007)، وقد بحث فيها دوافع وأسباب تلك الهجرة، إضافة إلى آثارها ونتائجها على الحركة، كما سرد إزدواجية الأداء وصراع المصالح والامتيازات والعلاقات المركبة بين حركة فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية، حيث خرج بعدد من النتائج مفادها أن هجرة الكادر التنظيمي لحركة فتح إلى المؤسسة الأمنية الفلسطينية ترك فراغاً تنظيمياً داخل الأطر التنظيمية للحركة، في المناطق والأقاليم والمواقع الميدانية، حيث لم تكن الحركة مستعدة لها، من خلال توفير البدائل ولم تعد لجان مناطق فاعلة في المرحلة ما بين 1994 – 2005، حيث انعكس ذلك على وجود أكثر من إطار تنظيمي في الموقع الواحد، كما أن حركة فتح لم تستفد من إلحاق جزء مهم من كادرها التنظيمي والنقابي والجماهيري بالأجهزة الأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأنها تحملت أخطاء وخطايا الأجهزة الأمنية من خلال وجود كادر الحركة فيها، وقد كان لذلك تأثير مباشر على تراجع شعبيتها في الجامعات والمجالس المحلية وانتخابات المجلس التشريعي الثانية، ومع أن الأجهزة الأمنية وسلوكها الذي تحملته حركة فتح لم تكن السبب الوحيد أو الرئيس، إلا أنها كانت سبباً مباشراً ومهماً في تراجع شعبية حركة فتح وترهل أطرها التنظيمية[1].

10.1 مصطلحات الدراسة

من أجل أن نصل إلى فهم أعمق لهذه الدراسة قام الباحث بتعريف أهم المصطلحات المستخدمة فيها:

منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)**:** هي منظمة سياسية شبه عسكرية، معترف بها في الأمم المتحدة والجامعة العربية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين، تأسست

[1] ضميري، عدنان: ***العلاقة الفتحاوية بالأجهزة الأمنية للسلطة الوطنية (هجرة الكادر الحركي من فتح إلى الأجهزة الأمنية)***، **مؤتمر فتح الواقع والتحديات**، رام الله، 2007.

عام (1964) بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس نتيجة لقرار مؤتمر القمة العربي بالقاهرة عام (1964) وتضم معظم الفصائل والأحزاب الفلسطينية، ويعتبر رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة رئيساً لفلسطين والشعب الفلسطيني في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية بالإضافة إلى فلسطينيي الشتات[1].

حركة المقاومة الفلسطينية: أطلق مصطلح المقاومة الفلسطينية على الحركة العسكرية السياسية التي برزت في الأول من يناير عام (1965) والتي عكست التيارات السياسية والفكرية التي عرفتها كل من الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة القومية العربية في الخمسينات والستينات[2] ونظراً لتعدد فصائل وقوى حركة المقاومة فإن الدراسة سوف تركز على حركة فتح باعتبارها محور الدراسة.

الكفاح المسلح: تلك المقاومة التي يمارسها شعب ضد الاحتلال، ومن أهم فروعها وأكثرها تميزاً يأتي الكفاح الشعبي المسلح وهو الأكثر انتشاراً وتعريفاً في الوطن العربي والثقافة العربية المعاصرة.[3]

المقاومة الشعبية: المقاومة الشعبية مبدأ عام للمقاومة تقتصر على انخراط المجموع الشعبي في فعل المقاومة ولكن بوسائل سلمية كالعصيان المدني والانتفاضات والإضرابات والمظاهرات وغيرها من الأشكال، وكان أبرز تمثيل للمقاومة الشعبية في الهند بقيادة غاندي ضد الاستعمار البريطاني، وتجربة الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام (1987) في المناطق الفلسطينية المحتلة.[4]

---

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2219

[2] هلال، علي الدين، (وآخرون): **الفلسطينيون في الوطن العربي**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978، ص605.

[3] غريب، حسن: ليس للإرهاب مفهوم سياسي راهن غير المفهوم الأميركي والكفاح المسلح أعلى درجات المقاومة، العروبة،31/ مايو/2011، http://al-ourouba.blogspot.com/2011/05/blog-post_8275.html.

[4] رشيد، فايز: بين المقاومة الشعبية والكفاح المسلح، التجديد العربي، 2011/09/20، http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/31497-%D8%A8%D9%8A%D9%86

السلطة الوطنية الفلسطينية: هي كيان إداري وسياسي مستقل جزئياً (حكم ذاتي)، والذي جاء نتاج اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في إطار حل الدولتين،[1] وأنشأت بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة في(10) أكتوبر عام (1993) بتونس.

المحكمة الحركية: تتكون المحكمة الحركية من (12) عضواً، (5) أعضاء في قطاع غزة و7 أعضاء في الضفة الغربية، وتنظر في المشاكل الداخلية لحركة فتح، وتستدعي أي عضو في الحركة لاستجوابه مهما كانت صفته التنظيمية[2].

المؤتمر العام: يعتبر المؤتمر العام لحركة فتح أعلى سلطة في النظام الأساسي للحركة، ويتكون من أعضاء المجلس الثوري وممثلي الأقاليم المنتخبين وأعضاء المجلس العسكري العام لحركة فتح وممثلين عن الكفاءات الحركية[3].

المجلس العام: هو جسم مصغر وممثل للمؤتمر العام يتكون من (250) عضواً من أعضاء المؤتمر العام وهم أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء المجلس الثوري وعدد من القيادات التنظيمية في الأقاليم والقيادات العسكرية وبعض العاملين في الأجهزة الحركية وعدد من قيادات المنظمات الشعبية والكفاءات الحركية[4].

المجلس الاستشاري: أُقر في المؤتمر العام السادس لحركة فتح بقرار من المؤتمر للاستفادة من خبرات قيادات وكوادر حركة فتح ممن لم يحالفهم الحظ أو لم يترشحوا لعضوية اللجنة المركزية والمجلس الثوري للحركة، وهو أحد مكونات المؤتمرات القادمة للحركة، على ألاّ يتجاوز

---

[1] عبد العاطي، محمد: السلطة الوطنية الفلسطينية، الجزيرة نت، 2004/10/03، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/fac2ac0d-fa3e-4c87-ae8b-1f7a52443bd9

[2] جمال محيسن: **مقابلة شخصية**. رام الله. 2010/9/18.

[3] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **النظام الداخلي**، دون دار نشر أو تاريخ، ص 26.

[4] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **قضايا تنظيمية**، ج2، دون دار نشر أو تاريخ، ص17.

أعضائه الواحد والخمسين عضواً، وقد كُلِفَ المجلس الثوري بإعداد لائحة داخلية تنظم عمل المجلس، باعتباره جسم جديد غير منصوص عليه في النظام الداخلي للحركة[1].

اللجنة الحركية العليا: هي لجنة كانت تقود تنظيم حركة فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة في مرحلة العمل السري قبل توقيع اتفاق أوسلو وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان عدد أعضائها (16) عضواً[2].

لجنة الطوارئ: تشكلت عام (1999) في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد انسداد الأفق السياسي، بقرار من الرئيس الراحل ياسر عرفات، بعد مشاورات مع الكادر الفتحاوي ذي الخبرة السياسية والتنظيمية، تمهيداً للتعاطي مع المرحلة السياسية والتنظيمية في تلك الفترة(غير منصوص عليها بالنظام الداخلي للحركة)[3].

لجنة الساحة: هي عبارة عن مجموعة من الأقاليم وتستخدم عند اتساع الأقليم في دولة واحدة، وقد عُمل بها في الخارج، وترتبط بوجود قيادة حركة فتح وعدد كبير من كوادرها في تلك الدولة(الساحة الأردنية، والساحة اللبنانية)، ثم تم تشكيلها في الضفة الغربية وقطاع غزة عام (2007)، وهي تنسجم مع روح النظام الداخلي لحركة فتح[4].

المجلس الثوري: هو أعلى سلطة تشريعية في حركة فتح حال انعقاده بين دورتي المؤتمر العام[5]، ويتشكل المجلس الثوري من أعضاء اللجنة المركزية و(50) عضواً ينتخبهم المؤتمر العام، و(25) عضواً من المجلس العسكري، وكفاءات تختارهم اللجنة المركزية عددهم (15) عضواً، وعدد من القيادات داخل الأرض المحتلة و(5) أعضاء تسميهم اللجنة المركزية بأغلبية الثلثين[6].

---

[1] سرحان دويكات: **مقابلة شخصية**. نابلس. 2014/3/22.

[2] جمال محيسن: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[3] سرحان دويكات: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[4] المرجع السابق.

[5] أمين مقبول: **مقابلة شخصية**. نابلس.2009/1/19.

[6] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): **النظام الداخلي**، مرجع سابق، ص. ص 28- 29.

اللجنة المركزية: تمثل اللجنة المركزية لحركة فتح، اللجنة التنفيذية للحركة، وتتكون من واحد وعشرين عضواً، ثمانية عشر عضواً ينتخبهم المؤتمر العام وثلاثة أعضاء تضيفهم اللجنة المركزية بأغلبية الثلثين وعدد إضافي من القيادات داخل الأرض المحتلة يحدده المجلس الثوري ولا يحتسب في النصاب، وتختار اللجنة المركزية من بين أعضائها مكتباً سياسياً من عدد لا يزيد عن أحد عشر عضواً، ويتم انتخاب أمين السر ونائبين له من بين أعضاء اللجنة.[1]

الأقاليم: يطلق اسم الإقليم على أي فرع من فروع الحركة التنظيمي ضمن حدود دولة ما، ويضم الإقليم ثلاث مناطق تنظيمية فأكثر مستوفية للشروط المنصوص عليها حسب النظام الداخلي، ويتشكل الإقليم في الحركة من مناطق تنظيمية تتفرع بتسلسل هرمي إلى شعب وأجنحة وحلقات وخلايا، وللتنظيم الذي يتواجد في ظروف أمنية غير مواتية ألاّ يتقيد بهذا التسلسل بعد الحصول على موافقة مكتب التعبئة والتنظيم[2].

مؤتمر الإقليم: يتشكل مؤتمر الإقليم من أعضاء لجنة الإقليم وأعضاء لجان المناطق، إضافة إلى عضو واحد عن كل منظمة شعبية في الإقليم لها مكتب حركي ويختاره المكتب المختص، والأعضاء السابقون في لجنة الإقليم في أثناء المؤتمر السابق وعدد من الكفاءات الحركية الفاعلة تختارها لجنة الإقليم بما لا يزيد عن 10%، ويختارون أيضاً عضواً واحداً عن كل مكتب لجهاز مركزي في الإقليم يعمل من خلال لجنة الإقليم[3] ويختص مؤتمر الإقليم بمناقشة تقرير لجنة الإقليم وقراراتها وأعمالها ومحاسبة أعضائها، ومناقشة أوضاع المناطق وقراراتها وأعمالها[4].

لجنة الإقليم: تتألف لجنة الإقليم من عدد لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن أحد عشر عضواً، ينتخبهم مؤتمر الإقليم شريطة أن يكون قد انقضى على عضويتهم العاملة في الحركة خمس سنوات، وتجتمع لجنة الإقليم مرة كل أسبوعين برئاسة أمين سر لجنة الإقليم، ويجوز عقد اجتماعات طارئة حسب الظروف، ويكتمل النصاب في اجتماعات لجنة الإقليم بحضور ثلثي

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): **النظام الداخلي**، مرجع سابق، ص. ص 28- 29.

[2] المرجع السابق، ص 35.

[3] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، **قضايا تنظيمية**، مرجع سابق، ص20.

[4] المرجع السابق، ص 22.

الأعضاء، وإذا تعذر النصاب يؤجل الاجتماع (24) ساعة ويكون النصـــاب بالنصـــف (1+)، وتصدر قرارات لجنة الإقليم بالأغلبية المطلقة للحاضرين[1] وتمارس لجنة الإقلـــيم صـــلاحياتها باعتبارها القيادة التنفيذية في الإقليم، وتعمل على تنفيذ قرارات الأطر القيادية العليا في الحركة، والإشراف على المؤسسات والأجهزة التابعة للإقليم، ووضع الخطط المناسبة لقيادة النشـــاطات كافة في الإقليم، بالإضافة إلى التنسيب بتجميد أو إسقاط عضوين على الأكثر من أعضائها إلى مكتب التعبئة والتنظيم،[2].

المناطق: يطلق اسم المنطقة على منظمة القاعدة التي تتكون من أربع شعب على الأقل وتُعْتَمَـــد المنطقة بهذه الصفة وفق قرار صادر عن مكتب التعبئة والتنظيم وبتوصية من لجنة الإقليم[3].

مؤتمر المنطقة: يتشكل مؤتمر المنطقة من أعضاء لجنة المنطقة والأعضاء السابقين في لجنـــة المنطقة في أثناء المؤتمر السابق وخمس كفاءات فاعلة ترشحها المنطقة وتقرها لجنـــة الإقلـــيم وممثل عن كل مكتب حركي للمنظمات الشعبية في المنطقة، ويقوم مؤتمر المنطقة بمناقشة لجنة المنطقة، وقراراتها، وأعمالها، ومحاسبة أعضائها، ومناقشة أوضـــاع التنظـــيم فـــي المنطقـــة، والقضايا العامة في الحركة والإقليم، ورفع التوصيات بشأنها، ويتم انتخاب خمسة أعضاء مـــن أعضاء مؤتمر المنطقة بطريقة الاقتراع السري المباشر على ألاّ تقل عضـــويته العاملـــة فـــي الحركة عن ثلاث سنوات ويحق للجنة الإقليم إضافة عضوين عند الحاجة[4].

لجنة المنطقـــة: تُعتبر لجنة المنطقة القيادة التنفيذية في المنطقـــة وهـــذه الصـــلاحيات مماثلـــه لصلاحيات لجنة الإقليم في حدود المنطقة، ويحق للجنة المنطقة أن تحدث أي تغييـــر تقتضـــيه الضرورة التنظيمية في لجان الأجنحة أو الحلقات أو الخلايا، كما أن لجنة المنطقة هي التي تعين أمناء السر للخلايا والحلقات والأجنحة أما أمناء سر الشعب فتعينهم لجنة الإقليم بترشيح من لجنة المنطقة[5].

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): **النظام الداخلي**، مرجع سابق، ص 38.

[2] المرجع السابق، ص39.

[3] المرجع السابق، ص 41.

[4] المرجع السابق، ص 42.

[5] المرجع السابق، ص44.

11.1 مفاهيم الدراسة

مفهوم الهُوية: هُوية الشيء هي ثوابته، التي تتجدد ولا تتغير، وتتجلى وتفصح عن ذاتها، دون أن تخلي مكانها لنقيضها، ما بقيت الذات على قيد الحياة[1]، وللهُوية دائماً ثلاثة عناصر: العقيدة التي توفر رؤية للوجود، واللسان الذي يجري التعبير به، والتراث الثقافي الطويل المدى[2].

ويُعرف المفكر الفرنسي ألكيس ميكشيللي الهُوية بـِ "إنّها منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي"[3]، وجاء في الموسوعة الفلسفية العربية عن الهُوية "فرضت كلمة الهُوية نفسها، لمصطلح فلسفي يدل على حاجة، يكون الشيء نفسه" فالهُوية هي وحدة المشاعر الداخلية التي تتمثل في وحدة العناصر المادية والتمايز والديمومة والجهد المركزي، وهذا يعني أن الهُوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يتمايز مما سواه ويشعر بوحدته الذاتية[4].

والهُوية أيضاً هي: الذاتية، والخصوصية، وهي القيم والمثل والمبادئ التي تشكل الشخصية الفردية أو المجتمع، وهُوية الفرد هي عقيدته ولغته وثقافته وحضارته وتاريخه، وكذلك هُوية المجتمع هي الروح المعنوية والجوهر الأصيل لكيان الأمة، الهُوية أيضاً هي الوعي بالذات الاجتماعية والثقافية، وهي ليست ثابتة وإنما تتحول تبعاً لتحول الواقع[5].

الهُوية السياسية "الحزبية": إن الهُوية الحزبية هي الشخصية الحزبية ليس بالمعنى الجسماني، بل بما تعنيه من سمات سياسية واجتماعية وفكرية، والتي من خلالها يمكن التمييز بين هذا

---

4 عمارة، محمد: **مخاطر العولمة على الهوية الثقافية**، ط1، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1999، ص6.

[5] المنير، محمود: **العولمة وعالم بلا هوية**، ط1، المنصورة، مصر، دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2000، ص 146.

[6] أزمة الهوية العربية تعريف الهوية، صحيفة الفرات، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دير الزور، 2007/03/18، http://furat.alwehda.gov.sy/_kuttab_a.asp?FileName=56400120420070318010655

[4] المرجع السابق.

[5] خميس، عبد الرحيم: ***في تعريف الهوية***. **صحيفة سودانايل الإلكترونية**. 2009/01/07، http://sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/34-2008-05-19-17-14-27/7321

الحزب أو ذاك؛ لذلك فان ذوبان الهُوية الحزبية له مضاعفاته السلبية على الحزب ووجوده ودوره المجتمعي في الوقت عينه[1].

الهُوية القومية: هي شعور أبناء الأمة الواحدة بأن هناك رابطة تجمعهم وتميزهم عن الأمم الأخرى؛ وهي رابطة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو حضارية أو تاريخية أو اقتصادية أو سياسية، وأصل مصطلح القومية ظهر في أوروبا في القرن التاسع عشر الميلادي[2].

الهُوية الوطنية: الهُوية الوطنية هي الإنتماء للأرض المستقلة المحررة التي تعني الوطن وفقاً للتعريفات التاريخية القديمة والحديثة، والهُوية الوطنية هي مجموعة من القيم والأخلاق يجب أن تنعكس أفعالاً بما تعنيه من استقرار في الوطن والدفاع عنه والتقيد بنظمه واحترام قوانينه[3].

الفكر: الفكر في اللغة [بالكسر وبالفتح] هو: إعمال الخاطر في الشيء عند صاحب لسان العرب وهو إعمال النظر في الشيء عند صاحب المحيط، جمعه أفكار وإن رأى سيبويه أنه لا يجمع، والفكرة عند الأصفهاني صاحب [المفردات في غريب القرآن]: قوة مطرقة للعلم إلى المعلوم[4].

عرَّفَتْ الموسوعة السياسية الفكر بأنه: نشاط عضوي بالمخ والجهاز العصبي المركزي يتخطى هذه الحدود الفيزيولوجية ويصبح له – على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع عامة– قدرة على الكشف والتعميم والتجربة والتأثير والتغيير، فالفكر ظاهرة تاريخية اجتماعية، نمت بالعمل البشري والممارسات الاجتماعية، وتطورت خلال المراحل المختلفة من تاريخ التطور الإنساني، وليست اللغة إلا التعبير الاجتماعي الخارجي لعمليات الفكر الداخلية، وتختلف النظرة إلى الفكر باختلاف المذاهب الفلسفية والاجتماعية المختلفة[5].

---

[1] مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان (تسامح). النظام الحزبي الفلسطيني: **أزمة هوية أم إخفاق في الممارسة السياسية**. رام الله / العدد الثاني والعشرون. أيلول 2008. ص 22.

[2] الموسوعة العربية: القومية، http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=161593.

[3] معنى الهوية الوطنية، 2009/11/27، http://forums.moheet.com/showthread.php?t=141746

[4] الدجاني، أحمد: **فكر وفعل**، ط1، القاهرة، دار المستقبل العربي،1985، ص7.

[5] الكيالي، عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، ج4، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997، ص. ص 564–565.

12.1 فصول الدراسة

الفصل الأول: مقدمة ومنهجية الدراسة

الفصل الثاني: نشأة الحركة وتطورها.

الفصل الثالث: التحولات الفكرية والسياسية لحركة فتح.

الفصل الرابع: أثر التحولات التي مرت بها حركة فتح على الإشكاليات والتحديات التي تواجهها الحركة.

النتائج والتوصيات

الفصل الثاني

نشأة الحركة وتطورها

الفصل الثاني

نشأة الحركة وتطورها

1.2 التعريف

عُرّفت حركة فتح بأنها إطار وطني مفتوح، تجنبت منذ البداية اعتناق أيديولوجيا محددة، وأنها منظمة وطنية فدائية، ثورية وجماهيرية، محلية فلسطينية وعالمية[1] رغم أن بعض المؤسسين للحركة جاؤوا من خلفيات سياسية وفكرية مختلفة، قوامها الأساسي القومي والبعثي والإخواني، وكان ذلك رداً على هزيمة الدول العربية عام 1948 (النكبة) وتعزز وجودها بعد هزيمة عام1967 (النكسة)[2]، وأعطت الحركة الحق لجميع أبناء الشعب الفلسطيني ولكل الأحرار في العالم للانضمام إلى صفوفها، من أجل الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، بغض النظر عن دياناتهم واتجاهاتهم الفكرية والمذهبية والحزبية، واتسمت حركة فتح بالقُطرية*، وبأنها حركة خاصة بفلسطين، لهذا فإنها لم تمتلك برنامجاً محدداً وواضحاً، إنما كانت تجمع على رفض الحزبية والتركيز على مسالة تحرير فلسطين[3]، وأكدت حركة فتح، حسب أنظمتها ولوائحها الداخلية، على عمقها العربي والإسلامي، نافية أن تكون مطالبتها بالكيانية الفلسطينية، والقرار الوطني المستقل، انسلاخاً عن عمقها العربي والقومي والإسلامي[4].

استطاعت حركة فتح أن تشكل هُوية فلسطينية مستقلة، من خلال رفعها شعار الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني، حيث أعطت الأمل لأبناء الشعب الفلسطيني والعربي، بإمكانية النهوض والمقاومة والخروج من حالة اليأس والإحباط، اللتان كانوا يعيشونها، رغم حالة الصدام

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **النظام الأساسي**، دون دار نشر أو تاريخ، ص 14.

[2] أبو علي شاهين. رام الله. 2008/9/6.

* القُطرية: قُطُر: جمع أقطار والقُطُر (اسم) والجمع أقطار والقُطرُ: ناحية، جِهَة، جانب، ومنه قيل القُطُرُ لجملة من البلاد والنواحي تتميَّز باسم خاص.(انظر معجم المعاني: القُطرية، http://www.almaany.com/ar/dict/ar-/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D8%A9)

[3] **بصدد أزمة حركة فتح والساحة الفلسطينية**، دون طبعة، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، كانون أول 1983، ص 56.

[4] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): **النظام الأساسي**، مرجع سابق، ص 14.

العنيف مع الأنظمة الرسمية التي لم يرق لها استقلالية القرار الفلسطيني، وأخذ زمام المبـــادرة لبدء حرب التحرير الشعبية.

2.2 النشأة

كثرت الروايات حول تاريخ نشأة حركة فتح والإرهاصات التي سبقت مرحلة الانطلاقة، وهنا لا بد من محاولة الوقوف عند بدايات نشأة الحركة، والتطورات التي مرت بهـــا، قبـــل أن تعلن صورتها النهائية، من خلال الانطلاقة وتبني خيار الكفاح المسلح.

بدأت فكرة إنشاء حركة فتح عام (1957)، وتم الإعلان عن انطلاقتها بشكل رسمي في الأول من كانون الثاني عام (1965)، وهي اختصار حركة التحرير الوطني الفلسطيني تصـــبح (حتوف)، وبإزالة الواو تصبح (حتف)، قلبت إلى فتح من الفتح المبين، لأنها ثورة حتى النصر والفتح نظير النصر[1]، ويشير سليم الزعنون[أحد قادة حركة فتح ومؤسسيها] أن الحركة تأسست على يد تحالف ضم الإخوان المسلمين والبعثيين الفلسطينيين، فيما سمي حينها (جبهة المقاومـــة الشعبية) ومن هذه الجبهة انطلقت فكرة إنشاء حركة فتح[2].

تشير أدبيات حركة فتح إلى أن الحركة مرت بثلاث مراحل قبل مرحلة الانطلاقـــة، ولا بد لنا من قراءة تلك المراحل وتحليلها وهي على النحو التالي:

1.2.2 مرحلة الوعي الوطني

امتدت هذه الفترة من عام (1948) إلى عام (1956)، فبعد أن اســـتعاد أبنـــاء الشـــعب الفلسطيني وعيهم إثر صدمة حرب (1948) واحتلال فلسطين وتشـــريد أهلهـــا، بـــدأ الشـــباب الفلسطينيون بالانضمام إلى الأحزاب والحركات السياسية المختلفة (الإخوان المسلمين، حـــزب البعث العربي القومي الإشتراكي، الحزب الناصري، حركة القوميين العرب) ثم مـــا لبثـــوا أن

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مكتب التعبئة والتنظيم، لجنة إعداد الكادر، البرنامج التعبوي: **الثقافة الوطنيـــة للأعضاء**، ص 96.

[2] ســـــالم، ســـــيدي أحمـــــد: فـــــتح النشـــــأة والتـــــاريخ، الجزيـــــرة نـــــت، 2006/07/07، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9a1e0473-2f9a-4180-ae1c-cd57256fa4da

تركوها؛ لأن تلك الأحزاب والحركات لم تلبِ طموحاتهم في تحرير فلسطين، وبدأت التجمعات الشبابية الفلسطينية بالظهور والانتشار من شخص لآخر، ومن تجمع لآخر، وتميزت تلك الفترة، بعمل فلسطيني مسلح من جهة، وسياسي ونقابي من جهة أخرى، فقد كان خليل الوزير من قادة العمل العسكري في قطاع غزة، مما ساعد على استقطاب العديد من البؤر والحلقات التي كانت تعمل معه في القطاع إلى حركة فتح لاحقاً[1].

نشأت حركة فتح بين أحضان الإسلاميين، فبداية تشكيل الحركة، جاء بمبادرة شباب فلسطينيين، تركوا جماعة الإخوان المسلمين، كان من أبرزهم (ياسر عرفات، وخليل الوزير، وصلاح خلف، وكمال عدوان، وسعيد المسحال، ومعاذ عابد) ثم ازدادت الحركة انفتاحاً نحو التيارات غير الإسلامية، واتجهت اتجاهاً قومياً عربياً، ينادي بالكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين[2].

وتشير مصادر الإخوان المسلمين إلى أن المؤسسيين الأوائل لحركة فتح، هم (خليل الوزير، وعبد الفتاح حمود، ويوسف عميرة، وسليمان حمد، وياسر عرفات) كان الأربعة الأوائل منهم من الإخوان، أما ياسر عرفات فكان يعد مؤيداً ومحسوباً على التيار العام للإخوان المسلمين، إذ شارك معهم في حرب (1948)، وتدرب في معسكراتهم، إبان المقاومة المصرية للانجليز، كما أن الإخوان دعموا ياسر عرفات لرئاسة رابطة طلبة فلسطين في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي[3].

إلاَّ أن صلاح خلف [أحد قادة حركة فتح ومؤسسيها] ينفي أن يكون هو وياسر عرفات قد انتميا لأي حزب، سواء أكان إسلامياً أو قومياً، إذ يقول " إلاَّ أنني، شأن ياسر عرفات، لم

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مكتب التعبئة والتنظيم، لجنة إعداد الكادر، البرنامج التعبوي: **الثقافة الوطنية للأعضاء**، مرجع سابق، ص 52.

[2] علاونة، كمال: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الميزان، من الانطلاقة حتى الآن 1965 – 2009، شبكة الإسراء والمعراج، 2009/01/01، http://www.israj.net/vb/showthread.php?t=1732

[3] صالح، محسن: **سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ط1، كوالا لمبور– ماليزيا، دون دار نشر، 2002، ص223.

التحق بأي حزب سياسي، كنت أتعاطف بلا ريب مع الإخوان المسلمين...، إلا أنني بالرغم من كل هذا، لم التحق بصفوفهم"[1].

2.2.2 مرحلة التكوين

عُقِدَ الاجتماع التأسيسي الأول لحركة فتح بالكويت، – في النصف الثاني من عام 1957–، وضم (ياسر عرفات، وخليل الوزير، وصلاح خلف، وعادل عبد الكريم، وعبد الله الدنان، ويوسف عميرة، وتوفيق شديد) وقد اعْتُبِرَ هذا اللقاء، اللقاء التأسيسي الأول لحركة فتح، وتم صياغة ما سمي هيكل البناء الثوري لحركة فتح، كما تم الإتفاق على اسم الحركة من الأحرف الأولى، لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، مقلوبة من حتوف إلى حتف ثم فتح[2]، جاء ذلك بعد لقاءات عديدة بين القيادات المؤسسة للحركة، والتي كانت تبحث عن شكل تنظيمي مناسب، من أجل الانطلاق نحو الهدف والهمّ الأكبر، وهو تحرير فلسطين، واتسمت تلك المرحلة –التي تلت العدوان الثلاثي على مصر واحتلال قطاع غزة– بالمد القومي العربي، حيث عملت مجموعة من الشباب الفلسطينيين، على تكوين مقاومة شعبية للمحتل، تقوم على أساس ترك الحزبية؛ لأن المرحلة هي مرحلة تحرير وطني، وتم صياغة مبادئ جديدة للعمل الوطني الفلسطيني، تبنتها حركة فتح بالتدرُّج، ولم يكن ممكن أن يتأخر موعد ولادة حركة فتح، لأن ذلك يعني ضياع الفرصة، خاصة في ظل صعود التيار الناصري والمد البعثي والقومي في الوطن العربي[3].

وكان الأعضاء المؤسسون لحركة فتح، قد اتفقوا على قضيتين محوريتين، هما تأسيس منظمة فلسطينية مستقلة، –غير تابعة لأي نظام عربي–، لتحرير فلسطين من خلال حرب شعبية شاملة، كما تم اختيار أسماء حركية لهم، من أجل ضمان السرية في العمل[4].

---

[1] خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية**، لقاءات مع الكاتب الفرنسي، لورو، اريك، نقلها إلى العربية، مروة، نصير، الكويت، مؤسسة صيام للدعاية والنشر، دون تاريخ، ص 47.

[2] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مكتب التعبئة والتنظيم، لجنة إعداد الكادر، البرنامج التعبوي: **الثقافة الوطنية للأعضاء**، مرجع سابق، ص 97.

[3] المرجع السابق، ص. ص 52– 53.

[4] الفالوجي، فريد: **أبو عمار، ثائر أسطوري أم عميل لإسرائيل**، ط1، دمشق – القاهرة، دار الكتاب العربي، 2005، ص13.

وكانت حركة فتح تختار أعضاءها وفق معايير أخلاقية وسياسية. يقول صلاح خلف " كنا نختار المرشح للتنظيم وفق معايير خُلُقِيْةَ وسياسية، كنا نعتبرها ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها، فكان ينبغي للمرشح أن يكون حراً من كل رابط حزبي، وأن يتمتع بحياته الخاصة بسلوك لا مأخذ عليه، كما كنا نطلب منه الامتناع عن شرب الكحول، وكنا نوفر له الإعداد السياسي، ثم إننا زيادة في الأمن، اخترنا نمط التنظيم العمودي، فكان كل واحد منا يرتبط بمناضل واحد، يجند هو بدوره مناضلاً آخراً وهكذا"[1].

3.2.2 مرحلة النمو والبناء

تميزت هذه المرحلة بتنامي العمل التنظيمي والسياسي والتعبوي لحركة فتح، فكانت مرحلة بناء الكادر المنظم وتعبئته ليقوم بمهامه الأساسية في نشر فكر الحركة وأهدافها، والاستقطاب وزيادة أعداد أعضاء الحركة وأنصارها وأصدقائها، سواء أكان ذلك على الصعيد المحلي وذلك بإنشاء خلايا تابعة للحركة في الأراضي المحتلة أم على الصعيد الإقليمي والعالمي، وقد اتسمت تلك الفترة بالعمل وبناء الأطر والعلاقات مع الحركات والأحزاب والتيارات الفلسطينية والعربية والعالمية، وتميز العمل في تلك الفترة بالسرية التامة[2].

وامتدت مرحلة إعداد الأطر والكوادر لحركة فتح،- بين عامي (1959) – (1964)-، حيث جرى توسيع صفوف الحركة، بدمج العديد من المنظمات الفلسطينية التي كانت قائمة في كل من الكويت وقطر والسعودية، والضفة الغربية وقطاع غزة، والتي شكلها كل من خليل الوزير، وأبو يوسف النجار، وكمال عدوان، وعبد الفتاح حمود، ومحمود عباس[3]، ومن هذه المنظمات، جبهة التحرير الوطني الفلسطيني، ومنظمة طلائع الفداء لتحرير فلسطين، وجبهة ثوار فلسطين، وقوات الجهاد المقدس، وجبهة تحرير فلسطين، وحركة الشباب الثوري الفلسطيني، والهيئة العاملة لدعم الثورة. وقد بلغ مجموع تلك المنظمات من (35 – 40) منظمة

---

[1] خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية**، مرجع سابق، ص57.

[2] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مكتب التعبئة والتنظيم، لجنة إعداد الكادر، البرنامج التعبوي: **الثقافة الوطنية للأعضاء**، مرجع سابق، ص 53.

[3] علاونة، كمال: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الميزان**، مرجع سابق، ص 2.

وهي عبارة عن مجموعات من الشباب الفلسطينيين، كان الهدف العام الذي يجمعهم، هو تحرير فلسطين عبر الكفاح المسلح[1].

ويشير صلاح خلف: أن معظم تلك المجموعات نشأت بصورة عفوية، خاصة في الكويت، وأنه لم يكن لكثير منها سوى وجود كسيح، يضم مجموعة أو مجموعتين من الشباب المتحمس، لكنَّ دخولها إلى حركة فتح وضع حداً لتبعثر الإرادات، كما جلب للحركة بعض العناصر ذات الكفاءة والديناميكية[2].

لم تكن الأطر والمجموعات التي انصهرت وكونت حركة فتح فتحاوية بالمعنى العام، بل إن أهدافها ومبادئها، القائمة على تحرير فلسطين، بالكفاح المسلح، كانت نقطة الالتقاء مع حركة فتح، وبالتالي فإن المسميات والأطر ذابت وانصهرت وبقيت المبادئ والأهداف، التي أصبحت مبادئ لحركة فتح لاحقاً.

ومع إنشاء حركة فتح صحيفة ناطقة باسمها (فلسطيننا – نداء الحياة) والتي عملت على نشر فكر الحركة، استقطبت خلالها العديد من المجموعات التنظيمية الثورية الأخرى، وقد انضم في تلك الفترة الكثير من الشباب إلى الحركة وشكلوا النواة الصلبة للحركة، أمثال: ماجد أبو شرار، وفاروق القدومي، وأحمد قريع، وصخر حبش، وهاني الحسن، وغيرهم الكثير[3].

ويقول صلاح خلف " تقابلنا في العاشر من أكتوبر (1959)، مجموعة صغيرة في منزل بعيد في مدينة الكويت بهدف الانتهاء من البناء الهيكلي لمنظمة فتح، وقد عقدت سلسلة اجتماعات على مدى الأيام التالية، وكنا أقل من عشرين مشاركاً ممثلين لجماعات سرية من مختلف البلدان العربية وغير العربية، جمعنا هدف واحد، هو توحيد جهودنا للمرة الأولى في تاريخنا، من أجل تحرير فلسطين، وكان هذا الاجتماع المحدود هو تدشين رسمي لما صار أقوى حركة من حركات التحرر التي عرفتها فلسطين، وكل ذلك تم بسرية تامة"[4].

---

[1] أحمد الهندي: مقابلة شخصية. نابلس. 2009/1/14.

[2] خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية**، مرجع سابق، ص 57.

[3] علاونة، كمال: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الميزان**، مرجع سابق، ص2.

[4] خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية**، مرجع سابق، ص 61.

ويضيف صلاح خلف إن مرحلة إعداد الأطر والكوادر التي امتدت من عام (1959) إلى عام (1964)، اتسمت بالعمل على المستويات كافة. إذ يقول " أوجدنا مئات الخلايا على أطراف دولة إسرائيل، في الضفة الغربية، وقطاع غزة وفي مخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان، وكذلك داخل التجمعات الفلسطينية في البلدان العربية الأخرى وفي أفريقيا وأوروبا وحتى في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية"[1]، واستطاعت حركة فتح، صهر كل تلك الأيديولوجيات في إيديولوجية وطنية، تتبنى خيار الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، بعيداً عن التنظير المرتبط بالفكر والايديولوجيا الحزبية[2]، كما أن الفكر والإيديولوجيات والخلفيات السياسية، التي جاء منها المؤسسون الأوائل لحركة فتح، أصبحت أمراً ثانوياً – في مرحلة التأسيس على الأقل– بعد إسقاط الأيديولوجيات وصهرها في الهدف الأسمى، وهو هدف تحرير فلسطين، واعتبار حركة فتح، حركة ثورية وليس حزباً سياسياً.

3.2 الانطلاقة

كان لقيادات حركة فتح عدة آراء حول توقيت انطلاقة الحركة. إذ انقسموا إلى تياريْن: سمي الأول بتيار العقلانيين، وكان من رموزه (عبد الله الدنان، وعادل عبد الكريم)، وسمي الثاني تيار العمليين (المجانين)، وكان من رموزه (ياسر عرفات، وأبو يوسف النجار، وخليل الوزير، وفاروق القدومي، وخالد الحسن، ومحمود عباس، وسليم الزعنون، ومحمد غنيم) حيث كان يدور الخلاف حول موعد بدء العمل العسكري، ومدى استكمال التجهيزات اللازمة لذلك، وهل توقيت الانطلاقة مناسب أم لا؟[3].

وبناءً على ذلك عقد اجتماع في الكويت، – بداية خريف عام (1964)–، لمناقشة مسألة الانطلاقة، وحسم الخلاف، والجدل والتباين في وجهات النظر، حول هذا الموضوع، إذ عارض العقلانيين فكرة التسرع في موعد الانطلاقة؛ لأن الحركة قليلة العدد، وضعيفة التجهيز، ولا بد

---

[1] خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية**، مرجع سابق، ص 70.

[2] أحمد الهندي: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[3] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مكتب التعبئة والتنظيم، لجنة إعداد الكادر، البرنامج التعبوي: **الثقافة الوطنية للأعضاء**، مرجع سابق، ص 53.

من الانتظار إلى أن تصبح فتح حركة جماهيرية، في حين كان لتيار العمليين وجهة نظر أخرى، تأكد أن الوضع ناضج بالنسبة لبدء الكفاح المسلح، وأن فتح ستنمو وتتطور إلى حركة جماهيرية بالكفاح المسلح وليس العكس[1].

وعَقَدَ الأعضاء المؤسسون للحركة، اجتماعين سريين أواخر أغسطس وبداية سبتمبر عام (1964) في عمان والقدس، وقد غلب عليهم طابع الانقسام حول تاريخ الانطلاقة وآليتها، ومدى الاستعداد لذلك، إذ كان تيار العقلانيين يرى أن الظروف غير ناضجة لإعلان الانطلاقة، بسبب الظروف الصعبة في الأردن ومصر، إضافة إلى عدم وضوح مصادر التمويل المالي والعسكري للحركة، إلا أن تيار العمليين بقيادة ياسر عرفات، كان يرى أن الوضع ناضج لبدء الكفاح المسلح، وأن فتح ستنمو وتتطور إلى حركة جماهيرية بالكفاح المسلح[2] وكان الحضور بين (40–50)كادراً، ممثلين عن القيادات العسكرية والسياسية في الحركة، وقد صوت أعضاء المجلس، بعدم الموافقة على الانطلاقة عام(1964)[3].

ونتيجة لهذا التباين في المواقف والآراء، تم عقد اجتماع بدمشق في تشرين الأول (1964) حضره ثلاثون كادراً، قدموا من المناطق التي تنتشر فيها خلايا حركة فتح، خاصة الضفة الغربية وقطاع غزة، لمناقشة نقطة واحدة، وهي البدء بالانطلاقة أو تأجيلها، وكان الجدل والخلاف لا يزال قائماً، ثم اتفق المجتمعون على فكرة العاصفة، التي تقوم على تبني حركة فتح للانطلاقة إن نجحت، وإن لم تنجح يطلق عليها اسم العاصفة وتعمل الحركة تحت هذا الاسم حتى تحديد موعد انطلاقة جديدة[4]. ويعتبر اجتماع دمشق الأصعب والأخطر في تاريخ الحركة حيث قررت قيادة الحركة، بعد حوارات طويلة ومضنية، انطلاق العمل العسكري للحركة بتاريخ 1965/1/1، وإنشاء قوات العاصفة[5]. ويشير الدكتور جمال محيسن [عضو اللجنة المركزية

---

[1] خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية**، مرجع سابق، ص. ص80–81.

[2] علاونة، كمال: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الميزان، مرجع سابق، ص4.

[3] الموقع الالكتروني الرسمي لحركة فتح: نشأة حركة فتح، http://www.fateh.net/public/derasat/2/10.htm

[4] موقع الكتروني تابع لحركة فتح: مرحلة تأسيس حركة فتح من نهاية 1957 وحتى نهاية 1964، http://www.fatehnews.net/fatehsite/FatehStarter.htm

[5] موقع الكتروني تابع لحركة فتح: مؤتمرات حركة فتح قبل وبعد الانطلاقة، http://fatehforums.com/showthread.php?t=120528

لحركة فتح] أن حسم الخلاف بشان الانطلاقة جرى بالاقتراع، حيث حصل العمليين بقيادة ياسر عرفات على نصف(+ 1)، وبذلك تقررت الانطلاقة[1].

وتم الإعلان عن انطلاقة حركة فتح في الأول من كانون الثاني (1965) وكانت أول العمليات العسكرية للحركة، عملية تفجير نفق عيلبون، الذي كان يهدف إلى تحويل مياه نهر الأردن إلى إسرائيل وتقرر أن تقوم عشرُ مجموعات من قوات العاصفة، بتنفيذ عدة عمليات عسكرية عشية الانطلاقة، في أماكن متفرقة من الأرض المحتلة، لإفشال أي محاولة إسرائيلية للتستر على الانطلاقة ومحاولة إنكارها[2].

ويقول سليم الزعنون عن الانطلاقة: " إن الطلقة الأولى كانت في الواقع طلقتين أي عمليتين، الأولى تمت في موعدها في 1964/12/31 في مستعمرة (أم القطن)، لكن العملية الثانية التي كان ينبغي أن تتم في الوقت نفسه، في مكان آخر تأخرت حوالي الأسبوع تقريباً، وقد حدث ذلك بسبب بعض العوامل ومنها ارتفاع منسوب مياه نهر الأردن في ذلك الحين مما أخر عبور الفدائيين للنهر، ووقعت العملية الثانية فعلياً في 1965/1/7(عملية نفق عيلبون)"[3].

4.2 المفاهيم الأساسية لحركة فتح

تتمثل المفاهيم الأساسية لحركة فتح فيما يأتي:[4]

1- حركة (فتح)حركة وطنية ثورية ولعضويتها صفة السرية.

2- الثورة للشعب بكل جماهيره التي تخوض الثورة وتمارسها والحركة هي التنظيم الثوري القائد وعلى هذا الأساس فإنها هي القوة التنظيمية التوسعية صاحبة الحق في توجيه الثورة.

---

[1] جمال محيسن: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مكتب التعبئة والتنظيم، لجنة إعداد الكادر، البرنامج التعبوي: **الثقافة الوطنية للأعضاء**، مرجع سابق، ص 53.

[4] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **النظام الأساسي**، مرجع سابق، ص 10.

3- تتألف الحركة من جسم واحد متكامل بقيادة واحدة، تتكافأ فيها الحقوق والواجبات وتوزع المسؤوليات وفق أنظمة الحركة ولوائحها.

4- القيادة الجماعية هي الأسلوب الوحيد للقيادة في الحركة وهذا يعني:-

أ- إن الديمقراطية هي الأساس عند البحث والنقاش واتخاذ القرارات في المستويات التنظيمية كافة.

ب- إن المركزية الديمقراطية هي الأساس في ممارسة المسؤوليات وتتضمن وحدة العمل والتنظيم والانسجام الفكري والتفاعل السياسي في الحركة.

ج- إن النقد والنقد الذاتي هما الأساس في التنقية والتصحيح في الحركة ولا تعتبر العقوبة مطلوبة لذاتها بقدر ما هي وسيلة للتقويم والبناء.

د- إن خضوع الأقلية لرأي الأكثرية وخضوع المراتب الدنيا للمراتب العليا أساس في تحقيق الانضباط وتحقيق وجود التنظيم الموحد والتصور والفكر والممارسة.

5- تؤمن الحركة بقدسية العضوية وحرية الإنسان وترفض مبدأ الانتقام ولا تقره ولا تقبل المساس بحق المواطن في المشاركة في الثورة أو تعطيل هذا الحق إلا عندما تكون هذه المشاركة مصدراً خطيراً يهدد سير الحركة وأمنها[1].

5.2 مبادئ حركة فتح

لم تُلْزِم حركة فتح نفسها بأيديولوجيا محددة، بل فتحت المجال أمام مختلف الأفراد من جميع الأطياف الفكرية والسياسية،- إسلامية، قومية، وطنية، يسارية- للانضمام إليها، ولهم أن يحتفظوا بفكرهم، لكن عليهم ترك انتماءاتهم التنظيمية والحزبية السابقة. أي إن فتح أرادت أن تكون إطاراً يستوعب كل تناقضات المجتمع الفلسطيني، وتوجيهها نحو الكفاح ضد المحتل الصهيوني، لذا نجد بين قيادات حركة فتح ورموزها، شخصيات ذات خلفيات فكرية وسياسية

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): **النظام الأساسي**، مرجع سابق، ص. ص، 11 – 12.

مختلفة، إخوان مسلمون أمثال: (خليل الوزير، وعبد الفتاح حمود، ويوسف عميرة)، أو من حزب التحرير أمثال: (خالد الحسن، ونمر صالح، ومحمود مسودة)، أو من حزب البعث أمثال: (فاروق القدومي، وسميح أبو كويك، ومحمد أبو ميزر)، أو من ذوي خلفيات يسارية أمثال:(ماجد أبو شرار)، وبدا واضحاً أن ذوي الخلفيات الإسلامية (الإخوان المسلمين) كانوا لفترة طويلة المجموعة القيادية الأكبر عدداً، وشكلوا قطباً استأثر على معظم المناصب الهامة، خاصة في الشؤون العسكرية والمالية والتنظيمية[1].

لم تؤثر سيطرة بعض القيادات المُؤَسِسَة لحركة فتح، من ذوي الخلفيات الإخوانية، على المراكز الهامة داخل الحركة على فكر الحركة وتوجهاتها، لأن الحركة لم تنشأ بقرار من قيادة الإخوان، ولا وفق مخططاتهم، كما أن فكرة الحركة لم تحمل إيديولوجية الإخوان، وعندما طالبت قيادة الإخوان في غزة بالإشراف المباشر على حركة فتح، وتعيين ثلاثة من بين قادتها الخمسة صيف عام(1962)، رفضت قيادة الحركة ذلك، كما أن قيادات الحركتين، أمروا أفرادهم بالاختيار بين فتح والإخوان صيف عام(1963)، حيث خسر كل من التنظيمين العديد من أفرادهما[2].

واعتبرت حركة فتح نفسها حركة تحرر وطني تتسع لكل الأفكار والإيديولوجيات خلافاً للأحزاب والحركات التي كانت منتشرة في تلك الفترة كالحركات الإسلامية (الإخوان المسلمين) والقومية (حركة القومين العرب، وحزب البعث، والحزب الناصري) والعالمية (الأحزاب الاشتراكية والشيوعية) وتهدف إلى تحرير فلسطين نازعة عن نفسها صفة الحزبية التي يمكن أن تؤثر على أهدافها الوطنية، وبذلك كانت عضوية حركة فتح مفتوحة للجميع بغض النظر عن توجهاتهم الفكرية والإيديولوجية وانتماءاتهم الدينية أو العرقية، ووضعت مجموعة من المبادئ الأساسية أساساً للثورة الفلسطينية المعاصرة وهي على النحو التالي: [3]

---

[1] أبو نضال، نزيه: **تاريخ الأزمة في فتح: من التأسيس إلى الانتفاضة**، دون مكان، دون ناشر، 1984، ص 17.

[2] صالح، محسن: **سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، مرجع سابق ص 223.

[3] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **النظام الأساسي**، مرجع سابق، ص. ص، 11 – 12.

1- فلسطين جزء من الوطن العربي، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية وكفاحه جزء من كفاحها.

2- الشعب الفلسطيني صاحب الحق الطبيعي والشرعي في فلسطين، وهو ذو شخصية مستقلة، ويمتلك حق تقرير مصيره وحده واستلام زمام قضيته دون وصاية أو تبعية أو توجيه، وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه.

3- الثورة الفلسطينية طليعة الأمة العربية في معركة تحرير فلسطين.

4- نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والاستعمار والإمبريالية العالمية.

5- معركة تحرير فلسطين واجب قومي تسهم فيه الأمة العربية بإمكانياتها وطاقاتها المادية والمعنوية كافة.

6- المشاريع والإتفاقيات والقرارات التي صدرت أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة أو أية مجموعة من الدول أو أي دولة منفردة بشأن قضية فلسطين والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطلة ومرفوضة.

7- الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب.

8- الوجود الإسرائيلي في فلسطين هو غزو صهيوني عدواني وقاعدته استعمارية توسعية وحليف طبيعي للاستعمار والإمبريالية العالمية.

9- تحرير فلسطين والدفاع عن مقدساتها واجب عربي وديني وإنساني.

10- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) حركة وطنية ثورية مستقلة، تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني.

11- الجماهير التي تخوض الثورة وتقوم بالتحرير هي صاحبة الأرض ومالكة فلسطين.

6.2 أهداف حركة فتح

عملت حركة فتح على مختلف الصعد السياسية والعسكرية والثقافية والنفسية لتحقيق جملة من الغايات والأهداف، وهي أهداف بمجملها عامة لتحرير فلسطين من الاحتلال تحت شعار (فلسطين حرة عربية) ومن أهم هذه الأهداف والغايات ما يلي: [1]

1- تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً.

2- إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني تحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على أسس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمة لها.

3- بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة للمواطنين كافة.

4- المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية في تحرير أقطارها وبناء المجتمع العربي الموحد.

5- مساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير أوطانها، وتقرير مصيرها من أجل بناء صرح السلام العالمي على أسس عادلة.

6- تؤمن الحركة بضرورة الحياد في طريقها، لن تنحاز لأي جهة ضد أخرى ولكنها ستكون بالمرصاد لأية جهة تضر بمصالح القضية الفلسطينية وهي مستقبل الشعب، وستمشي في طريقها مستنيرة بآراء المخلصين، غير تابعة ولا خاضعة أو موجهة بل مدفوعة بقوة الشعب العربي في كل مكان.

وهذه الأهداف هي أهداف وطنية عامة ساهمت في التفاف عشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين وبعض أبناء الأمة العربية حولها، بصفتهم أعضاءً وأنصاراً ومؤيدين لنيل

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): **النظام الأساسي**، مرجع سابق، ص13.

الشعب الفلسطيني للحرية والاستقلال وتحقيق كرامته، وقد تعرضت عملية تنفيذ هذه الأهداف والغايات وتطبيقها لحالات من المد والجزر السياسي في فلسطين وخارجها حسب طبيعة المرحلة وطبيعة الضغوط الداخلية والخارجية[1].

7.2 الأساليب والوسائل التي اتبعتها حركة فتح

عملت حركة فتح على بلورة عدد من الوسائل والأساليب خلال عملها السياسي والعسكري والجماهيري لتحقيق الأهداف والمبادئ التي وضعتها وهي:

1.7.2 تبني خيار الكفاح المسلح (العنف الثوري)

جاء في أدبيات حركة فتح أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد والسليمة لإزالة الاحتلال، كما جاء في وثيقة هيكل البناء الثوري " لقد عاش شعبنا مشرداً في كل قطر، ذليلاً في مواطن الهجرة، بلا وطن، بلا كرامة، بلا رابطة، بلا احترام، بلا وجود، طوال الأعوام الطويلة الماضية. علقنا الآمال وانتظرنا كثيراً وصبرنا طويلاً، حتى ذاب كل أمل وكان الجواب: إنها لثورة ليس لنا غيرها سبيلا " ومن هنا يبرز تركيز حركة فتح الواضح على أن الكفاح المسلح هو الخيار الوحيد من أجل تحرير كامل التراب الفلسطيني، رافضة الحلول السلمية كلها والمرحلية والقرارات الدولية التي من شأنها إهدار حقوق الشعب الفلسطيني[2].

وقد اتخذت حركة فتح من الكفاح المسلح إستراتيجية وليس تكتيكاً، والثورة المسلحة عامل حاسم بالنسبة للشعب الفلسطيني في معركة التحرير وتصفية الوجود الصهيوني، وأنه لن يتوقف هذا الكفاح إلا بتحرير فلسطين والقضاء على الكيان الصهيوني، وذلك بالاعتماد على الشعب العربي الفلسطيني بصفته رائداً وأساساً، وعلى الأمة العربية بصفتها شريكاً في المعركة وتحقيق التلاحم الفعلي بين الأمة العربية والشعب العربي الفلسطيني بإشراك الجماهير العربية في المعركة من خلال الجبهة العربية الموحدة.

---

[1] الموقع الالكتروني الرسمي لحركة فتح: حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، بيان حركتنا، http://www.fateh.net/public/bayan/bayan-harakatona.htm

[2] صايغ، يزيد: **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949– 1993، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2002، ص 154.

لقد استطاعت حركة فتح أن تُحَوِل الفلسطينيين من جموع للاجئين يقفون أمام وكالات الغوث ينتظرون العون والمساعدة إلى شعب ثائر ومقاتل، وتحولوا من أناس سلبيين لا يشاركون في صنع الحدث إلى صانعين للأحداث ومؤثرين فيها ومبادرين ورائدين في الحركة النضالية الفلسطينية والعربية مع حركة فتح من خلال صراعها مع العدو، وتحولت القضية الفلسطينية المهملة في أدراج الأمم المتحدة والمحافل الدولية إلى القضية الأولى في المنطقة، وإلى قضية شعب ثائر وحركة تحرر وطني.

وكان تأثير الصراع والثورة النفسية والاجتماعية التي أطلقتها حركة فتح على الشعب الفلسطيني أكبر وأعظم وأكثر أهمية من تأثير العمل العسكري، فالعمل العسكري بقي تأثيره محدوداً على العدو المتفوق والقادر على تقويض أي ضربات توجهها إليه المقاومة الفلسطينية وامتصاصها، أما تأثيرها على الشعب الفلسطيني وقضيته فتمثل في أنها "أعادت الطمأنينة إلى النفوس المنكوبة وهدَّأت حدة الآلام التي يرزح الشعب الفلسطيني تحت وطأتها؛ فامتلأت نفوسهم بالثقة بقدرتهم على تحرير وطنهم من الغزاة الصهاينة"[1].

واعتبرت حركة فتح نفسها، حركة تحرر وطني، فقد تبنت فكرة الكفاح المسلح (العنف الثوري) من أجل تحرير فلسطين، أسوة بحركات التحرر حول العالم، وأنها أصبحت حتمية تتطلبها الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية، إذ لم تعد خياراً ذاتياً، بل ضرورة ملحة، يفرضها الواقع الفلسطيني الموجود[2].

وكان للعمل العسكري (الكفاح المسلح)، الذي تبنته حركة فتح، وظيفة اجتماعية وسياسية، حيث جمع شمل الفلسطينيين، وحال دون ذوبانهم في المجتمعات الأخرى، فالكفاح المسلح وضع حداً لحالة اليأس التي كان يعيشها الفلسطينيون، في مخيمات الشتات، إذ لم يكن اللكفاح المسلح وظيفة اجتماعية وسياسية فحسب – بالإضافة إلى حفظ الهُوية الفلسطينية من الذوبان في المجتمعات الأخرى – ، بل كان له دور بارز في وضع حد لحالة التشرذم، التي كان

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، **دراسات ثورية**، رقم (1)، دون دار نشر أو تاريخ، ص 62.

[2] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **النظام الأساسي**، مرجع سابق، ص14.

يعيشها الفلسطينيون، وكان الكفاح المسلح، وسيلة لجذب الفلسطينيين، نحو الحركة الفلسطينية، وإبعادهم عن المنظمات الأخرى، لأن حركة فتح لم تكن قادرة على منافسة المنظمات الأخرى أيدلوجياً، بل كانت الدعوة للكفاح المسلح وحدها كفيلة بإبعادهم عن تلك الأحزاب[1].

2.7.2 استقلال القرار الوطني الفلسطيني ورفع الوصاية العربية

اعتبرت حركة فتح أن الطريق إلى الوحدة العربية تمر من خلال تحرير فلسطين، على عكس الفكرة التي كانت تنادي بها الحركات والأحزاب القومية العربية والتي ترى أن تحرير فلسطين يمر من خلال الوحدة العربية، وقد آمنت فتح بضرورة إنشاء جسم أو تنظيم فلسطيني يمثل الفلسطينيين ويرفع وصاية الحكومات العربية عن القضية الفلسطينية، ويوضح هاني الحسن[أحد قادة حركة فتح ومؤسسيها] هذا التوجه بقوله : "الرفض الكامل للنظرة الإستراتيجية العربية ولكافة التحليلات التي طرحتها كل القوى الوطنية – ناهيك عن كل القوى غير الوطنية– سواء في الأسلوب أو في المنهج لتحرير فلسطين"[2].

وعملت حركة فتح على إبراز الهُوية الوطنية الفلسطينية، من خلال الأهمية الكامنة في الكفاح المسلح بصفته وسيلة لبلورة الهُوية الفلسطينية وتأكيد وجودها على المسرح العالمي من أجل وقف محاولات الطمس والتغييب التي مورست على القضية الفلسطينية وتحويلها من قضية لاجئين إلى قضية شعب يريد الاستقلال "وعليه فالكفاح المسلح يسعى إلى إخراج عمل صارخ مذهل يسحق مخيلة الإسرائيليين الذين كنا نريد أن نبلغهم وندلل لهم على وجودنا بصفتنا فلسطينيين يسعون إلى تدعيم إرادة الصراع بصورة مستقلة استقلالاً ذاتياً عن الأنظمة العربية التي قذفنا في وجهها هذا التحدي، وأخيراً تدعيمها أمام الرأي العام العالمي الذي كان يجهل أو يتجاهل قدر ومصير شعبنا"[3].

---

[1] أبو علي شاهين. **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[2] العظم، صادق جلال: **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، عكا، دار الجليل، 1969، ص 16.

[3] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، **دراسات ثورية**، رقم (1)، مرجع سابق، ص 65.

وفكرة حركة فتح كانت تعني أيضاً الكينونة السياسية، إذ انتقدت فتح روح اللامبالاة والاتكالية التي فرضت على الفلسطينيين، كما انتقدت الحكومات والحركات والأحزاب العربية لاستغلالها القضية الفلسطينية لغير صالح الشعب الفلسطيني، وطالبت بإبراز الهُوية الوطنية للشعب الفلسطيني، ونفت أن تكون المطالبة بإبراز الهُوية الوطنية الفلسطينية انسلاخاً عن قضايا النضال القومي العربي، بل أوضحت أن إحياء الهُوية الفلسطينية يُعَبِرْ عن رفض المعالجة الخاطئة للقضية الفلسطينية واستنكار حالة التغيب التي فرضت على الفلسطينيين وأوضحت أن طمس الشخصية الفلسطينية لا يشكل خطراً على شعب فلسطين فحسب بل يشكل ضرراً على المسيرة النضالية القومية العربية.

ومن هنا طالبت حركة فتح بضرورة وجود كيان للشعب الفلسطيني يمارس من خلاله نضاله الوطني المشروع تحت قيادة فلسطينية؛ لأن ذوبان الشعب الفلسطيني يعني ذوبان القضية الفلسطينية؛ فالشعب الفلسطيني بحاجة إلى قيادة فلسطينية تنفعل مع قضيته انفعالاً وطنياً وتقوده إلى تحرير وطنه[1].

3.7.2 العمل على تحقيق الوحدة الوطنية

سعت حركة فتح لتحقيق الوحدة الوطنية من خلال اللقاء مع كل القوى الوطنية العاملة على أرض المعركة من خلال العمل العسكري؛ لأنها اعتبرت المرحلة الحالية هي مرحلة العمل الوطني ضد العدو المحتل وهي تقتضي الوحدة الوطنية التي لا يمكن أن تتحقق عن طريق المفاوضات أو المساومات أو المزايدات خارج المعركة، ورأت أن أي تناقض مع الحركات والأحزاب الفلسطينية والعربية الأخرى هو تناقض ثانوي وأن التناقض الأساسي مع العدو الصهيوني الذي احتل أرض فلسطين وشرد أهلها، ورأت فتح أن لمعركة التحرير الأولوية على أي تناقضات فكرية أو سياسية أو اجتماعية وأنه لا بد من استقطاب كل القوى الثائرة وتوحيدها في المعركة ضد الكيان الصهيوني، ولذلك فإنه يجب استبعاد الأيديولوجيات والمبادئ كافة، حتى

[1] خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية**، مرجع سابق، ص81.

ينشغل الجميع بمعركة المصير، فلا أيديولوجيات إسلامية أو يسارية أو قومية، إنما الهُوية التي تجمع الجميع هي البندقية (هُويتي بندقيتي)[1].

8.2 القواعد والأسس التنظيمية لحركة فتح

عملت حركة فتح على اعتماد مجموعة من القواعد والأسس التنظيمية في عملها وهي على النحو الآتي:

1.8.2 الالتزام

ويعني الإيمان المطلق بالقضية وأهداف الحركة؛ والاستعداد الكامل للتضحية والنضال في سبيلها، والالتزام بقرارات الحركة والدفاع عن مواقفها، والتقيد التام والكامل بالبرنامج السياسي للحركة وقرارات مؤتمراتها وأنظمتها[2].

2.8.2 الانضباط

ويعني التقيد بالقرارات التنظيمية التي تتخذها اللجان القيادية، وتنفيذ الأوامر بدقة وحماسه، وتقيد المراتب التنظيمية الدنيا بقرارات المراتب التنظيمية العليا وبأوامرها؛ وتوجيهاتها والانصياع لنصوص النظام الأساسي ولوائحها التنظيمية، بالإضافة إلى عدم مناقشة القضايا الداخلية في غير الجلسات التنظيمية وضمن الأطر الحركية واتخاذ القرارات بعيداً عن الفردية والمزاجية[3].

3.8.2 التنظيم والمركزية الديمقراطية

المركزية الديمقراطية تعني مركزية التخطيط والقيادة والمراقبة، لا مركزية التنفيذ، وحرية المناقشة وحق المشاركة في اتخاذ التوصيات والقرارات ضمن الأطر التنظيمية، وتتحقق

---

[1] صايغ، أنيس: **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، دمشق، هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990، ص 206.

[2] المرجع السابق، ص16.

[3] المرجع السابق، ص 206.

المركزية الديمقراطية من خلال انتخاب الهيئات القيادية وممارسة القيادة الجماعية وتقيد رأي الأقلية برأي الأكثرية ولا يكفي أن تكون القيادة جماعية حتى تكون منظمة، بل لا تكون جماعية حقيقية إلا بتنظيم، والتنظيم يعني قيادة مسؤولة وكوادر ملتزمة ونظاماً أساسياً ينظم العلاقات بين أعضاء التنظيم ويحدد المسؤوليات والواجبات ويضع الخطط ويستثمر الإمكانات والوسائل لتحقيق الأهداف والغايات[1].

ويشير بكر أبو بكر [قيادي في حركة فتح]: إلى أن المركزية الديمقراطية هي الأسلوب الذي يحدد موقع اتخاذ القرار داخل حركة فتح، التي حاولت خلق نوع من التوازن بين المركزية واللامركزية، في سياق مفهوم الديمقراطية المركزية الذي ارتبط فيها بشعار (ديمقراطية الرأي ودكتاتورية التنفيذ)، حيث أن التنظيمات السياسية وخاصة الثورية تعتمد المركزية الديمقراطية كمبدأ أساسي لإدارة التنظيم، بما يعني وحدة أو تكامل مفهومي الديمقراطية والمركزية، ففي حين تعني الديمقراطية ضمن المركزية الديمقراطية القيادة الجماعية من خلال هيئة قيادية على رأس موقع العمل التنظيمي، وانتخاب جميع الهيئات القيادية في التنظيم من أسفل إلى أعلى؛ وخضوع الأقلية لرأي الأكثرية، وحق المركز في الإشراف والمحاسبة والمتابعة والتقييم؛ وعليه فإن الديمقراطية تمثل حرية عناصر وكوادر وقيادة التنظيم في المبادرة والتعبير وتقديم المقترحات والنقد واختيار المسؤولين عبر المؤتمرات من خلال أساليب عدة أبرزها الانتخابات، والمركزية هي أسلوب تطبيق القرارات المتخذة[2].

4.8.2 النقد والنقد الذاتي

النقد والنقد الذاتي قاعدة من القواعد الأساسية التي يتم بموجبها تقويم الممارسات النضالية، لتأكيد نتائجها الإيجابية وتجاوز النتائج السلبية وهي ضمانة لسلامة مسيرة الحركة، ويُمارِس النقد والنقد الذاتي الأعضاء والقيادات كافة ضمن الأطر التنظيمية المختلفة[3].

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، **قضايا فكرية**، ج 1، دون دار نشر أو تاريخ، ص104.

[2] أبو بكر، بكر: التنظيم والهيكل التنظيمي، http://www.bakerabubaker.info/index.php?action=show&pageID=34

[3] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **النظام الداخلي**، مرجع سابق، ص 17.

وتتحقق هذه الأسس والقواعد التنظيمية من خلال اعتبار المؤتمرات الحركية – المؤتمر العام، ومؤتمرات الأقاليم، ومؤتمرات المناطق– أعلى سلطة قيادية في حـــال انعقادهـــا حســـب اختصاصاتها وصلاحياتها المبينة في النظام الداخلي، واعتبار هذه المؤتمرات وحدها صـــاحبة الحق في انتخاب اللجان القيادية والتخطيط لها ومراقبتها ومحاسبتها، إضافة إلى ممارسة القيادة الجماعية عن طريق عمل اللجان، ويجب على أي لجنة – من القمة إلـــى القاعـــدة – أن تقـــوم بعملها على أساس أنها مرتبة ومتعاونة ومتكاملة تتحمـــل مســـؤوليتها بالتضـــامن والمشـــاركة ومناقشة كل القضايا واتخاذ القرارات بالأغلبية القانونية، وتحقيـــق المســـاواة بـــين الأعضـــاء بخضوعهم جميعاً لنظام الحركة الداخلي ولوائحها وأنظمتها وقراراتها، وجعل الكفاءة والإخلاص والفاعلية والوعي والتضحية معيار الحكم على الأعضاء ومقاييس التدرج في السُلَّمْ التنظيمي[1].

9.2 مقومات الهُوية لدى حركة فتح

إن حركة فتح، وبسبب نمط تفكيرها الشعبي، ومبادرتها للكفاح المسلح، اســـتطاعت أن تضطلع بدور رئيس ببلورة الهُوية الوطنية للفلسطينيين، فهي التي طالبت باستعادة زمام القضية من الأنظمة العربية، ورفعت لواء رفض الوصاية، واستقلالية القرار الفلسطيني، وأعلنت أولوية البعد الوطني – في الصراع ضد إسرائيل– على البعد القومي، وهي التي صكت مقولات مـــن نوع " التحرير طريق الوحدة ، و لا وصاية ولا تبعية ولا احتواء"، وهي التي من أجـــل ذلـــك انخرطت باحتكاكات وصدامات من بعض الأنظمة العربية، إلا أن فرض ذلك اعتبـــار منظمـــة التحرير – التي باتت تقودها فتح– ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني (1974)[2].

وبدأت حركة فتح بفكرة بسيطة كأي فكرة لحركة تحرر وطني في العالم، ولكنهـــا فـــي العمق فكرة تهدف إلى ما يشبه المستحيل، ليس فقط بسبب طبيعة العدو الـــذي يحتـــل الـــوطن وتشعب علاقاته الخارجية، بل أيضاً بسبب واقع العالم العربي الذي لم يكـــن مرحبـــاً بالوافـــد الوطني الجديد، وفي ظل كل تلك الإرهاصات فإن حركة فتح استطاعت أن تتميز بفكرتها عـــن

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **النظام الداخلي**، مرجع سابق، ص 18.

[2] كيالي، ماجد: **عن صعود الوطنية الفلسطينية وأفولها**. مرجع سابق. ص28.

غيرها من التنظيمات التي كانت سائدة وقت ظهور حركة فتح من خلال المنطلقات الفكرية التي ميزت هذه الحركة عن غيرها من الحركات والأحزاب التي ظهرت أو كانت موجودة في تلك الفترة وهي:

1.9.2 فكر الوسطية والاعتدال والانفتاح

إن فكرة حركة فتح لم تستقطب أبناء الحركة المنتمين بالمفهوم التنظيمي الحركي فقط، بل استقطبت الآلاف من أبناء فلسطين في الداخل والخارج، واستقطبت الكثير من المؤيدين في أنحاء العالم كافة من غير الفلسطينيين، ذلك لأن حركة فتح جسدت الوسطية والاعتدال والانفتاح على كل العقائد والتيارات الفكرية، فاليساري والإسلامي والقومي والوطني، كل أولئك باستطاعتهم جميعاً أن يجدوا أنفسهم داخل الحركة، فحركة فتح كانت الفكرة التي تعني الانتماء السياسي والفكري والروحي والإنساني لقضية عادلة، والانتماء لفكرة فتح كان يعني العطاء والبذل دون انتظار مقابل، وهذا أعطى المنتمين لفكرة فتح الإيمان بضرورة العمل على تحرير فلسطين من البحر إلى النهر وهزيمة المشروع الصهيوني، فقادة الحركة الأوائل كانوا واضحين عندما قالوا: إن مهام التحرير هي من اختصاص الأجيال القادمة، وكان أبو عمار يردد دائماً مقولة (سيأتي يوم ويرفع شبل من أشبال فلسطين أو زهرة من زهرات فلسطين علم فلسطين على أسوار القدس...)، وقد كان الانتماء لفكرة حركة فتح يجسد الثقة بعدالة القضية الفلسطينية رغم صعوبة تحقيق الهدف الوطني الذي وجدت حركة فتح لتحقيقه[1].

ويشير أمين مقبول [أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح] إلى أن استيعاب حركة فتح لجميع الخلفيات السياسية والفكرية المحلية والإقليمية والعالمية، كان أحد أسباب أزمات هذه الحركة فيما بعد، وأن الخلفيات الفكرية لكثير من القيادات وخاصة في الصف الأول والثاني لحركة فتح كان لها تأثير في استقبال الأحداث والمتغيرات السياسية، وأن عدم تحقيق الهدف الوطني الذي انطلقت على أساسه حركة فتح قبل عام (1967) شكَّل ولا زال يشكل حتى الآن

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)، **دراسات ثورية**، رقم (1)، مرجع سابق، ص 61.

أزمة من أزمات هذه الحركة، وهي أزمة قائمة ولكنها مستوعبة، خاصة أن مبادئ حركة فتح والنظام الأساسي للحركة لم يتغير حتى الآن[1].

2.9.2 استقلالية الهُوية والقرار

عملت حركة فتح على إبراز الهُوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وانتقدت روح اللامبالاة والاتكالية التي فُرِضَتْ على جموع الفلسطينيين، ورفضت استغلال الحكومات والحركات والأحزاب العربية القضية الفلسطينية لغير صالح الشعب الفلسطيني، وبما أن تلك الفترة شهدت مرحلة المد القومي فقد نفت الحركة أن تكون المطالبة بإبراز الهُوية الوطنية الفلسطينية انسلاخاً عن قضايا النضال القومي العربي، وأوضحت فتح أن إحياء الهُوية الوطنية الفلسطينية يعبر عن رفض المعالجة الخاطئة للقضية الفلسطينية من قبل الأنظمة والأحزاب العربية، لأن ذوبان الشعب الفلسطيني يعني ذوبان القضية الفلسطينية، إذ إن قضية وطن لا شعب لا يعني شيئاً مطلقاً في النطاق الدولي على الأقل، وينبغي أن تعلم الحكومات العربية جميعاً أن شعب فلسطين هو الممثل الشرعي والوحيد للقضية الفلسطينية لأنه وحده الذي يمثل المأساة ويواجهها، وإلا فمن هم الذين يشردون من بلادهم؟ "وأنه لا يحق لأية دولة عربية بأن تقول بأنها تمثل عرب فلسطين، فعرب فلسطين لا يمثلهم إلا أبناء فلسطين، إن شعب فلسطين فرضَ نفسه من أجل تحرير الوطن السليب، فالشعب أصدق من يعمل لقضيته، فلا الوطنية تنقصنا ولا الثقافة والاختصاصات بعيدة عنا، نحمل مشعل الثقافة والوطنية في أية منطقة عربية نحل بها"[2].

كان لرفع حركة فتح شعار استقلالية القرار الوطني الفلسطيني وبلورة الهُوية الوطنية الفلسطينية والمطالبة بكيان فلسطيني مستقل له جانبان، جانب ايجابي وجانب سلبي، الجانب الايجابي تمثل في التركيز على تحرير فلسطين وتوحيد صفوف أبناء الشعب الفلسطيني واستنهاضهم، والعمل على أن يتحول الفلسطيني من لاجئ يعيش في الخيام يعاني الفقر والحرمان إلى إنسان مقاوم له وعي وقضية وعنوان، أما الجانب السلبي فتمثل في اختزال

---

[1] أمين مقبول: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[2] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)، **دراسات ثورية**، رقم (1)، مرجع سابق، ص 63.

الصراع العربي الإسلامي المسيحي العالمي من جهة والصهيوني من جهة ثانية بصراع فلسطيني إسرائيلي وخاصة أن حركة فتح ومع التأكيد المتواصل على عمقها العربي والإسلامي إلا أنها غالت في رفع شعار القرار الوطني المستقل والكيان الفلسطيني المستقل وأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

3.9.2 شمولية الفكر

اتسم " فكر حركة فتح بالشمولية "، لكنه كان يواجه بواقع فلسطيني يتسم بالشتات ويخضع لأنظمة إما معادية لقضيته الوطنية، وإما متحفظة ومترددة في دعم القضية الفلسطينية، فكان لزاماً أن يكون التنظيم على درجة من المرونة تسمح له بالانتشار والتكيف مع بيئات مختلفة، وهي مرونة إكراهية وليست إرادية، وكثيراً ما كانت تؤدي إلى حالة من التسيب التنظيمي، ولذا فإن الناظم لحركة فتح لم يكن التنظيم بمفهومه الدقيق بل الفكرة والقيادات الكارزماتية للمؤسسين الأوائل، الذين اكتسبوا صفة الرمزية من خلال فترة وجودهم على رأس الهرم التنظيمي لسنوات طويلة، كما أن فكرة التنظيم الحزبي الصارم كانت متواجدة نسبياً مع بدايات ظهور الحركة نظراً للطابع السري الذي حكم عمل الحركة آنذاك وقلة عدد المنتسبين إليها، إلا أنه وفي المراحل اللاحقة وخاصة بعد إعلان الحركة في عام (1965) وهزيمة (1967) ومعركة الكرامة (1968) تدفق آلاف من الشباب الفلسطينيين والعرب وأحرار العالم للانتماء إلى حركة فتح، الأمر الذي أربك القائمين على التعبئة والتنظيم، ليس فقط لأن هذا الإقبال كان متعدد الجنسيات ومتعدد أماكن الإقامة، بل أيضاً لأن البعد العسكري من عمل الحركة كان طاغياً على البعد السياسي التنظيمي، وانشغلت حركة فتح بالتعبئة العسكرية أكثر من اهتمامها بالبناء التنظيمي الحزبي، ومع ذلك كانت محاولات للحركة في أكثر من إقليم خارج الوطن ولكنها لم تكن دائماً موفقة لأن غالبية المنتمين كانوا من الطلاب والمعلمين أو من رجال الأعمال وهؤلاء لا يستمرون طويلاً في البلد الذي يقيمون فيه، وفي الأقاليم التي كان يتواجد فيها الفلسطينيون بأعداد كبيرة كالأردن وسوريا ولبنان ومصر والخليج العربي، ولم تكن الظروف

السياسية وخصوصاً توتر العلاقة بين النظم القائمة وقيادة حركة فتح تسمح بحرية العمل الحزبي والتنظيمي دائماً[1].

ويرى أمين مقبول أن عملية اختيار الأعضاء وعمليات تعبئة أبناء حركة فتح في الستينات وحتى أوائل السبعينات جرت وفق النظام الداخلي للحركة، لكن بعد معركة الكرامة اهتزت قواعد العضوية، ولم تعد شروط العضوية والضبط وقواعد العمل الثوري هي الضابط كما كانت في الأصل، وأصبحت الكاريزما وخاصة كاريزما ياسر عرفات تستبدل بالقوانين الخاصة بالحركة، بقانون أطلقه ياسر عرفات وهو قانون المحبة والتسامح بين الأعضاء بديلاً عن قانون المحاسبة والمساءلة والضبط وقواعد العمل الثوري، وكان معلوماً أنه في البداية كانت القواعد والتنظيم هي التي تحكم العمل التنظيمي، ثم في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات أصبحت كاريزما ياسر عرفات هي التي تحكم[2]، حيث لم يستطع قانون المحبة والتسامح ضبط العمل التنظيمي داخل حركة فتح كبديل عن النظام الداخلي للحركة، مما انعكس سلباً على البناء التنظيمي وجعل الفساد يستشري في مختلف أطر الحركة.

واعتمدت حركة فتح في الحفاظ على امتدادها على تراثها النضالي والرمزية النضالية والتاريخية العالية التي شكلتها القيادات الكارزماتية للحركة، ولكن هذه القدرة للرمزية والتراث تطرح العديد من الاحتمالات التي تحتاج إلى إجابات واضحة من داخل البنية التنظيمية للحركة. فمثلاً: لا يملك شخص القدرة على ملء الفراغ للرمزية النضالية والتاريخية التي غابت عن الحركة بحكم غياب معظم القيادات الكارزماتية أمثال: (ياسر عرفات، وخليل الوزير، وصلاح خلف)، فغياب الرمزية التاريخية يعني تفسخ الحركة وتشرذمها إلى أشلاء، وهذا يتطلب البحث في كيفية تفعيل مؤسسات الحركة التي تعاني من الترهل، لتصبح قادرة على طرح البدائل الفاعلة للاستمرار بالحركة وصيانة المبادئ والأهداف التي انطلقت من أجلها، وإلا فإن حركة فتح إلى زوال كإطار جامع[3].

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)، **دراسات ثورية**، رقم (1)، مرجع سابق، ص65.

[2] أمين مقبول: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[3] نصر الله، تيسير: حركة فتح.. إلى أين؟، الجزيرة نت، 2004/10/03، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/783927F0-61A4-4373-94B7-DFC9146EFDA5.htm

4.9.2 البراغماتية

وصفت حركة فتح بأنها حركة براغماتية، لأنها لم تعتنق أيديولوجيا محددة ولم تتقيد بمنظومة أفكار وأهداف ثابتة، وإنما اعتبرت نفسها حركة تحرر وطني وأنها متحررة من كل أيديولوجيا، ويقصد بالبراغماتي (المتحرر من كل أيديولوجيا، أو موقف مسبق ويتصرف وفق اللحظة أو الظرف، مستهدياً بما ينفعه ويضره) وإن عدم امتلاك حركة فتح لايديولوجيا محددة، جعل إمكانية التحول والتغيير لدى الحركة أكبر[1].

جاءت براغماتية حركة فتح من كونها حركة تحرر وطني، غير مبنية على أيديولوجيا محددة، ترسم لها الطرق في العمل السياسي والعسكري، وأن الحركة عملت على تطوير هياكلها التنظيمية، وخطاباتها وبرامجها السياسية، بناءً على المتغيرات المحيطة بها، سواء أكان ذلك عربياً أم إقليمياً، إضافة إلى الحقائق الجديدة في الميدان.

اعتمدت حركة فتح التجريبية والبرغماتية والعفوية، في معظم المحطات والأزمات التي واجهتها منذ اتخاذ قرار الانطلاقة حتى توقيع اتفاق أوسلو وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، بمعنى أنها انتهجت سياسة الازدواجية في العمل والمواقف واللعب على التناقضات، إلا أنها ونتيجة للإخفاقات التي واجهتها بحكم غياب رؤية واضحة باتت أحوج ما تكون إلى وضع إستراتيجية كفاحية واضحة ومحددة تتكامل مع إستراتيجيتها السياسية ولا تتعارض معها أو تكون عبئاً عليها[2].

وأشار ماجد أبو شماله [عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح]: إن حركة فتح هي حركة براغماتية عملت على التكيف مع الظروف الصعبة والمعقدة في الماضي والحاضر

---

[1] المختار، صلاح: نواقض الاستقامة البراغماتية. صحيفة المحرر الالكترونية. 210/ 2005. http://www.al-moharer.net/moh210/moharer210.html

[2] كيالي، ماجد: هل تستطيع فتح مراجعة أوضاعها لمواجهة التحديات الجديدة، الملتقى الفتحاوي، 2005/7/25، http://fatehforums.com/showthread.php?t=9643

وتمضي قدماً في مشروعها الوطني التحرري، متبعة عدة أساليب وإيديولوجيات نضالية تمـزج بينها من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى وهو التحرر وقيام الدولة الفلسطينية[1].

10.2 أبعاد الهُوية لدى حركة فتح

إن حركة فتح وبسبب تبنيها لخيار الكفاح المسلح كان لها الدور الرئيس والفاعـل فـي بلورة الهُوية الوطنية الفلسطينية، فقد عملت على استعادة زمام القضية الفلسـطينية مـن أيـدي الأنظمة العربية، ورفعت شعار استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، ورفض الوصاية العربية أو الدولية، وتبنت أولوية البعد الوطني في الصراع مع إسرائيل على البعد القومي وهي التي رفعت شعار "لا وصاية ولا تبعية ولا احتواء"[2].

1.10.2 الهُوية السياسية

نظرت حركة فتح إلى نضال الشعب الفلسطيني على أنه حق مشروع وهو جـزء مـن النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والاستعمار والامبريالية، حيث عبرت عن نفسها أنها حركة تحرر وطني أسوة بحركات التحرر التي كانت منتشرة حول العالم في تلـك الفتـرة واضعة نفسها في هذا المعسكر الذي يرفض الاحتلال والاستعمار والإمبريالية العالميـة، وقـد اعْتَبَرَت حركة فتح الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب، وأن الوجود الإسرائيلي في فلسطين هو غزو صهيوني عدواني وقاعدته توسعية وهو حليف طبيعي للاستعمار والإمبريالية العالمية، وأنه يجب العمل على تحرير فلسطين وتصـفية الكيان الصهيوني في شتى الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافيـة، فـي حـين أن حركة فتح لم تكن ضد اليهودية بصفته ديناً سماوياً ولا ضد اليهود الذين كـانوا يعيشـون فـي فلسطين قبل حرب (1948) بل اعتبرتهم مواطنين فلسطينيين[3].

---

[1] عوض، وليد: جهود حثيثة في فتح لعقد المؤتمر العام السادس للحركة قبل الاتفاق مع حماس علـى انتخابـات مبكـرة. جريـدة القـدس العربـي. 5838/ 12 آذار 2008. http://www.alquds.co.uk/archives/2008/03/03-11/qds05.pdf

[2] كيالي، ماجد: هل تستطيع فتح مراجعة أوضاعها لمواجهة التحديات الجديدة، مرجع سابق.

[3] بكر أبو بكر: **مقابلة شخصية**. رام الله. 2010/4/17.

وكانت حركة فتح ترفض أي تدخل عربي أو دولي في القضية الفلسطينية، واعتبرت أن صاحب الحق في تقرير مصير الشعب الفلسطيني هم الفلسطينيون الذين قتلوا وشردوا من ديارهم؛ لذا فإنها رفضت كل المشاريع والقرارات التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة والتي لا تتناسب مع حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

وعَبَرَت حركة فتح عن مساندتها للشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير أوطانها وتقرير مصيرها من أجل بناء صرح السلام العالمي على أسس عادلة، وهي بذلك تضع نفسها ضمن الحركات التي تسعى إلى إحلال السلام العالمي، وأن كفاحها هو من أجل الحصول على حقوقها المشروعة وليس كفاحها المسلح حرباً توسعية استعمارية، كما أنها تنظر بعين العطف وتمد يد العون للشعوب المضطهدة كافة وهو ما ترجمته الحركة من خلال علاقاتها مع كثير من حركات التحرر حول العالم.

ورأت فتح أنه لا بد من إبراز الهُوية الفلسطينية بمحتواها النضالي في المحافل الدولية لتعريف العالم بعدالة القضية الفلسطينية، وإظهار أن كفاح الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية العالمية وما مثلته من احتلال أرض فلسطين وتهجير سكانها، حقٌ مشروع لأبناء الشعب الفلسطيني، مع التأكيد الدائم على عمق العلاقة والتاريخ والمصير المشترك مع الدول العربية.

وعملت حركة فتح على إقامة صلات وثيقة مع القوى التحررية في العالم لمناهضة الصهيونية والإمبريالية، واعْتَبَرَت حركة فتح هذه القوى والحركات صديقة وداعمة لكفاح الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه وفي المقابل نظرت بريبة وتخوف وعداء للدول والقوى التي ترعى وتدعم إسرائيل، ومن هنا كانت حركة فتح لسنوات عديدة أقرب إلى المعسكر الشرقي (الاشتراكي)، ودول أمريكا اللاتينية والقوى الثورية في آسيا وإفريقيا من المعسكر الغربي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وباقي دول حلف النيتو[1].

[1] نبذة عن حركة فتح، مدونات مكتوب، alkofianews.maktoobblog.com/1448032.

2.10.2 الهُوية القومية

إن حركة فتح تؤمن إيماناً كبيراً بعمقها القومي وهُويتها العربية ويتجلى ذلك واضحاً في المبدأ الأول لحركة فتح والذي يتحدث عن أن فلسطين هي جزء من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية وأن كفاحه جزء من كفاحها وهذا يعطي عمقاً للقضية الفلسطينية ويعزز بعدها العربي والقومي ويخرج حركة فتح من دائرة الاتهام التي كانت تقول إن حركة فتح تعمل على التخلي عن قوميتها وتتجه إلى البعد الوطني، خاصة أن مرحلة الستينيات من القرن الماضي شهدت ظهور كثير من الحركات والأحزاب ذات الصبغة القومية متأثرة بالحركات القومية التي وجدت حول العالم في تلك الفترة، كما أن حركة فتح كانت تَعْتَبِر معركة تحرير فلسطين واجباً قومياً تسهم فيه الأمة العربية بكل إمكانياتها وطاقاتها المادية والمعنوية، ومن جهة أخرى فإن حركة فتح تشعر وتقر بضرورة أن يكون لها دور فاعل تجاه القضايا المصيرية للأمة العربية والمشاركة في تحرير أقطارها أو المشاركة في بناء المجتمع العربي التقدمي الموحد في إشارة واضحة إلى تمسك الحركة بقوميتها العربية واستعدادها لأخذ دور فاعل وايجابي تجاه القضايا العربية كافة[1].

3.10.2 الهُوية الوطنية

لقد كان لحركة فتح دور كبير في تثبيت الهُوية الوطنية لأبناء الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال نقل الصراع مع إسرائيل من أيدي زعماء الدول العربية إلى المجموعات الفلسطينية المقاتلة والتي رفعت شعار الكفاح المسلح ضد إسرائيل ورفض أي نوع من الوصاية على الشعب والقضية الفلسطينية سواء أكانت هذه الوصاية من الدول العربية أو أي دولة أخرى في العالم، وهي التي رفعت شعار القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وعملت على ألاّ يتناقض ذلك مع انتمائها العربي وهُويتها القومية ويظهر ذلك في نص المادة رقم (2) من ميثاق حركة فتح التي تتحدث عن أن الشعب الفلسطيني ذو شخصية مستقلة وصاحب الحق في تقرير مصيره وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه، رافضةً بذلك أي نوع من الاحتلال أو التقسيم أو الوصاية أو

[1] **نبذة عن حركة فتح**، مرجع سابق.

أي نوع من المبادرات من أجل الحلول السلمية، وأن حركة فتح هي حركة وطنية ثورية مستقلة وهي تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني.

ومن أجل أن تعزز حركة فتح بعدها الوطني دعت إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة على كامل التراب الفلسطيني تحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على أساس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة، تكون القدس هي العاصمة لتلك الدولة، كما دعت إلى بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة للمواطنين كافة[1].

ودعت حركة فتح أيضاً إلى العمل على إبراز الشخصية الفلسطينية بمحتواها النضالي الثوري في الحقل الدولي وهذا لا يتعارض ولا يتناقض مع الارتباط المصيري بين الأمة العربية والشعب الفلسطيني.

وكذلك دعت حركة فتح إلى الوحدة الوطنية بين فصائل المقاومة الفلسطينية وحركاتها كافة، وذلك من خلال دعوتها إلى أن الاختلاف والتناقض بين فصائل الكفاح المسلح يجب أن يبقى هامشياً وأن التناقض الأساسي هو مع الكيان الصهيوني الذي احتل أرض فلسطين وهجر أهلها وأن أي اختلاف بين الفصائل والحركات المقاومة سوف يضعف الجبهة الفلسطينية ويحول دون تحقيق أهدافها[2].

ويمكن تلخيص أهم عناصر الهُوية لدى حركة فتح بما يلي:

1. **حركة فتح هي حركة تحرر وطني:** حيث عبرت حركة فتح عن ذاتها كحركة تحرر وطنية ثورية فلسطينية غير مرتبطة بايديولوجيا إقليمية أو عالمية، واعتبرت نفسها حركة تحرر وطني أسوة بحركات التحرر حول العالم، وأن الثورة للشعب بكل جماهيره التي تخوض الثورة وتمارسها، والحركة هي التنظيم الثوري القائد، وعلى هذا الأساس فإنها هي القوة التنظيمية التوسعية صاحبة الحق في توجيه الثورة، وأن الصهيونية حركة عنصرية

[1] أمين مقبول: **مقابلة شخصية.** مرجع سابق.

[2] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **النظام الأساسي**، مرجع سابق، ص15.

استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب ونضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والاستعمار والإمبريالية العالمية.

2. **القيادة الجماعية (المركزية الديمقراطية):** هي الأسلوب الوحيد لقيادة الحركة، والتي تتألف من جسم واحد متكامل بقيادة واحدة، تتكافأ فيها الحقوق والواجبات وتوزع المسؤوليات التي تضمن وحدة العمل والتنظيم والانسجام الفكري والتفاعل السياسي في الحركة، وإن أساس تحقيق الانضباط وتحقيق وجود التنظيم الموحد هو خضوع الأقلية لرأي الأكثرية وخضوع المراتب الدنيا للمراتب العليا.

3. **سرية العضوية والالتزام والانضباط:** إن من أهم عناصر الهُوية لدى حركة فتح هي السرية في العضوية، والالتزام بأهداف الحركة وبالقرارات التنظيمية التي تتخذها اللجان القيادية، وتنفيذ الأوامر بدقة وحماسه، والانصياع لنصوص النظام الداخلي واللوائح التنظيمية.

4. **تحرير فلسطين تحريراً كاملاً:** وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني، وبناء مجتمع ديمقراطي تقدمي، ونظرت إلى الوجود الإسرائيلي في فلسطين أنه غزو صهيوني عدواني وقاعدته استعمارية توسعية وحليف طبيعي للاستعمار والإمبريالية العالمية.

5. **الكفاح المسلح خيار استراتيجي ووحيد:** الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد والسليم لإزالة الاحتلال، وقد اتخذت حركة فتح من الكفاح المسلح إستراتيجية وليس تكتيكاً، كما رفضت المشاريع والاتفاقيات والقرارات التي صدرت أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة أو أي من الدول بشأن قضية فلسطين والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني.

11.2 الخلاصة

عملت حركة فتح على بلورة هُوية وطنية ثورية فلسطينية غير مرتبطة بأيديولوجيا إقليمية أو عالمية، واعْتَبَرَت الصهيونية حركة عنصرية استعمارية في الفكر والأهداف، كما أن

هُوية حركة فتح تبلورت من خلال طرحها الكفاح المسلح كطريق وحيد لتحرير فلسطين، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني، ومن هنا نجد أن حركة فتح حددت هدفها بتحرير كامل فلسطين من خلال الكفاح المسلح باعتباره استراتيجية وليس تكتيكاً وأنه مستمر ولن يتوقف إلاَّ بتحرير فلسطين والقضاء على الكيان الصهيوني.

تميزت الهُوية لدى حركة فتح بأنها استطاعت أن تتسع لجميع الخلفيات السياسية والفكرية، حيث جسدت الوسطية والاعتدال والانفتاح على كل العقائد والتيارات الفكرية المختلفة، فحركة فتح كانت الفكرة التي تعني الانتماء السياسي والفكري والروحي والإنساني لقضية عادلة.

عملت حركة فتح على إبراز الهُوية الوطنية للشعب الفلسطيني، حيث كان لرفع حركة فتح شعار استقلالية القرار الوطني الفلسطيني وبلورة الهُوية الوطنية الفلسطينية والمطالبة بكيان فلسطيني مستقل جانب ايجابي تمثل في التركيز على تحرير فلسطين وتوحيد صفوف أبناء الشعب الفلسطيني واستنهاضهم، وجانب سلبي تمثل في اختزال الصراع العربي الإسلامي المسيحي العالمي من جهة والصهيوني من جهة ثانية بصراع فلسطيني إسرائيلي.

وصفت حركة فتح بأنها حركة براغماتية، حيث أنها لم تعتنق أيديولوجيا محددة ولم تتقيد بمنظومة أفكار وأهداف ثابتة، وجاءت براغماتية حركة فتح من كونها حركة تحرر وطني، غير مبنية على أيديولوجيا محددة، ترسم لها الطرق في العمل السياسي والعسكري، وأن الحركة، عملت على تطوير هياكلها التنظيمية، وخطاباتها وبرامجها السياسية، بناءً على المتغيرات المحيطة بها مما جعل إمكانية التحول والتغيير لدى الحركة أكبر.

اعتمدت حركة فتح مجموعة من القواعد والأسس التنظيمية قامت على الالتزام بالأهداف والتقيد التام بالبرنامج السياسي والأنظمة الداخلية للحركة، إضافة إلى تقييد المراتب التنظيمية الدنيا بقرارات المراتب التنظيمية العليا والانصياع لنصوص النظام الأساسي للحركة، كما نادت حركة فتح بالمركزية الديمقراطية والتي تقوم على مركزية التخطيط والقيادة والمراقبة لا مركزية التنفيذ، وطرحت منهج النقد والنقد الذاتي وهي قاعدة من القواعد الأساسية لضمان سلامة مسيرة الحركة والالتزام بالمبادئ والأهداف التي وضعتها.

اتسم البناء التنظيمي لحركة فتح بالمرونة التي سمحت له بالانتشار والتكيف مع بيئات مختلفة، وهي مرونة إكراهية وليست إرادية، وكثيراً ما كانت تؤدي إلى حالة من التسيب التنظيمي، ولذا فإن الناظم لحركة فتح لم يكن التنظيم بمفهومه الدقيق بل الفكرة والقيادات الكارزماتية للمؤسسين الأوائل، الذين اكتسبوا صفة الرمزية من خلال فترة وجودهم على رأس الهرم التنظيمي لسنوات طويلة، كما أن فكرة التنظيم الحزبي الصارم كانت متواجدة نسبياً مع بدايات ظهور الحركة نظراً للطابع السري الذي حكم عمل الحركة آنذاك وقلة عدد المنتسبين إليها، إضافة إلى طغيان البعد العسكري في عمل الحركة على البعد السياسي التنظيمي، حيث انشغلت حركة فتح بالتعبئة العسكرية أكثر من اهتمامها بالبناء التنظيمي.

وبناءً على ما تقدم نقول: أن أهم عناصر الهُوية لحركة فتح تتمثل في أنها حركة وطنية ثورية فلسطينية غير مرتبطة بأيديولوجيا إقليمية أو عالمية، إذ استطاعت أن تتسع لجميع الخلفيات السياسية والفكرية، وأنها ترفض الوجود الإسرائيلي في فلسطين وتعتبره غزو صهيوني عداوني كما أنها ترفض أي مشاريع أو قرارات تهدر حقوق الشعب الفلسطيني، وتطالب بتحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني بالكفاح المسلح كأسلوب وحيد باعتباره استراتيجية وليس تكتيكياً.

الفصل الثالث

التحولات الفكرية والسياسية لحركة فتح

الفصل الثالث

التحولات الفكرية والسياسية لحركة فتح

1.3 مقدمة

مرت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، عبر مسيرتها الطويلة بسلسلة من التغيرات والتحولات الفكرية والسياسية، بالإضافة إلى التحولات في البنية التنظيمية، مما انعكس على هُوية الحركة وتوجهاتها السياسية والعسكرية.

تناولت الدراسة في هذا الفصل تلك التحولات، ومدى انعكاسها على مبادئ وأهداف ومنطلقات الحركة، كما وردت في النظام الأساسي، والذي ينص على تحرير كامل التراب الفلسطيني، ورفض كل الحلول السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن الكفاح المسلح هو الخيار الاستراتيجي والوحيد لتحقيق هذا الهدف.

وقسم الباحث هذا الفصل إلى خمس مراحل، وفق تغير وتطور فكر وأساليب حركة فتح لتحقيق أهدافها، انطلاقاً من الكفاح المسلح، وصولاً إلى تبني البرنامج المرحلي، ثم المفاوضات بصفتها خياراً استراتيجياً للحركة، لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

المرحلة الأولى لمسيرة حركة فتح، وهي المرحلة الممتدة من عام (1965) إلى عام (1973)، وقد اتسمت هذه المرحلة، بسيطرة فكر العنف الثوري على أدبيات الحركة، ورفض أي خيار سلمي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واعتبرت ذلك ضرباً من الخيانة والتنازل والتفريط بحقوق الشعب الفلسطيني، كما كان من أبرز سمات هذه المرحلة، دخول حركة فتح إلى منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على تثويرها، وظل هذا التوجه قائماً، رغم التأثير الكبير على بنية الحركة السياسية والعسكرية، إثر أحداث حرب أيلول عام (1970).

والمرحلة الثانية، وهي الممتدة من عام(1974 – 1981)، وقد شهدت هذه المرحلة تحولاً واضحاً في توجهات الحركة، تَمَثَّلَ في تبنيها البرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشرة)،

لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ورفع غصن الزيتون إلى جانب الكفاح المسلح، وبالرغم من التأكيدات المتواصلة – عبر تصريحات كوادر الحركة – على بقاء الكفاح المسلح الخيار الاستراتيجي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلا أنه أصبح هناك تحول واضح في هُوية الحركة وأساليب عملها، وشهدت حركة فتح من ناحية بنيتها، انشقاقها الأول عام (1974)، على يد صبري البنا (أبو نضال)، وكان ذلك تعبيراً عن رفض المشاريع والتوجهات السلمية التي طرحتها الحركة، بقيادة ياسر عرفات (حسب رأي أبو نضال) من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، مما انعكس سلباً على وحدة الحركة وتماسكها.

والمرحلة الثالثة وهي الممتدة من عام 1982 – 1992، وقد شهدت هذه المرحلة مجموعة من الأحداث الهامة والمؤثرة في تاريخ حركة فتح ومسيرتها، وكان لها أثر كبير وواضح على هُوية الحركة وبنيتها التنظيمية، حيث تأثرت الحركة بالتيارات الفكرية والسياسية المنتشرة في لبنان، وتكون داخلها نماذج فكرية متعددة (خاصة اليسارية) مثل النموذج السوفيتي، والفيتنامي، واليساري القومي، والاتجاه الوطني البرجوازي بقيادة (ياسر عرفات، وخليل الوزير، وصلاح خلف)، الأمر الذي انعكس على توجهات الحركة وخلق مجموعة من الصراعات داخل قياداتها، كما أن تلك المرحلة شهدت حدثاً هاماً آخر، تمثل في الاجتياح الإسرائيلي للبنان وخروج الفصائل الفلسطينية ومنها حركة فتح من لبنان، وفقدان آخر معقل للحركة على الحدود مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد فقدان الساحة الأردنية ومنع النشاطات العسكرية للحركة، انطلاقاً من الأراضي السورية.

شكل الانشقاق الذي حدث داخل حركة فتح عام (1983)، تعبيراً عن صراع امتد طويلاً، بين قيادات الحركة المختلفة، حول مراجعة مسيرتها، وسيطرة ما سمي بالتيار الواقعي داخل الحركة على قراراتها، إضافة إلى غياب القيادة الجماعية داخل الحركة، من خلال تفرد ياسر عرفات بمصير الحركة وقراراتها، وتبني خيار المفاوضات إلى جانب الكفاح المسلح، مما عده البعض انحرافاً في هُوية الحركة وأهدافها.

كما أن العمل العسكري لحركة فتح (الكفاح المسلح) قد بدأ بالانحسار بعد العام (1983)، وفقد القوة والتأثير الذي حققته الحركة في سنوات انطلاقتها الأولى، وخاصة العمليات التي كانت تشنها من خارج الأراضي الفلسطيني (دول الطوق)، بالإضافة إلى انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وتحول الأراضي الفلسطينية، إلى ساحة الصراع الأساسية.

تعززت قوة ما سمي بالخط الواقعي داخل حركة فتح بقيادة ياسر عرفات، على حساب التيارات والتوجهات الأخرى، مما جعل التوجه السلمي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يطغى على خيار الكفاح المسلح، وإن ظل الأخير مستخدماً في محطات معينه، لكن باختلاف الوتيرة والأهداف.

المرحلة الرابعة وهي المرحلة الممتدة من عام 1993 – 1999، حيث أدت الاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية إلى توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد شهدت تلك الفترة أصعب المحطات التي واجهت حركة فتح، وعمقت أزمة هُويتها، حيث شكل توقيع اتفاق أوسلو شرخاً كبيراً داخل الحركة، وانحرافاً في فكرها وأهدافها، بالإضافة إلى ذوبان كوادر الحركة داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى ترهل البناء التنظيمي، وبروز أزمات متعددة داخل الحركة مثلت أشكالاً لأزمة الهُوية.

والمرحلة الخامسة، وهي المرحلة الممتدة من عام 2000 – 2013، وقد اتسمت هذه المرحلة بانتكاس خيار المفاوضات، وفشل قمة كامب ديفد الثانية، وانطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى)، وعودة حركة فتح إلى خيار الكفاح المسلح من خلال كتائب شهداء الأقصى، ولكن بصفته خياراً تكتيكياً لتحريك عملية السلام، وليس خياراً استراتيجياً، كما أن غياب ياسر عرفات قد أدى إلى تعمق الأزمة التي تعاني منها حركة فتح، والتي كانت موجودة أصلاً.

2.3 التحولات الفكرية والسياسية لحركة فتح في المرحلة من 1965-1973

رفعت حركة التحرير الوطني الفلسطيني" فتح " منذ انطلاقتها، شعار الكفاح المسلح، بصفته خياراً إستراتيجياً ووحيداً لتحرير فلسطين، ورفضت سياسات الحكومات العربية، التي

تدعو إلى التروي وعدم التوريط، كما دعت الحركة إلى تثوير منظمة التحرير الفلسطينية، وتحويل عملها من الطابع السياسي إلى العسكري، وبقيت الحركة ترفع هذا الشعار(منفرداً)، حتى عام (1974)، حينما أضافت خيار العمل السياسي، من خلال تبنيها البرنامج المرحلي إلى جانب الكفاح المسلح والذي اعتبر تحولاً في فكر الحركة وأهدافها.

1.2.3 مرحلة الكفاح المسلح

تبنت حركة فتح منهج المقاومة، منذ انطلاقتها في الأول من كانون الثاني عام 1965 وعَبَرَت عن هذا المنهج نظرياً وعملياً فمن الناحية النظرية، جاء في مقدمة نظامها الأساسي أن "الثورة الشعبية المسلحة التي نخوضها، تنطلق من موقف مبدئي، وهو أن قضيتنا هي قضية الجماهير، وليست قضية فئة مميزة منفصلة عن هذه الجماهير، وأن الشعب قادر على ممارسة النضال بكفاءة عالية، وحدس صادق، وعزيمة قوية، وهو الحامي المخلص للتنظيم الثوري"[1]، وحرصاً من الحركة على الاهتمام بنوعية كوادرها، جاء في نظامها الأساسي أيضا "على الحركة أن تسهر من أجل أن يكون أعضاؤها مثالاً يجتذب الجماهير، ويعزز إيمانها ومحبتها بالتنظيم الثوري" [2] مما يساعد في إيجاد نخبة من الشباب الفلسطيني الذين يقع على كاهلهم حمل لواء المقاومة، ونقل صورة ايجابية وفعالة لخيار الكفاح المسلح، الذي سوف يؤدي إلى التأييد الشعبي والالتفاف الجماهيري حول الحركة في سنوات انطلاقتها الأولى.

وعَبَرَت حركة فتح عن حرصها على تأكيد منهج المقاومة، من خلال تعريف الحركة، بأنها "حركة وطنية، ثورية، تؤمن بقدسية العضوية، وحرية الإنسان، وترفض مبدأ الانتقام، ولا تقبل المساس بحق المواطن في المشاركة في الثورة، أو تعطيل هذا الحق، إلا عندما تكون هذه المشاركة مصدر خطر يهدد سير الحركة وأمنها[3].

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **النظام الأساسي**، مرجع سابق، ص7.

[2] المرجع السابق، ص9.

[3] المرجع السابق، ص10.

أعلنت حركة فتح عن هُويتها بصفتها حركة "وطنية، ثورية مستقلة، لا تتدخل بالشؤون المحلية للدول العربية، ولا تسمح لأحد بالتدخل في شؤونها، أو عرقلة كفاح الشعب الفلسطيني لتحرير وطنه" من خلال أهدافها ومبادئها وأساليب عملها، كما أكدت حركة فتح، على منهج المقاومة في المادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة اللتين تنصان على " تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الكيان الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً" و " إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني"[1].

وتأكيداً على ذلك حددت الحركة أسلوب عملها من خلال المواد الواردة في نظامها الأساسي، فذهبت إلى أن "الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الحتمي لتحرير فلسطين"، و" أن الكفاح المسلح إستراتيجية، وليس تكتيكاً وأن الثورة المسلحة للشعب العربي الفلسطيني عامل مهم في معركة التحرير، وتصفية الوجود الصهيوني" معلنة أن " هذا الكفاح لا يتوقف إلا بالقضاء على الفكر الصهيوني وتحرير فلسطين"[2].

كانت إستراتيجية الكفاح المسلح لدى حركة فتح تقوم على التوريط الواعي للجماهير العربية، وأكدت أن كل عمل تحريري لا يأخذ في اعتباره التوريط الواعي للجماهير هو عمل فاشل لأنه أسقط من حسابه أقوى العوامل الفاعلة في معركة التحرير[3].

يضاف إلى ذلك أن حركة فتح تبنت مفهوم "التفجير المتسلسل" إذ رأت أن الشعب الفلسطيني يعيش وسط حلقات متداخلة، حيث الجماهير العربية، والحكومات العربية والساحة الدولية، ويضيف خالد الحسن [أحد قادة حركة فتح ومؤسسيها] في هذا الصدد " أن عملنا العسكري يستثير رد فعل إسرائيل ضد شعبنا، الذي ينخرط في النضال بمساندة الجماهير العربية. وهذا يوسع دائرة الصراع ويجبر الحكومات العربية إما أن تشترك معنا أو أن تقف

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **النظام الأساسي**، مرجع سابق، ص. ص10 – 13.

[2] **الثورة طريقنا إلى الحرية**. نشرة تنظيمية خاصة بأعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). إقليم لبنان. العددان 13، 14/ 7 حزيران1976. ص14.

[3] صايغ، يزيد: **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949– 1993، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مرجع سابق، ص 195.

ضدنا، والوقوف ضدنا يعني الافتراق عن شعبنا، الذي سيتحول عندئذ من الدور المساند إلى الدور الفاعل"[1].

كان مفهوم " التفجير المتسلسل " متأثراً بنموذج الفوكو " الكوبي "، الذي يقوم على إيجاد البؤرة الثورية التي تمارس الدعاية السياسية من خلال العمل العسكري، حيث لم تكن الفاعلية العسكرية هي الأمر الحيوي بل أسر انتباه الإسرائيليين والفلسطينيين والأنظمة العربية والرأي العام العالمي، ويضيف صلاح خلف حول هذا المفهوم قوله " إن ضرب جسر أو ضرب عبارة لا يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في التحرير، لكن كنا ندرك أيضاً أن ضرب العبارة ممكن أن يأتي بعشرة شباب آخرين ينضمون لحركة فتح"[2].

قامت إستراتيجية حركة فتح منذ انطلاقتها على تقديس البندقية والكفاح المسلح، ورفع شعارات معادية للعمل السياسي، كما اختارت منهج المقاومة، لإدراكها –خاصة بعد نكسة العام (1967) وفقدان الثقة في الجيوش العربية– أنه لا بديل عن الكفاح المسلح، من أجل حل التناقض بين الشعب الفلسطيني والاحتلال الصهيوني، ولا شيء سواه يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المسلوبة[3].

ومن الناحية العملية مارست حركة فتح، أعمال المقاومة منذ انطلاقتها الأولى بتفجير نفق عيلبون في الأول من كانون الثاني لعام (1965)، الذي كان بمثابة إعلان سياسي، لشق عصا الطاعة على الأنظمة العربية التي لم تكن توافق على بدء الكفاح المسلح،[4] وأخذ هذا النهج بالتطور،– خاصة بعد هزيمة عام 1967 –، وبلغ ذروته في عامي (1968) و(1969)، وبداية العام (1970) إذ أن معركة الكرامة – التي وقعت بتاريخ 21 مارس 1968– تعد حدثاً فاصلاً في تاريخ حركة فتح عامة والكفاح المسلح خاصة، حيث شهدت المرحلة التي تلتها، ما عرف

---

[1] صايغ، يزيد: **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949– 1993، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مرجع سابق، ص196.

[2] المرجع السابق، ص 197.

[3] شفيق، منير: **حول التناقض والممارسة في الثورة الفلسطينية**، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1971، ص 56.

[4] حكاية ثورة، ج4: هانوي العرب، قناة الجزيرة الفضائية، 2008، ملتقى الأدباء والمبدعون العرب، http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?p=121374.

بمرحلة النهوض الثوري، مما فتح الباب أمام تدفق جماهيري هائل للانضمام إليها، الأمر الـذي ساهم في مضاعفة العمليات المسلحة للحركة[1].

وكانت الخلايا العسكرية التابعة لحركة فتح، قادرة على الوصول إلـى داخـل الأرض المحتلة، لكن هذا النهج تلقى ضربة قوية على الساحة الأردنية بعد حرب أيلول عـام (1970)، غير أن حركة فتح استطاعت جمع صفوفها من جديد، على أرض فلسطين وسـوريا ولبنـان، وتابعت نهج الكفاح المسلح لعدة سنوات، إلى أن دفعت الخلافات مع القيادة السـورية، وقـوات الكتائب اللبنانية، وما أعقبها من مذابح للفلسطينيين، فيما عرف بحرب المخيمات، والتي وقعـت عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان، إلى توجيه ضربة أخرى لذلك النهج[2].

كان هذا التوجه أبرز مبادئ الحركة وأساليبها في تلك المرحلة، ولم تطرح أي وسـيلة أخرى لتحقيق أهدافها، بل اعتبرت الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد والسليم للحصـول علـى حقوق الشعب الفلسطيني، وأن أي طرح آخر يعتبر مشبوهاً، ويصب في خانة الخيانة والتفريط، فقبل عام (1974) دأبت حركة فتح، من خلال أطرها الرسمية، على إدانة أي حـل للصـراع العربي الإسرائيلي عبر التسويات السلمية وأن أي طرح من هذا القبيل يعد ضرباً من الخيانـة، ففي الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في كانون الثاني عام (1973)، وكانت تسيطر عليها حركة فتح، دعت إلى " النضال ضد عقلية التسـوية ومـا تفـرزه مـن مشروعات تستهدف قضية شعبنا في تحرير وطنه أو مسخ هذه القضية بمشروعات الكيانات أو الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، والتصدي لهـذه المشـاريع بالكفـاح المسـلح والنضال السياسي الجماهيري المرتبط به"[3].

---

[1] خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية**، مرجع سابق، ص 106.

[2] سمير دوابشة: **مقابلة شخصية**. نابلس. 2009/3/15.

[3] أبـراش، إبـراهيم: الدولـة الفلسـطينية، التبـاس المفهـوم وصـعوبة التـاريخ، 2011/02/01، http://www.palnation.org/vb/archive/index.php?t-517.html.

وشكل هذا التوجه السمة الأبرز لحركة في المرحلة الممتدة من انطلاقة الحركة عام (1965) حتى عام (1974) – قبل ذهاب ياسر عرفات إلى مقر الأمم المتحدة – وقد اتصفت هذه الفترة برفض كل مشاريع التسوية، وتبني أي خيار سلمي لحل القضية الفلسطينية.

وبناء على ذلك يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل:

1.1.2.3 المرحلة الأولى من 1965–1967

شكلت هذه الفترة انطلاق العمل المسلح لحركة فتح، بعد أن قامت الحركة بإنشاء العديد من القواعد العسكرية لتدريب الفلسطينيين وتوجيههم نحو قضيتهم، ونشر مجموعات العمل المسلح في كل من سوريا والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، – فيما كان يعرف بدول الطوق–، وقد شهدت تلك الفترة مجموعة من العمليات المسلحة التي نفذت داخل فلسطين المحتلة عام 1948، لكن تلك العمليات كانت تجري بوتيرة متقطعة، بسبب قلة الموارد المالية والبشرية، إضافة إلى بعض تحفظات الأنظمة العربية ومضايقاتها، التي كان يتعرض لها أبناء الحركة[1].

2.1.2.3 المرحلة الثانية من 1967 – بداية عام 1970

شهدت هذه المرحلة أحداثاً مهمة تمثلت في احتلال (إسرائيل) للضفة الغربية وقطاع غزة وبذلك أصبحت كافة الأراضي الفلسطينية محتلة، كما تم عقد المؤتمر العام الأول والثاني لحركة فتح والذي أكد على أهداف ومبادئ الحركة.

عقد المؤتمر العام الأول لحركة فتح بتاريخ 1967/6/12، بعد هزيمة الجيوش العربية، واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، بمشاركة خمسة وثلاثين عضواً، ممثلين عن مختلف الساحات، وكان من أهم قراراته[2]:

أ– البدء بحرب العصابات ضد التجمعات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

---

[1] أبو علي شاهين: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[2] الملتقى الفتحاوي: مؤتمرات حركة فتح قبل وبعد الانطلاقة، http://fatehforums.com/showthread.php?t=120528

ب- التحضير للعمل العسكري الشامل، وذلك بإنشاء القواعد العسكرية في دول الطوق.

ج- تشكيل لجنة خاصة بالشؤون العسكرية (الإدارة العسكرية).

د- تشكيل لجنة خاصة بالشؤون التنظيمية (التعبئة والتنظيم).

هـ- إنشاء إذاعة صوت العاصفة.

و- انتخاب لجنة مركزية للحركة.

ي- انتخاب ياسر عرفات ناطقاً رسمياً وممثلاً للحركة*.

يعتبر سقوط الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب حزيران عام 1967، وفقدان أبناء الشعب الفلسطيني الأمل بالأنظمة العربية في تحرير فلسطين، بداية لتبني خيار الكفاح المسلح، الذي جعلته حركة فتح يطغى ويسيطر على كل الأيديولوجيات، والشعارات الحزبية، والرسمية للدول العربية؛ لذا فإن الآلاف من الفلسطينيين والعرب انضموا إلى حركة فتح، بمختلف أطيافهم السياسية والأيديولوجية، مما ضاعف قدرة الحركة، المادية والعسكرية والبشرية وانعكس ذلك على حجم ونوعية العمليات المسلحة التي تقوم بها الحركة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، وبلغت تلك العمليات ذروتها بين عامي (1968) و(1969) وبداية عام (1970).[1]

عقد المؤتمر العام الثاني للحركة في الزبداني قرب دمشق في يوليو(تموز) من عام 1968[2]، وكان من أهم قراراته:

أ- إنشاء المجلس الثوري للحركة، وانتخاب رائد الأعرج أميناً للسر، ليكون أول أمين سر للمجلس الثوري.

---

* أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح في المؤتمر العام الأول: ياسر عرفات، خليل الوزير، صلاح خلف، فاروق القدومي، خالد الحسن، محمود عباس، وليد أحمد نمر نصر الحسن (أبو علي إياد)، محمد يوسف النجار، عبد الفتاح الحمود، ممدوح صيدم، محمود مسودة (انظر كتاب سليم الزعنون: السيرة والمسيرة، ص 134).

[1] أبو علي شاهين: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[2] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وكالة صامد للأنباء، http://samednews.blogspot.com/2013/12/1965_29.html

ب- انتخاب لجنة مركزية جديدة للحركة، مكونه من عشرة أعضاء*[1].

وعقد المؤتمر الثاني لحركة فتح، بعد عام واحد تقريباً، من انعقاد المؤتمر الأول، وكان من أهم قراراته إنشاء إطار المجلس الثوري؛ ليسهم في إعادة ترتيب البناء الداخلي للحركة، وفق صلاحياته في النظام الداخلي، لاستيعاب الكوادر والقيادات التي برزت، خاصة بعد التوسع الكبير في أعداد أعضاء الحركة، بعد معركة الكرامة[2].

3.1.2.3 المرحلة الثالثة من عام 1970-1973

أدى التمدد الكبير الذي عاشته حركة فتح بعد معركة الكرامة إلى بروز ظاهرة جديدة، كانت الأردن ساحتها الرئيسة، حيث خرج الفدائيون من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وانتشروا في الشوارع حاملين البنادق في الأزقة والطرقات، وكان ذلك مقدمة للصدام مع النظام الأردني[3].

وشهدت الأحداث الدامية التي وقعت في الأردن، بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، والقوات الأردنية عام 1970 تحولاً في مسار الكفاح المسلح لحركة فتح، وأدى ذلك إلى ضرب الهياكل والبني العسكرية للحركة، إضافة إلى خروجها من الأردن وتوجهها إلى لبنان، وبذلك تكون فقدت موقعاً وعمقاً إستراتيجياً للعمل المسلح داخل فلسطين المحتلة؛ لأن الأردن شكل أطول خط حدودي مع الأراضي الفلسطينية. وبعد استقرار حركة فتح في لبنان، إلى جانب الفصائل الفلسطينية الأخرى - التي خرجت من الأردن على أثر أحداث عام 1970- استعادت

---

* أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح في المؤتمر العام الثاني: ياسر عرفات، خليل الوزير، صلاح خلف، فاروق القدومي، خالد الحسن، محمود عباس، وليد أحمد نمر نصر الحسن (أبو علي إياد)، محمد يوسف النجار، ممدوح صيدم.(بكر أبو بكر: مقابلة شخصية).

[1] الملتقى الفتحاوي: مؤتمرات حركة فتح قبل وبعد الانطلاقة، مرجع سابق.

[2] **فتح واحتمالات انعقاد المؤتمر السادس**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تقرير استراتيجي (7). كانون الأول/ ديسمبر. 2008. ص 1.

[3] حكاية ثورة، ج4: **هانوي العرب**، مرجع سابق.

الحركة بنيتها العسكرية وبدأت بشن هجمات مسلحة داخل الأراضي الفلسطينية انطلاقاً من الحدود اللبنانية*[1].

كما شهدت تلك المرحلة انعقاد المؤتمر العام الثالث لحركة فتح في الفترة الواقعة بين 1971/8/31 حتى 1971/9/6 في دمشق، وسط خلافات شديدة، بين أعضاء المؤتمر، إذ وصف هذا المؤتمر بأنه الأكثر التهاباً حيث تم تبادل الاتهامات وتحميل المسؤوليات بعد أحداث أيلول، التي وقعت في الأردن بين الفصائل الفلسطينية والقوات الأردنية، وبرز في هذا المؤتمر تياران؛ تيار القيادة التقليدية للحركة بزعامة (ياسر عرفات، وخليل الوزير، وصلاح خلف، وسليم الزعنون)، وتيار ثانٍ سمي بتيار اليسار الثوري (الإصلاحي) بزعامة (نمر صالح، وماجد أبو شرار)، وكانت نقاط الخلاف تدور حول الترهل الذي أصاب التنظيم، نتيجة نموه المتسارع بعد معركة الكرامة، وتغيب النظام الداخلي للحركة، مما حال دون تطبيق الخطط العسكرية للحركة، بسبب غياب التعبئة الثورية والعمل السياسي بين قوات العاصفة، مما أفقدها كثيراً من إمكانيات النمو والتأثير، وكان من أهم القرارات التي اتخذت في المؤتمر:

أ- إقرار النظام الأساسي للحركة.

ب- اعتماد مهام المجلس الثوري.

ج- اعتماد مبدأ المركزية الديمقراطية، بصفته نهج حياة في التنظيم.

---

* أحداث أيلول: هو الاسم الذي يشار به إلى أحداث شهر أيلول من عام1970 م والذي يطلق عليه أفراد الحركات السياسية الفلسطينية اسم أيلول الأسود، حيث تصرّفت بعض المجموعات الفلسطينية بشكل يهدد الحكم الهاشمي في الأردن، فأعلنت حالة الطوارئ وتحرك الجيش الأردني بناءاً على تعليمات ملك الأردن آنذاك(الحسين بن طلال) ومستشاريه العسكريين لوضع نهاية لوجود المنظمات الفلسطينية، مما أدى إلى خروج الفصائل الفلسطينية المسلحة من الأردن إلى لبنان بعد معارك دامية.(انظر: أيلول الأسود، المعرفة، http://www.marefa.org/index.php/%D8%A3%D9%8A%D9%84%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%AF).

[1] كايد جرادات: **مقابلة شخصية.** الخليل. 2009/3/21.

د- ضم ثلاثة أعضاء جدد للجنة المركزية، ليصبح العدد (13) عضواً*[1].

وقد تم إضافة الأعضاء الجدد بعد استشهاد كل من محمد يوسف النجار وكمال عدوان بتاريخ 1973/4/10 فيما سمي بعملية الفردان التي نفذها جهاز المخابرات الإسرائيلي[2]، وينسجم ذلك مع النظام الداخلي لحركة فتح والذي يسمح للجنة المركزية للحركة بإضافة عدد من الأعضاء وفق ما تراه مناسباً.

ويمكن القول إن حركة فتح في تلك المرحلة حافظت على هُويتها المتمثلة في تبني خيار الكفاح المسلح، بصفته خياراً استراتيجياً ووحيداً لتحرير فلسطين رغم بروز عدد من التيارات داخل الأطر القيادية للحركة تحمل وجهات نظر متباينة حول نهج الحركة وقيادتها، أما من الناحية البنيوية فقد مرت الحركة بمراحل مد وجزر، تمثلت الأولى في التحاق آلاف الشباب الفلسطيني في مخيمات الشتات بالحركة، مما انعكس إيجاباً على عدد العمليات التي نفذتها الحركة ونوعيتها، وتمثلت المرحلة الثانية في انحسار المد الجماهيري والجغرافي للحركة، بخروجها من الأردن الذي كان يعتبر قاعدة إستراتيجية، سواء من الناحية الجغرافية أو اللوجستية.

2.2.3 فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية

وصفت علاقة حركة فتح بمنظمة التحرير الفلسطينية، بأنها مرت بمرحلتين مختلفتين، الأولى أواسط ستينيات القرن الماضي، إذ كانت الحركة تعارض نهج منظمة التحرير، وتدعو إلى تغيير خطها الفكري ونهجها السياسي، والمرحلة الثانية التي بدأت مطلع العام (1969)،

* أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح في المؤتمر العام الثالث: ياسر عرفات، خليل الوزير، صلاح خلف، فاروق القدومي، خالد الحسن، محمود عباس، محمد يوسف النجار، كمال عدوان، نمر صالح، محمد راتب غنيم (أضيف أثناء إنعقاد المؤتمر)، هايل عبد الحميد (أضيف بالتعين عام 1973)، سليم الزعنون(أضيف بالتعيين عام 1975). (بكر أبو بكر: مقابلة شخصية).

[1] الموقع الرسمي لحركة فتح، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): القرارات السياسية للمؤتمر العام الثالث، 1971/09/06، http://www.fateh.net/public/program/p1.htm

[2] ذكرى عملية الفردان، الشهداء القادة كمال عدوان وكمال ناصر وأبو يوسف النجار: سرد تاريخي لعملية الاغتيال، موقع الثورة الإخباري، 2012/04/09، http://thawra.ps/ar/index.php?act=post&id=26355

وفيها سيطرت الحركة على منظمة التحرير، واتسعت القاعدة الجماهيرية لها، إذ اعْتَبَرَت نفسها الأحق في قيادة الشعب الفلسطيني.

2.2.3. 1 حركة فتح تعارض منظمة التحرير

نظرت حركة فتح إلى منظمة التحرير الفلسطينية، بعين الشك والريبة، نظراً لطبيعة القائمين عليها والراعين لها (الدول العربية) أو لطبيعة تركيبتها وحقيقة أهدافها، لكنها كانت تسعى للاستفادة منها بصفتها واجهة لأنشطتها[1]، وأعلنت حركة فتح عن رغبتها في التنسيق والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، شريطة أن تعترف المنظمة بالخط الثوري للحركة، وتعتمد العمل المسلح سبيلاً لنيل الحقوق الفلسطينية، غير أن أحمد الشقيري – أول رئيس لمنظمة التحرير– لم يوافق على هذا الشرط، واعتبر أن منظمة التحرير أنشأتها الدول العربية، التي كانت متخوفة من حركة فتح وأهدافها، والتي تتعارض مع أهداف الدول العربية، التي كانت ترى أن الوحدة هي الطريق لتحرير فلسطين، ودعوة حركة فتح إلى أن تحرير فلسطين هو طريق الوحدة، ورفعها لشعار القرار الوطني الفلسطيني المستقل، كان يتعارض مع موجة المد القومي التي شهدها العالم العربي في تلك الفترة[2].

وأخذت شعارات حركة فتح تحظى بقبول متزايد في الشارعين العربي والفلسطيني، خاصة بعد هزيمة حزيران عام (1967)، واستكمال إسرائيل احتلال الأراضي الفلسطينية كافة، فتحرك الأعضاء التابعون والقريبون من الحركة داخل المنظمة، وأحدثوا جدلاً واسعاً داخل لجانها المختلفة، وتقدموا بمطالب تدعو إلى مراجعة الذات، وإعادة النظر في المواقف داخل المنظمة، واتخاذ ما يلزم إزاء المرحلة الجديدة، ثم طالبوا صراحة بتنحية أحمد الشقيري في 14 كانون الأول عام1967، مما اضطره للتخلي عن منصبه، وتم تعيين يحيى حمود – أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية– رئيساً بالوكالة لحين انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني[3].

---

[1] صايغ، أنيس: **الموسوعة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 207.

[2] فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، الجزيرة نت، 2006/7/7
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/064CBFC5-02C5-4257-9591-1E9CB55B9E88.htm

[3] المرجع السابق.

وعملت حركة فتح على الدخول في منظمة التحرير الفلسطينية، للضغط عليها لتبني خيار الكفاح المسلح بدلاً من العمل السياسي، الذي لا جدوى منه في تلك الحقبة (حسب رؤية الحركة)، وتغيير دستور المنظمة من الميثاق القومي الفلسطيني، إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، وتعزيز القرار الوطني الفلسطيني المستقل، فأصبح للمنظمة طابعاً أكثر وطنية وثورية[1].

2.2.2.3 دخول حركة فتح إلى منظمة التحرير

كان ازدياد شعبية حركة فتح، في الشارعين العربي والفلسطيني من جهة، ونشاط العناصر الفتحاوية داخل لجان المنظمة من جهة أخرى مؤثراً، إذ اختير ياسر عرفات رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية رسمياً عام (1969)، وكان ذلك نتيجة سيطرة تيار قوي مؤيد للحركة، على المجلس الوطني الفلسطيني، ومنذ ذلك الحين أصبحت حركة فتح مسيطرة على رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية ولجانها، واستطاعت بعد ذلك، التأكيد على نهجها الثوري في ميثاق المنظمة كما نص على ذلك البند الثامن من الميثاق[2*]

وسيطرت حركة فتح في تلك المرحلة على المنظمة، ثم جاء مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الرباط عام (1974)، ليضيف مكسباً جديداً للمنظمة، وانعكس ضمناً على حركة فتح ذات النفوذ القوي داخل المنظمة، حيث خرج المؤتمرون في الرباط، بقرار يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وقد استفادت حركة فتح من هذا القرار، وامتد نفوذها إلى ما امتدت إليه المنظمة، من تمثيل في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة (كعضو مراقب)[3].

---

[1] **فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية**، مرجع سابق.

[*] البند الثامن من الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية: المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.(انظر: الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، الجزيرة نت، المعرفة، 2005/07/16، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/25de66cd-075b-4c8e-9bc3-ddf5ef253676).

[2] صالح، محسن: **سلسلة دراسات في القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 228.

[3] المرجع السابق، ص 228.

إن رفع حركة فتح شعار القرار الوطني المستقل، وما تلا ذلك من اعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، عربياً وإقليمياً ودولياً، ومن الأمم المتحدة، يعد إنجازاً للحركة، إلا أن هناك جانباً سلبياً، تمثل في اختزال الصراع العربي الإسلامي المسيحي العالمي من جهة والصهيوني من جهة ثانية بصراع فلسطيني إسرائيلي[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حركة فتح، ومن خلال دخولها منظمة التحرير، أضافت البعد السياسي في عملها إلى جانب الكفاح المسلح، الذي كان شعار الحركة، وأنه الطريق الوحيد والأمثل لتحرير كامل الأراضي الفلسطينية.

عملت منظمة التحرير الفلسطينية على تسييس حركة فتح، ولم تعمل حركة فتح على ترسيخ العمل الثوري داخل المنظمة، إذ إن الاعتراف بمنظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وما تلا ذلك من دخول المنظمة في تشابكات وتناقضات الأوضاع السياسية، والانجرار نحو قبول حلول ومشاريع سلمية، والخضوع للضغوط السياسية المختلفة، والسعي للحفاظ على المكتسبات السياسية، كل ذلك أدى إلى الأخذ بعين الاعتبار، الانعكاسات وردود الفعل السياسية، حول أي عمل مسلح، مما أسهم في تفريغ المخزون الثوري لحركة فتح من مضمونه[2].

ساعد دخول حركة فتح في منظمة التحرير الفلسطينية على خروج المنظمة من العمل السياسي والعسكري (جيش التحرير) المرتبط بالقرار السياسي للدول العربية، من خلال عضوية المنظمة في جامعة الدول العربية، إلى تبني المنظمة خيار الكفاح المسلح، من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام (1948) وعام(1967) انطلاقاً من استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وذلك بتعديل دستور المنظمة من الميثاق القومي الفلسطيني إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، ثم استطاعت حركة فتح، من خلال تزعمها المنظمة أن تحصل على اعتراف عربي ثم دولي بأن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أن

---

[1] زهير الدبعي: **مقابلة شخصية**. نابلس. 2008/9/2.

[2] صالح، محسن: **سلسلة دراسات في القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 228.

ذلك فرض على الحركة، ولأول مرة أن تأخذ في حساباتها النتائج السياسية والتفاعلات الدولية، تجاه أي عمل عسكري تقوم به، وكيفية استثمار نتائج الأعمال العسكرية لتحقيق مكاسب سياسية، إذ إن منظمة التحرير الفلسطينية- وبفعل سيطرة حركة فتح على معظم اللجان والمراكز المهمة فيها- كانت تعبر عن وجهة نظرها في الكثير من القضايا، وأصبحت حركة فتح هي المنظمة والمنظمة هي حركة فتح.

3.3 التحولات الفكرية والسياسية لحركة فتح في المرحلة من 1974-1981

مرت حركة فتح في هذه المرحلة بعدد من الأحداث الهامة والمنعطفات الخطيرة، سواء على صعيد الفكر والهُوية أو على صعيد تماسك البناء التنظيمي للحركة، حيث تبنت الحركة لأول مرة وبشكل واضح العمل السياسي والدبلوماسي إلى جانب الكفاح المسلح فيما سمي بالبرنامج المرحلي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فكان الحديث لأول مرة عن سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي اعتبر تحولاً استراتيجياً في أهداف حركة فتح، كما شهدت تلك المرحلة انشقاق حركة فتح المجلس الثوري بقيادة صبري البنا(أبو نضال) تعبيراً عن رفض المشاريع السلمية التي طرحها ما سميّ بالخط الواقعي داخل حركة فتح.

1.3.3 التحول في الخطاب السياسي (من الكفاح المسلح إلى غصن الزيتون)

بدأت مرحلة التحول السياسي داخل بعض أطراف الحركة الوطنية الفلسطينية، ومنها حركة فتح، فبعد الاتجاه الثوري الذي كان الأردن أبرز محطاته، أدركت بعض قيادات حركة فتح أمثال (ياسر عرفات، ومحمود عباس)، أنه لا بد من توجه سياسي يعمل بموازاة التوجه العسكري، إذا ما أريد لقضية فلسطين أن تحظى باهتمام عالمي إيجابي[1]، وبما أن ياسر عرفات كان يشغل منصب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح، فانه لا يمكن في كثير من الأحيان فصل سياسة المنظمة وقراراتها عن التفاعلات الفكرية والسياسية داخل حركة فتح.

[1] حكاية ثورة، ج6: البندقية وغصن الزيتون، قناة الجزيرة الفضائية، 2008، ملتقى الأدباء والمبدعون العرب، http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?p=121374.

كما ونتج عن حرب أيلول (1970) تبلور أفكار سياسية جديدة في الوسط السياسي الفلسطيني، فكان الحديث لأول مرة عن سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام (1972)[1]، إلا أن ذلك بقي ضمن الاجتهادات الفردية، ولم يتم تبنيه بشكل رسمي إلا عام (1974)، وعرف هذا الأمر حينئذ بالبرنامج المرحلي.

وطرحت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مبادرة البرنامج المرحلي، بعد اجتماع اللجنة المركزية للجبهة، واستخلاص العبر من حرب أيلول، لكن حركة فتح تأخرت في تبنيه بالكامل، واستخدم أبو عمار وأبو إياد موقف الجبهة الديمقراطية كاشفاً لفحص ردود الفعل الشعبية والعربية والدولية، ثم نضجت الأمور وأقر البرنامج المرحلي في العام (1974) خلال انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني[2*].

كما أن ياسر عرفات – أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح – أعلن منذ تشرين الأول عام (1972)، أن العمل الفدائي على أهميته المؤكدة، ليس سوى عنصر من عناصر الكفاح الذي تخوضه المقاومة، إذ تبنى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية عشرة، التي عقدت، في كانون الأول عام (1973)، هذا التوجه وأقر أن الكفاح المسلح ليس هو الطريق الوحيد بل الأداة الرئيسية للتحرير[3].

---

[1] حكاية ثورة، ج6: **البندقية وغصن الزيتون**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[*] البرنامج المرحلي: أقر المجلس الوطني الفلسطيني في عام (1974) البرنامج المرحلي أو برنامج النقاط العشر التي تم صياغتها من قبل قيادات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والتي تدعو إلى إنشاء سلطة وطنية على أي قطعة محررة من أرض فلسطين، والعمل الفاعل لإنشاء دولة علمانية ديمقراطية ثنائية القومية في فلسطين يتمتع فيها كل المواطنين بالمساواة والحقوق بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين، اعتبر برنامج النقاط العشر أول محاولة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لحل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، علما بأن الهدف النهائي كان إكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، كخطوة على طريق الوحدة العربية الكاملة.(انظر: البرنامج المرحلي(برنامج النقاط العشر)،الجزيرة نت،المعرفة،2007/10/07، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0732be25-a873-4f50-a68d-4060d7a381a4).

[3] كابليون، أمنون: **عرفات الذي لا يقهر**، ترجمة عصام البطران، رام الله، وزارة الثقافة الفلسطينية، الهيئة العامة الفلسطينية للكتاب، 2005، ص 125.

ولم يقدم البرنامج المرحلي على أنه بديل للتحرير الكامل لفلسطين، بل تـرك المجـال لتفسير البرنامج المرحلي على أنه تحرير كل شبر يمكن تحريره من فلسـطين، وبنـاء سـلطة وطنية، ليس بالتفاوض والتفاعل مع الطرف الآخر(إسرائيل) سياسياً، وإنما بانتزاع ذلـك منـه بالقوة، وبهذه الصيغة حاولت القيادة الفلسطينية تمرير البرنامج المرحلي، على الصـعيد العـام لاستيعاب الانتقادات التي وجهت إليها، وأما على الصعيد العملي، فكان البرنامج عبـارة عـن زرع أول بذور فكرة حل الدولتين[1].

واجتمعت الفصائل الفلسطينية كافة في عام (1973) في بيت الشهيد زهري محسن، وتم التوافق على البرنامج المرحلي، ثم عرض على المجلس الوطني الذي انعقـد بالقـاهرة، فـي حزيران عام (1974)، وتمت الموافقة عليه بالإجماع[2].

وسرعان ما نشب الخلاف حول هذا البرنامج، ولم يكن هذا الخلاف بعيداً عن سياسـات الدول العربية، إذ تشكلت جبهة الرفض (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية القيادة العامة، والصاعقة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال)، بعد توقيع الاتفاق بأسابيع وذلـك انسجاماً مع الموقف العراقي الرافض للبرنامج المرحلي، وبقيت جبهة الـرفض علـى موقفهـا المناهض للبرنامج المرحلي إلى عام (1979)، حيث تم توقيع الميثاق القومي العراقي السوري، ثم عاد قادة جبهة الرفض إلى المجلس الوطني، الذي كان منعقداً في دمشق، إذ لم يعد ضـرورة لوجود جبهة الرفض بعد توقيع الميثاق السوري العراقي، وجرى تفكيك جبهـة الـرفض دون إعلان[3].

كل هذا فرض على منظمة التحرير الفلسطينية، خياراً صعباً وخطيراً، وهـو موافقتهـا على الشروط الدولية لتمثيل الفلسطينيين في مبادرات السلام، أو ترك ذلك لـلأردن، وحسـمت

---

[1] حكاية ثورة، ج6: **البندقية وغصن الزيتون**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

منظمة التحرير الأمر بتوجهها الاستراتيجي الجديد[1]، وشهدت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني- التي عقدت في الأول من حزيران عام (1974)- ولادة اصطلاح جديد سمي بالخط الواقعي داخل قيادة حركة فتح، وعلى رأسه ياسر عرفات، والذي تبنى مشروع النقاط العشرة، التي كان أهم بنودها فكرة التحرير بالوسائل كافة، وإقامة السلطة الفلسطينية على أي جزء يتم استرداده من فلسطين[2].

ولا بد هنا من الإشارة أن تبني قيادة حركة فتح، في تلك المرحلة، العمل السياسي إلى جانب الكفاح المسلح، لا يعني بالضرورة التخلي أو إلغاء خيار الكفاح المسلح، إذ إن تبني البرنامج المرحلي شدد على إقامة سلطة الشعب المقاتلة، في إشارة واضحة إلى استمرار خيار الكفاح المسلح خياراً استراتيجياً[3]، إذ اعتبر البرنامج المرحلي، تكتيكاً اقتضته الظروف السياسية والمتغيرات الإقليمية والدولية، دون المساس بالهدف الاستراتيجي وهو تحرير الأراضي الفلسطينية كافة.

وأدرك ياسر عرفات بأن حرب اكتوبر عام (1973) قد أوضحت حدود العمل الجماعي العربي من ناحية، ومن ناحية أخرى أثبتت ما يمكن أن يقبل به المجتمع الدولي وما لا يمكن أن يقبل به، وفي ضوء ميزان القوى وتجربة حرب (1973)، وصلت بعض قيادات حركة فتح وعلى رأسها ياسر عرفات إلى قناعة راسخة بأنه لا يمكن للعمل الفلسطيني في أفضل حالاته أن يصل إلى ما هو أكثر من حدود الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران عام (1967).[4]

وأصبحت حركة فتح بقيادة ياسر عرفات مقتنعة أن أهم شيء هو تحقيق المطالب الفلسطينية، وليس الطريقة التي تُحَقَقْ بها تلك المطالب، وأن التغيير في الأسلوب وإضافة العمل

---

[1] التحرك والفكر السياسي الفلسطيني أمام مسار التسوية، 1993/12/24، http://www.psnews.ps/doctor/file/tahrok.doc.

[2] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مكتب التعبئة والتنظيم، **لجنة التدريب وإعداد الكادر**، مرجع سابق، ص 6.

[3] كايد جرادات: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[4] حكاية ثورة، ج6: **البندقية وغصن الزيتون**، مرجع سابق.

السياسي إلى جانب الكفاح المسلح لا يعتبر تخلياً عن الثوابت والأهداف الفلسطينية وتخلياً عن تحرير فلسطين[1].

وتحدث ياسر عرفات في الثالث عشر من تشرين الثاني من عام (1974)، – بصفته رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية – للمرة الأولى، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، واعْتُبِرَ ذلك أضخم حدث تاريخي للشعب الفلسطيني قائلاً: " لقد جئتكم حاملاً غصن الزيتون بيد، وبندقية الثائر في الأخرى، فلا تدعوا الغصن الأخضر يسقط من يدي"[2].

وفي خضم الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدها لبنان، خاصة بعد عام (1975)، والتطورات الدولية، وظهور بوادر التسوية السلمية بين إسرائيل ومصر، أصبحت قيادة حركة فتح تفكر في سبيل يتيح لها فتح أبواب حل سلمي للقضية الفلسطينية، فاستغلت فترة التواجد الفلسطيني في لبنان، لبناء شبكة علاقات دولية واسعة للترويج للبرنامج المرحلي الذي أقرته المنظمة عام (1974)، وبناءً على ذلك كلف ياسر عرفات سعيد حمامي – ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لندن– البدء بالترويج لفكرة حل الدولتين والاتصال مع أي يهودي أو إسرائيلي يتعاطف مع فكرة إقامة دولة فلسطينية أو مستعد لمناقشتها، مما كان يولد بعض التوترات داخل حركة فتح أو مع فصائل منظمة التحرير الأخرى[3].

وتشكلت لجنة داخل حركة فتح ضمت كلاً من ياسر عرفات وخليل الوزير ومحمود عباس، وكان عملها الإشراف على الاتصال مع الأطراف المعادية للصهيونية، ورغم انجازاتها المتواضعة، إلا أن عملها كان مهماً من الناحية النفسية المتعلقة بكسر الحواجز بين الطرفين، ثم بدأ الاتصال مع أقصى اليسار الإسرائيلي، حيث كان محمود عباس المشرف الأساسي على تلك الاتصالات، بالإضافة إلى عصام السرطاوي وسعيد حمامي وعز الدين قلق. وكان سعيد حمامي

---

[1] أمين مقبول: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[2] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)، **لجنة التدريب وإعداد الكادر**، مرجع سابق، ص 6.

[3] حكاية ثورة، ج7: في بلاد الأرز، قناة الجزيرة الفضائية، 2008 ملتقى الأدباء والمبدعون العرب، http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?p=121374.

يكتب مقالات في الصحف البريطانية، تروج لفكرة التفاوض وحل الدولتين، ولم يكن ذلك تعبيراً عن وجهة نظره أو فلسفته الخاصة، وإنما بالتنسيق الكامل مع القيادة (اللجنة الثلاثية)[1].

ويرى سرحان دويكات [عضو المجلس الثوري لحركة فتح]: أنه بالرغم من توجهات حركة فتح السياسية في تلك المرحلة، إلا أنها لم تتناسَ أهمية الكفاح المسلح والعمليات الفدائية، ونفذت الحركة عملية فدائية في الحادي عشر من آذار (مارس) من العام (1978) باسم الشهيد كمال عدوان، قتل فيها (36) إسرائيلياً، وارتبط اسمها لاحقاً بالشهيدة دلال المغربي[2].

وشكل خروج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، ضربة قوية لحركة فتح التي كانت تعول على ثقل القاهرة السياسي والعسكري لمواجهة النفوذ الإسرائيلي، ورغم ذلك لم تشارك حركة فتح السادات في مسعاه السلمي، وتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل عام (1978) لأن توجه الخيار السلمي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، داخل حركة فتح لم يكن قد نضج بعد.

ولا بد من الإشارة إلى التحول الكبير في توجهات حركة فتح، فقد تبنت الحركة في العام (1974) بشكل واضح، إستراتيجية مرحلية النضال، وذلك بقبولها قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، ونقاطه العشرة، الداعية إلى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي شبر يتم تحريره، أو استرداده[3]، من هنا بدأت الصراعات والخلافات بين قيادات حركة فتح، والتي أدت إلى عدة انشقاقات لاحقاً، تعبيراً عن رفض كل الحلول السلمية والمفاوضات المباشرة وغير المباشرة مع إسرائيل، والتأكيد على أهداف حركة المتمثلة بتحرير كافة الأراضي الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح كطريق وحيد [4].

وأصبحت حركة فتح منقسمة، جراء الجدل حول موقفها من التوجه السلمي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويذكر أن هذه الانقسامات كان لها أسسها الفكرية والأيديولوجية، إذ أيدت

---

[1] حكاية ثورة، ج7: **في بلاد الأرز**، مرجع سابق.

[2] سرحان دويكات: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[3] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مكتب التعبئة والتنظيم: **ياسر عرفات أسطورة النضال والجهاد**، دون دار نشر أو تاريخ، ص 14.

[4] أبو علي شاهين: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

ما كان يعرف بجماعة السوفيت، التي يتزعمها نمر صالح وماجد أبو شرار وسعيد مراغة، الاتجاه البراغماتي، ودعت إلى التحالف الاستراتيجي مع الإتحاد السوفيتي، كما ظهرت مجموعة من الكوادر التي يمكن تسميتها بالتيار القومي اليساري، وقد تبنت برنامج منظمة التحرير الفلسطينية السياسي (المرحلي) بصورة عامة، وتطلعت إلى الصين أو فيتنام نموذجا لها[1].

وبرزت داخل حركة فتح أجنحة أخرى لكل منها نظرتها الأيديولوجية، مثل الخط الفيتنامي، وكان من أبرز قادته حنا ميخائيل، وعبد الرحمن مرعي وسميح أبو كويك، كما ظهر هناك تيار يساري متشدد ذو ميول ماركسية (لينينية)، كان متأثرا أكثر بالقومية العربية الشعبية، وكان من أعضاء هذا التوجه، ناجي علوش ومحمد عودة[2].

وخلال البحث عن خط سياسي صحيح داخل حركة فتح ظهر ما سمي الاتجاه الماوي، على يد منير شفيق – أحد الكوادر القيادية في الحزب الشيوعي الأردني –، وكان شفيق قد أبعد من منصبه كمحرر في مجلة (فلسطين الثورة) بسبب معارضته الصريحة لتوجه منظمة التحرير الفلسطينية الجديد (البرنامج المرحلي) أواخر عام (1973)، ولم يكن في الاتجاه الماوي إلا القليل من الشخصيات البارزة، لكنه حشد عدداً كبيراً من الأتباع، كما أنه على عكس الفئات اليسارية الأخرى، احتفظ بعلاقات عمل جيدة بخليل الوزير، وبالكثير من كوادر الحركة[3]، ويذكر أن تلك التوجهات الفكرية داخل حركة فتح، كانت عبارة عن وجهات نظر داخل إطار الحركة ولم تكن أجساماً منفصلة عن حركة فتح قبل انشقاق عام (1983).

وقامت إستراتيجية حركة فتح، إثر انخراطها في المسيرة السلمية في الفترة من(1973–1982) على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات متعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني ومصيره، كما شهدت تلك الفترة تحديات كبيرة تمثلت بعدد من الصراعات الفكرية والسياسية والتنظيمية والعسكرية داخل الحركة[4].

---

[1] صايغ، يزيد: **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949– 1993، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مرجع سابق، ص. ص 506 – 507.

[2] المرجع السابق، ص 508.

[3] المرجع السابق، ص 508.

[4] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)،**الثقافة الوطنية للأعضاء**، مرجع سابق، ص 101.

فَتَحَ البرنامج المرحلي مسلسل التنازلات، حين ترك هامشاً مفتوحاً لتسوية جزئية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث جاء في هذا البرنامج " إن منظمة التحرير الفلسطينية ستناضل بالوسائل كافة وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله"[1].

ومن جهة ثانية يرى آخرون أن البرنامج المرحلي، لا يعني بالضرورة تقديم التنازلات والتخلي عن الأهداف، وهذا ما يؤكده إبراهيم أبراش – أستاذ العلوم السياسة في جامعة الأزهر– "إن السياسة الواعية والثورية الملتزمة بقضايا شعبها مطلوب منها في كل مرحلة من المراحل أن تحدد الحلقة المركزية للنضال، انطلاقاً من تصورها لحجم مختلف أطراف الصراع في كل مرحلة، ومدى نمو القوى الذاتية للثورة، وقدرتها على تحقيق الهدف الاستراتيجي والاستفادة من كل التناقضات التي يفرزها تطور الصراع[2].

إنَّ اعتماد حركة فتح خيار المفاوضات إلى جانب خيار الكفاح المسلح لم يؤد إلى تغيير في هُوية الحركة، لأن السلام هدف لكل حركة تحرر في العالم، بما فيها حركة فتح، ولأن مفهوم السلام بالنسبة لحركة فتح هو الوصول إلى أهدافها واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني، عندما مارست حركة فتح الكفاح المسلح كان هدفها الوصول إلى السلام، وحين مارست المفاوضات، كان هدفها أيضا الوصول إلى السلام؛ لأن المفاوضات هي شكل من أشكال الصراع[3].

إن تبني حركة فتح لخيار المفاوضات إلى جانب خيار الكفاح المسلح، لا يشكل تحولاً في هُوية حركة فتح، لأن خيار السلام هدف كل الثورات في العالم، وإدخاله لا يعني إسقاط خيار الكفاح المسلح، كما أنه ليس بديلاً أو تحولاً عن طريق الكفاح المسلح وإنما فتح طريق أخرى للنضال[4].

---

[1] **التحرك والفكر السياسي الفلسطيني أمام مسار التسوية**، مرجع سابق.

[2] أبراش، إبراهيم: **الدولة الفلسطينية، التباس المفهوم وصعوبة التاريخ**، مرجع سابق.

[3] محمود العالول: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[4] أمين مقبول: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

شكل تبني حركة فتح – من خلال منظمة التحرير الفلسطينية– لمرحلية النضال اختباراً حقيقياً لهُوية حركة فتح، وانعكس ذلك على وحدة الحركة وتماسكها، حيث انطلقت حركة فتح كحركة تحرر وطني تجمع كافة أبناء الشعب الفلسطيني على اختلاف انتماءاتهم السياسية والفكرية والأيديولوجية، وتمثلت أهم عناصر الهُوية لدى الحركة بتحرير كامل التراب الفلسطيني بالكفاح المسلح كخيار استراتيجي ووحيد، ورفض كل التوجهات السلمية التي اعتبرتها نوع من الحلول التصفوية للقضية الفلسطينية، ومن هنا أصبح هناك اختلاف وتباين كبيرين في وجهات نظر قيادات وكوادر الحركة حول التسوية السلمية، مما شكل بداية انحراف للبوصلة الفتحاوية عن أهدافها ومنطلقاتها الفكرية والسياسية، وأسس لأزمات لدى الحركة في المراحل اللاحقة في ظل عدم اعتمادها أيديولوجيا محددة وانحرافها عن أهدافها ومبادئها الأساسية.

2.3.3 انشقاق حركة فتح – المجلس الثوري

بدأ صبري البنا، أبو نضال حياته السياسية مع حزب البعث، وكسائر الشباب الفلسطيني أخذ يبحث من خلال انتمائه الحزبي عن دور في عملية الصراع العربي الإسرائيلي، وعند انطلاق حركة فتح، انخرط في صفوفها، إلا أنه اعتقل وتم إبعاده من الأردن إلى لبنان، بعد اتهامه بالمشاركة في محاولة اغتيال الملك حسين (ملك المملكة الأردنية الهاشمية)، ثم عاد بعد أحداث أيلول عام (1970)[1].

وكان أبو نضال يمتلك عقلية أمنية متقدمة، فقد عمل مع صلاح خلف (أبو إياد) على تأسيس أول جهاز أمن للثورة الفلسطينية، عرف باسم جهاز الرصد الثوري، ثم عين ممثلاً لحركة فتح في السودان ثم العراق، ويذكر أن أبا نضال كانت له آراؤه الخاصة، ووجهة نظره المستقلة في الأحداث كافة، ويرى البعض أنه كان يطمح بالاستقلالية عن حركة فتح الأم وتأسيس تنظيم خاص به[2].

---

[1] سعادة، تغريد: قصة أبو نضال، لا أصدقاء للبندقية المستأجرة. جريدة الزمان. العراق. 22/1293 آب 2002. http://www.aliraqi.org/forums/showthread.php?t=13238.

[2] المرجع السابق.

ونجح أبو نضال بعد لقاءات عديدة بأعضاء المجلس الثوري لحركة فتح في استماله بعضهم، وتشكيل تنظيم جديد أطلق عليه (فتح الخط الصحيح)، وقد اتهمته اللجنة المركزية للحركة بالخيانة، وحكمت عليه بالإعدام، ثم أسس حركة فتح المجلس الثوري عام (1974)، متهما اللجنة المركزية لحركة فتح بالخيانة ودخول لعبة التسوية[1]، وذلك بتبني البرنامج المرحلي الذي يتنافى مع الأهداف التي انطلقت من أجلها الحركة.

وواجهت حركة فتح تحدياً تنظيمياً صعباً بانشقاق صبري البنا (أبو نضال) عن صفوف الحركة، والذي تلقى الدعم من العراق وعدة دول عربية، وكان ذلك تعبيراً عن رفض المشاريع السلمية التي طرحتها حركة فتح بقيادة ياسر عرفات، الذي كان يتزعم ما اصطلح على تسميته الخط الواقعي داخل حركة فتح[2].

كان أبو نضال شخصاً مدفوعاً بالرغبة في الانتقام وليس بالأيديولوجيا، وإن كثيراً من الفلسطينيين يشاركونه في وجهة نظره حول تقديم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الكثير من التنازلات في سعيها نحو السلام مع إسرائيل، لكن قليلين أيدوا أسلوبه في اغتيالات كوادر منظمة التحرير الفلسطينية، في الدول العربية والأوروبية، إضافة إلى العمل مع أجهزة الاستخبارات العربية والأجنبية[3].

ويعتبر أبو نضال شخصية غامضة أقلقت العديد من دول العالم، حيث أنه رجل أمن من الطراز الأول وسياسي محنك، استطاع أن يبني تنظيماً عقائدياً متماسكاً[4]، رغم وصفة بأنه بندقية للإيجار.

وطرح أبو نضال بعد العام (1992) ما سماه مرحلة الإنقاذ الوطني، وغيّر في تركيبة وهيكلية العديد من الدوائر والبناء التنظيمي (الخاص بحركة فتح – المجلس الثوري)، وشكل محكمة لكل الذين اتهمهم بالتقصير وعدم تأديتهم دورهم بشكل فعلي، إلى أن طالت تلك المحكمة

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): **الثقافة الوطنية للأعضاء**، مرجع سابق، ص100.

[2] بت، جيرالد: أبو نضال، منشق لا يرحم، 2002/08/20، http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_2204000/2204271.stm.

[3] المرجع السابق.

[4] سعادة، تغريد: **قصة أبو نضال، لا أصدقاء للبندقية المستأجرة**، مرجع سابق.

أبا نضال نفسه وأسلوب عمله، كما خرجت النتائج لتطال الجميع، وذلك أن التنظيم لم يكن بمستوى السلوك أو الممارسة أو الفكر الذي كان يطرحه[1].

وبناءً على ما تقدم، فإن حركة فتح المجلس الثوري، رغم ظهورها بصفتها تعبيراً عن رفض توجه قيادة حركة فتح، نحو تبني مرحلية الصراع إلا أنها لم تظهر كحركة ذات بعد وطني، تعبر عن فكر وأيديولوجيا معينة، ونستطيع لمس ذلك من طبيعة العمليات التي قامت بها الحركة، والأهداف التي طالتها.

يضاف إلى ذلك إن الحركة لم تكن حركة جماهيرية ترفع شعاراً يعبر عن موقف سياسي أو أيديولوجي معين، وإن ظهر ذلك في بعض المحطات خلال مسيرة الحركة (أسباب الانشقاق) إلاَّ أن الممارسات على الأرض توحي عكس ذلك، ومن هنا فإن حركة فتح المجلس الثوري لم تحظ بالتفاف جماهيري واسع، وظلت أشبه بجهاز أمني، إلى أن بدأت تتفكك مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وأفل نجمها بمقتل زعيمها ومؤسسها صبري البنا (أبو نضال) في العراق عام (2002) في ظروف غامضة.

3.3.3 انعقاد المؤتمر العام الرابع لحركة فتح

عقد المؤتمر العام الرابع للحركة في دمشق في الشهر السابع من عام (1980)، بحضور 500 عضو ممثلين لكافة الساحات وأطر الحركة، وجاء هذا المؤتمر بعد تسع سنوات من انعقاد المؤتمر العام الثالث، حيث جرت الكثير من الأحداث التي أثرت على مسيرة الحركة، مثل: الحرب الأهلية في لبنان عام (1975)، والاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام (1978)، وانشقاق صبري البنا عن الحركة، وتشكيل ما عرف بحركة فتح المجلس الثوري، وقد ارتفع عدد أعضاء اللجنة المركزية في هذا المؤتمر إلى 18 عضواً، وكان من أبرز قراراته:

أ- تخصيص نصف مقاعد المؤتمر الحركي العام للعسكريين.

[1] سعادة، تغريد: **قصة أبو نضال، لا أصدقاء للبندقية المستأجرة**، مرجع سابق.

ب- توسيع عضوية المجلس الثوري للحركة.

وكان من الملاحظ في المؤتمر تنامي قوة التيار اليساري داخل الحركة؛ وذلك بإضافة كل من سميح أبو كويك وماجد أبو شرار إلى عضوية اللجنة المركزية*[1].

ويشير انعقاد المؤتمر العام الرابع لحركة فتح إلى عدم دورية انعقاد المؤتمرات العامة للحركة، وعدم أهميتها في رسم سياسات الحركة وتوجهاتها، خاصة بعد غياب انعقادها في ظل الأزمات والتغيرات التي واجهت الحركة، كما أن حصول العسكريين على نصف مقاعد المؤتمر، لم يحل دون استمرار قيادة الحركة في التوسع في مسارات العمل السياسي، والانفتاح على خيارات التسوية السلمية[2].

4.3 التحولات الفكرية والسياسية لحركة فتح في المرحلة من 1982- 1992

شهدت الفترة الممتدة من عام (1982) إلى عام (1992)، مجموعة من التحولات الهامة لدى حركة فتح، والتي كادت تودي بالحركة في الكثير من المحطات، فقد حصلت عدة انشقاقات داخل الحركة، مثل: انشقاق حركة فتح الانتفاضة (الانشقاق الكبير) الذي حدث في صفوف حركة فتح عام1983 بزعامة أبي موسى، والانشقاق الذي عرف باسم الحركة التصحيحية بقيادة أبى الزعيم، بالإضافة إلى خروج القيادة السياسية والعسكرية للحركة من لبنان، والتحول في برنامج الحركة ودخولها في مرحلة المفاوضات، وإحلال خيار المفاوضات كخيار استراتيجي إلى جانب خيار الكفاح المسلح.

1.4.3 خروج حركة فتح من لبنان

كانت حركة فتح منذ انطلاقتها، تتبنى بشكل واضح منهج الكفاح المسلح (العنف الثوري)، أما بعد انتقالها إلى لبنان، الذي كان يعج بالتيارات الفكرية والسياسية المختلفة، فقد

---

* أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح في المؤتمر العام الرابع: ياسر عرفات، خليل الوزير، صلاح خلف، فاروق القدومي، خالد الحسن، محمود عباس، نمر صالح، محمد راتب غنيم، هايل عبد الحميد، سليم الزعنون، سعد صايل، هاني الحسن رفيق النتشة، ماجد أبو شرار(إضافة)، سميح أبو كويك(إضافة). (بكر أبو بكر: مقابلة شخصية).

[1] الملتقى الفتحاوي: **مؤتمرات حركة فتح قبل وبعد الانطلاقة**، مرجع سابق.

[2] **فتح واحتمالات انعقاد المؤتمر السادس**. مرجع سابق. ص 1.

أضيف توجه آخر لدى بعض قيادات الحركة، تمثل في طرح التوجهات السلمية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكان ذلك تعبيراً عن تأثر بعض قيادات حركة فتح بقيادة ياسر عرفات بتلك التيارات، التي كانت تصدر عنها الكثير من الاجتهادات [1].

وأدركت قيادة حركة فتح أن تواجدها في لبنان محدود، وأنها يجب أن تتحرك بشكل ما، لتجد منفذاً لنفسها، قبل تغير الظروف المحلية والدولية، ومن هنا بدأ التفكير والتساؤل، لماذا لا تَعْتَبِر منظمة التحرير نفسها طرفاً متفاوضاً، ما دامت المنطقة كلها تضج بحديث المفاوضات (بين مصر وسوريا والأردن من جهة وإسرائيل من جهة أخرى)، وبرز في الأجواء أحد قيادي حركة فتح (محمود عباس) الذي رأى ضرورة قيام منظمة التحرير الفلسطينية باستكشاف إمكانية الاتصال مع عناصر في إسرائيل، تؤمن بالحل السلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي[2].

وبلغت قوة حركة فتح في لبنان، أوجها بصفتها تنظيماً مسلحاً ذا أسس راسخة، له علاقات دولية متعددة مطلع العام (1981)، وباتت تمتلك تشكيلات قتالية كبرى، وتحولت إلى قوات شبه نظامية تمتلك دبابات ومدرعات وأنظمة دفاع جوي وبحري[3].

وفي صيف عام (1981)، اندلعت أعنف المواجهات بين حركة فتح وإسرائيل، فقصفت القوات الفلسطينية كل الأهداف التي تقع في مرمى مدفعيتها، وراجمات الصواريخ التابعة لها، ورأى العالم لأول مرة صور الإسرائيليين وقد اضطروا للفرار من منازلهم، طالبين النجاة من القصف أو الاختباء في الملاجئ، اتقاءً لشراسة رماية المدفعية الفلسطينية، وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية، وتم التوصل عبر مفاوضات غير مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، فَاِعْتَبَرَت المنظمة هذا الاتفاق نصراً سياسياً لها، إذ كان أول اعتراف من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بوجود منظمة التحرير الفلسطينية[4].

---

[1] هيكل، محمد حسنين: **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ط2، بيروت، دار الشروق، 1996، ص 53.

[2] المرجع السابق، ص. ص52 – 53.

[3] موسى الشيخ: **مقابلة شخصية**. رام الله. 2010/5/29.

[4] حكاية ثورة، ج 8: هبت رياح الجنة، قناة الجزيرة الفضائية، 2008 ملتقى الأدباء والمبدعون العرب، http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?p=121374.

وكان ذلك يتعارض مع نظريات حرب العصابات الكلاسيكية والمقاومة الشعبية، وهذا ما رفضته إسرائيل واعتبرته تهديداً متزايداً لخاصرتها الشمالية الضعيفة، فبدأت تبحث عن الذرائع لاجتياح لبنان وإخراج الفصائل الفلسطينية المسلحة منها، خاصة بعد ما سمي بحرب المدفعية فوجدت في إطلاق أحد عناصر أبي نضال النار على سفيرها في لندن (شلومو أرجوف) في الثالث من حزيران عام (1982) الذريعة التي بحثت عنها طويلاً لاجتياح لبنان[1].

وشكل اجتياح لبنان، وضعف الموقف السياسي العربي، نقطة تحول لحركة فتح بقيادة ياسر عرفات، الذي اعْتَبَرَ أن الأنظمة العربية (خاصة ما سميت بالثورية ودول المواجهة) قد خذلته، فتوجه إلى الاتصال بالقيادة المصرية، وكان ذلك أول اتصال منذ توقيع السادات اتفاق كامب ديفد مع إسرائيل، وقد شكل ذلك بداية كسر القرار العربي الذي كان يدعو إلى مقاطعة مصر[2].

وأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية موافقتها على الانسحاب من لبنان، بعد قتال عنيف، باتفاق رعته الولايات المتحدة الأمريكية، تعهدت بموجبه حماية المدنيين الفلسطينيين بالمخيمات اللبنانية، وبدأ انسحاب الفدائيين الفلسطينيين من لبنان في الحادي والعشرين من آب أغسطس من عام (1982)، وتوزعوا على تسع دول عربية، واختارت القيادات الفلسطينية (فصائل منظمة التحرير الأخرى) التوجه إلى دمشق باستثناء حركة فتح، حيث توجه ياسر عرفات إلى اليونان ثم استقر في تونس التي اختارها مقراً لقيادته[3].

وتلقت حركة فتح ضربة قوية بخروجها من لبنان، فقد أدى خروجها من الأردن، بالإضافة إلى محاولة تصفيه الوجود الفتحاوي المتبقي في لبنان (أنصار ياسر عرفات) على يد قوات حركة أمل، ومليشيات حزب الكتائب، وبعض التنظيمات الفلسطينية بمشاركة من المنشقين عن حركة فتح (فتح الانتفاضة) ومساندة من القوات السورية فيما عرف بحرب المخيمات، التي

---

[1] حكاية ثورة، ج 8: هبت رياح الجنة، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] موسى الشيخ: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

امتدت من عام (1984) – (1988)، والتي اعتبرتها حركة فتح محاولة للسيطرة على القرار الوطني الفلسطيني المستقل، إلى إضعاف القوة العسكرية لحركة فتح، وتعزيز التوجهات السياسية والدبلوماسية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لدى بعض قيادات الحركة، وبذلك فقد شعار الكفاح المسلح الذي نادت به حركة فتح منذ انطلاقتها التأثير والفاعلية.

2.4.3 انشقاق حركة فتح – الانتفاضة

لم تكن الأزمة داخل حركة فتح، التي خرجت على شكل ظاهرة احتجاجية، ثم تطورت إلى انشقاق عرف باسم حركة فتح الانتفاضة عام (1983)، بقيادة العقيد سعيد مراغة (أبو موسى) وأبو خالد العملة ونمر صالح وليدة حدث عابر، وإنما تعبيراً عن تراكمات أخذت طريقها عبر سنوات طويلة، وكانت عبارة عن تعارض بين النهج البرجوازي الوطني (الرسمي) لحركة فتح، الذي كان يمثله ياسر عرفات وخليل الوزير وصلاح خلف، والنهج الديمقراطي الثوري داخل الحركة، الذي كان متمثلاً في بعض قيادات الصف الثاني، وجزء من كوادر الحركة في القواعد[1]، فقد كان هذا الصراع يعلو حينا ويخفت آخر، لكنه ظل مستمراً، وكان التيار الديمقراطي الثوري يرفع شعار التغيير الديمقراطي، وبدأ ذلك واضحاً، فيما سمي بالظاهرة الاحتجاجية، التي قادها العقيد أبو موسى، والتي قدمت مذكرة احتجاجية إلى المجلس الثوري الذي انعقد في عدن بتاريخ 1983/1/27.[2]

واتهم أبو موسى – أحد قيادات الانشقاق – في تصريح صحفي ياسر عرفات بمحاولة إنهاء الثورة قائلا: " ياسر عرفات يريد أن يخرج من دائرة الصراع وإنهاء الثورة، نحن مع استمرار الثورة، عندما يفرط ياسر عرفات بالقضية فلا داعي للثورة، وياسر عرفات فرط بالقضية، وبالتالي فانه لا يريد ثورة "[3]. كان ذلك إشارة إلى المنحى السياسي الجديد، الذي انتهجته حركة فتح بقيادة ياسر عرفات.

---

[1] حكاية ثورة، ج 10: المنفى مجدداً، قناة الجزيرة الفضائية، 2008 ملتقى الأدباء والمبدعون العرب، http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?p=121374.

[2] **بصدد أزمة حركة فتح والساحة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 61.

[3] حكاية ثورة، ج10: **المنفى مجدداً**، مرجع سابق.

وقدم أبو موسى مجموعة من المطالب تمثلت في رفض قرارات قمة فاس، التي كانت تعني ضمناً الاعتراف بإسرائيل (من خلال الاعتراف بالقرار 242) كما أن فك العزلة عن النظام المصري يعني فك العزلة عن نهج كامب ديفد، ورفض الاتصال بمنظمات صهيونية تحت اسم الاتصال بقوى الديمقراطية والسلام في إسرائيل، لأن ذلك ينسف أحد أهم مبادئ الحركة (تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وثقافياً)[1]، ويضرب مصداقيتها أمام أصدقائها في العالم، الذين انتصروا لها وأقروا في الأمم المتحدة، أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، وأنه لا بد من جمع القوات الفلسطينية المشتتة، وإحضارها وحشدها في مواجهة العدو، خاصة في لبنان، وأن ذلك يعني الالتزام بإنهاء حالة الحرب ووقف غير معلن للكفاح المسلح[2].

وطرح أبو موسى مجموعة من الاقتراحات لتصويب الوضع والخلاف القائم، كان من أهمها[3]:

1- تؤكد حركة فتح على أنها حركة وطنية ثورية مستقلة ملتزمة ببرنامجها السياسي، يحكمها نظامها الأساسي، وأن الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الحتمي الوحيد لتحرير فلسطين.

2- تؤمن حركة فتح أن الصراع مع الوجود الإسرائيلي في فلسطين يمثل صراعاً بين وجوديين متناقضين على أرض واحدة، ولا مجال للتعايش بينهما مهما طال الزمن.

3- رفض قرارات قمة فاس، واعتبارها جزءاً من المخطط الأمريكي.

4- رفض مشروع ريغان باعتباره الفصل الأخير في الهجمة الإمبريالية الصهيونية الرجعية على الوجود الثوري الفلسطيني.

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): **النظام الأساسي**، مرجع سابق، ص 13.

[2] **بصدد أزمة حركة فتح والساحة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص. ص 67- 68.

[3] المرجع السابق، ص. ص 67- 68.

5- رفض الاتصالات كافة التي جرت مع منظمات أو شخصيات صهيونية.

وبالرغم من تأكيد القائمين على الظاهرة الاحتجاجية على الالتزام بوحدة الحركة، تنظيمياً وعسكرياً، ومقاومة كل دعوات الانشقاق، إلا أن الأوضاع سارعت إلى التفاقم، وحدث انشقاق داخل الحركة، والذي عرف باسم حركة فتح الانتفاضة، بتاريخ 9 أيار عام (1983)، بعد خروج معظم قيادات حركة فتح (السياسية والعسكرية) من لبنان، ثم ما لبثت أن دخلت في اشتباكات مسلحة مع حركة فتح (بقيادة ياسر عرفات) مدعومة من القوات السورية، مطلع تشرين الثاني من عام (1983)[1].

وتكونت نواة المنشقين من عدد من قادة الصف الثاني – أعضاء مجلس ثوري، وقيادات عسكرية وسياسية، أقل من لجنة مركزية – في حركة فتح، كما أنهم استقطبوا في البداية عدداً كبيراً من قيادات الصف الثاني ومقاتلي الحركة، في حين أن القيادات التاريخية في الحركة، مثل خليل الوزير، وصلاح خلف، وفاروق القدومي، وخالد الحسن التفت حول ياسر عرفات[2].

ويرى كايد جرادات [قيادي في حركة فتح]: إن الانشقاق الذي حدث لحركة فتح عام (1983) كان له أسباب داخلية وأخرى خارجية، تمثلت الأسباب الداخلية في ما يأتي[3]:

1- جاء الانشقاق نتيجة تراكمات مَرَضِيْةَ عاشتها حركة فتح، تمثلت في النزاعات والممارسات الخاطئة، والتي عملت على إقصاء الكفاءات الحركية لتعزيز القوى التي غيبت وحدة التنظيم وخدمة أهدافه.

2- الأخطاء الإدارية، التي تمثلت في سوء الإدارة على المستوى العسكري والتنظيمي، الذي بات ملموساً وواضحاً وسط القواعد العسكرية والتنظيمية، نحو (الترقيات وتشكيل الأطر القيادية العليا) على حساب الكفاءة والالتزام.

---

[1] علاونة، كمال: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الميزان**، مرجع سابق، ص5.

[2] حكاية ثورة، ج10، **المنفى مجدداً**، مرجع سابق.

[3] كايد جرادات: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

3- الأخطاء في الإدارة المالية (الفساد المالي) فقد تفردت مجموعة من صناع القرار بالموارد المالية للحركة في ظل غياب العدالة مما خلق طبقة من الامتيازات لفئة محددة، على حساب باقي المناضلين داخل الحركة.

4- اختلاف منظومة القيادة فيما بينها، والذي انعكس بشكل سلبي على القواعد العسكرية والتنظيمية.

5- إمعان القيادة في المعالجة الخاطئة لكل هذه الظواهر، والتمترس وراء قراراتها مما دفع الأمور إلى مرحلة الانفجار.

أما الأسباب الخارجية للانشقاق، فتمثلت في الصراع الإقليمي على الساحة اللبنانية، واستخدامها منطقة نفوذ حيوي لبعض الدول الإقليمية، وهذا لا يسمح بقوى منافسة، لديها أجندة مغايرة لأجندة تلك الأنظمة، كما أسهم الدور السوري في احتضان (المنشقين) وتقديم كل أشكال الدعم والرعاية الكاملة في ظل تفاقم الأزمة واتساع حركة الانشقاق، بالإضافة إلى دور بعض القوى اللبنانية الموالية للنظام السوري في لبنان، لإفراغ الساحة اللبنانية من أي قوى تمثل ثقلاً أو مركز قرار[1].

لم يكن الانشقاق داخل حركة فتح نتيجة تغيير في هُوية الحركة؛ لأنه في ذلك الحين كانت هُوية حركة فتح واضحة المعالم في تبني الكفاح المسلح وأشكال النضال كافة من أجل تحقيق أهدافها، لكنه كان نتيجة أجندة إقليمية تريد السيطرة على الحركة، ومصادرة القرار الفلسطيني المستقل، بأيدٍ فلسطينية فتحاوية، وساد الاعتقاد بأن حركة فتح خرجت من حصار بيروت ضعيفة ويمكن السيطرة عليها بسهولة[2].

ويشير أبو العباس [الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية] " إلى أن مجمل المطالب التي تقدمت بها فتح الانتفاضة في البداية، كانت ممكنة، عادلة ومحقة، وعندما عرضت هذه المطالب

[1] كايد جرادات: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[2] محمود العالول: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

على ياسر عرفات قال: إن هذه المطالب ليست مشكلة، وإنه موافق على كل الشروط، لكن فتح الانتفاضة شككت بموافقة عرفات، وتبين لاحقاً أن هناك مؤامرة، وأن برنامج الانشقاق معد بشكل واضح ومتكامل، وأن هناك قراراً سورياً ليبياً للسيطرة على حركة فتح؛ وكان واضحاً أن سوريا احتضنت وجهزت ودربت المنشقين؛ لأن منظمة التحرير بقيادة عرفات لا تعبر عن الموقف السياسي السوري"[1].

ويضيف صلاح صلاح [عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين] " إن سوريا وجدت بعد حرب (1982) الفرصة سانحة لأن تمسك تماماً بالورقة الفلسطينية، ضمن تشكيلة سياسية تعيد هي تشكيلها، والعقبة في ذلك رأس المنظمة (ياسر عرفات)"[2].

أما نايف حواتمة [الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين] فيقول: " تمت الدعوة للحوار مع فتح لحل الإشكال بين جناحي الحركة، فوجدنا أبواباً مغلقة لدى الإخوة في فتح الانتفاضة؛ لأنهم اعتقدوا بأن هناك إمكانية وبيدهم أن يستحوذوا على كل حركة فتح، وفي الوقت نفسه وجدنا تجاوباً للحوار مع فتح المركزية برئاسة ياسر عرفات"[3].

وفي ضوء ما سبق فإن حركة فتح تكونت من أطياف فكرية وسياسية مختلفة، يجمعها هدف واحد، وهو تحرير التراب الفلسطيني كاملاً، لكن مع تقدم مسيرة الحركة في المجالين العسكري والسياسي، تعرضت لعدة انتكاسات، أثرت في بنائها التنظيمي، وأحدثت تحولاً في أهداف الحركة وهُويتها، كما أوجد مراكز قوى ذات مصالح وامتيازات متعددة داخل الحركة، كل ذلك أوجد حالة من التذمر والدعوة إلى الإصلاح ومراجعة مسيرة الحركة واستخلاص العبر، وأخذ ذلك أشكالاً متعددة، مثل: النقاشات الملتهبة في الاجتماعات التي كانت تعقدها الحركة لأطرها المختلفة، والاستقالات والاقصاءات والانشقاقات، وكانت هذه المطالب والشعارات التي رفعت لتصويب وضع الحركة، محقة باعتراف الكثير من كوادر الحركة

---

[1] حكاية ثورة، ج10: **المنفى مجدداً**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

والوسطاء الذين حاولوا رأب الصدع بين جناحي الحركة، لكن التدخل السوري والليبي، السياسي والعسكري والمالي، لدعم المنشقين، وتحالفهم مع بعض الفصائل الفلسطينية الموالية لسورية (الصاعقة، والجبهة الشعبية القيادة العامة) وقوات حركة أمل، أفقد الانشقاق المد الجماهيري الذي التف حوله في البداية، وشكك في صدق نوايا المنشقين وأهدافهم.

وأدى الانشقاق الذي حصل داخل حركة فتح عام (1983) إلى تقويض دور حركة فتح في الساحة اللبنانية، وتقليص دورها القيادي والسياسي والإعلامي مما انعكس على فاعلية نهج الكفاح المسلح وكفاءته ضد العدو الصهيوني، كما أسس ذلك لمرحلة جديدة في تاريخ الحركة، وهي مصادرة القرار الوطني الفلسطيني المستقل وبدأت الولاءات والمصالح في السيطرة على جسم التنظيم، وفقدت الحركة جزءاً مهما من كادرها العسكري والتنظيمي، كما تعطلت الحياة التنظيمية داخل الحركة، وتعطلت روح الانتقاد للسلوك الخاطئ خوفاً من الخروج عن الصف وهو المصطلح الذي ساد بعد مرحلة الانشقاق.

3.4.3 الحركة التصحيحية

قام عطا الله عطا الله – الملقب بأبي الزعيم– بتزعم هذه الحركة التي أعلنت عن نفسها، الحركة التصحيحية عام (1986)، بمساندة النظام الأردني ودعمه؛ إثر قيام حركة فتح بإلغاء الاتفاق الأردني – الفلسطيني، الذي كان يعرف باتفاق عمان، وتذرع المنشقون بمحاربة الفساد والانحراف داخل حركة فتح، وقد تلاشت هذه الحركة ولم يعد لها وجود، بعد عودة قسم من قيادات الانشقاق إلى الأراضي الفلسطينية (بعد توقيع اتفاق أوسلو)، إضافة إلى أن الحركة لم تأخذ صدى جماهيرياً واسعاً، كما كان لدخول منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية في مفاوضات أدت إلى توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، إلى الحد من قدرة الحركة من القيام بأيّة أنشطة سياسية أو عسكرية[1].

[1] علاونة، كمال: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الميزان**، مرجع سابق، ص6.

ويمكن القول: إن الانشقاقات داخل حركة فتح، وإن لم تأخذ امتداداتٍ جماهيريةٍ كبيرة بين الكوادر والأعضاء وتلاشيها بغياب قياداتها، وحفاظ ياسر عرفات على ولاء معظم قيادات الحركة في المراكز التنظيمية المختلفة، والخروج بشكل أكثر قوة بعد اتهام المنشقين بتنفيذ أجندات خارجية تهدف إلى مصادرة القرار الوطني المستقل؛ إلا أن تلك الانشقاقات كشفت عن أزمة في الهُوية داخل حركة فتح وترهل في البناء التنظيمي للحركة، كما أسست لتكريس نهج الديكتاتورية، والتفرد بصنع القرار، وغياب دور المؤسسات التنظيمية المختلفة داخل الحركة.

4.4.3 المؤتمر العام الخامس لحركة فتح

مرت حركة فتح بالعديد من التحولات والأزمات بين انعقاد مؤتمرها الرابع والخامس، مثل: اجتياح إسرائيل لبيروت، وخروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان، وانشقاق فتح الانتفاضة – بقيادة أبي موسى–، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وإعلان وثيقة الاستقلال، خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة، والاعتراف بالقرار (242) (الذي ينص على انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام (1967) ومع ذلك فقد انعقد المؤتمر العام الخامس للحركة بعد تسع سنوات من انعقاد المؤتمر الرابع[1].

عقد المؤتمر العام الخامس لحركة فتح في الشهر الثامن من عام (1988) في تونس، بحضور 1000 عضو، وغاب التيار اليساري للحركة، بعد الانشقاق الذي حدث داخل صفوف الحركة عام (1983)، – بقيادة أبي موسى– وكان من أبرز قرارات المؤتمر:

أ– توسيع عدد أعضاء اللجنة المركزية.

ب– تكليف ياسر عرفات، برئاسة الحركة – بصفته قائداً عاماً– بالتزكية، دون الخضوع للانتخابات.

ج– تصعيد الكفاح المسلح في الوطن، من كل الجبهات المتاحة.

---

[1] **فتح واحتمالات انعقاد المؤتمر السادس**. مرجع سابق. ص 2.

د- إنشاء مكتب سياسي للحركة، وهذا لم يتحقق حتى الأن[*1].

وتشير بعض المصادر إلى أن مؤتمرات حركة فتح الثلاثة الأولى، أخذت طابعاً جاداً ومنظماً، غير أن المؤتمرات الثلاثة الأخيرة، أخذت في التباعد، والميل إلى الاحتفالية، وغابت عن كونها أعلى سلطة، تنظم وتحكم عمل الحركة[2]، حيث تضخم عدد أعضاء المؤتمرات العامة لحركة فتح بشكل دراماتيكي، إذ شارك في المؤتمر العام الأول خمس وثلاثون كادراً، في حين شارك في المؤتمر العام السادس ألفان وثلاثمائة عضوٍ وكادرٍ، وقد اهتمت حركة فتح منذ انطلاقتها بالسرية التامة والتركيز على النوع وليس الكم، كما أن الحركة في مؤتمراتها الثلاثة الأولى كانت في طور بناء هياكلها التنظيمية والعسكرية منطلقة من أهدافها وثوابتها التي آمن بها كثير من أبناء الشعب الفلسطيني، وبعد معركة الكرامة التحقت أعداد كبيرة بحركة فتح من مختلف الأيديولوجيات التي ذابت أمام أهداف الحركة المتمثلة بتحرير كافة التراب الفلسطيني بالكفاح المسلح، وبعد أحداث أيلول عام (1970)، وانتقال قيادات كبيرة من الحركة إلى لبنان واتساع قاعدة الكفاح المسلح، وظهور تيارات متعددة داخل الحركة عبرت عن وجهات نظر متباينة في الكثير من القضايا والتي وصلت في بعض الأحيان إلى الانشقاقات، إذ سيطر تيار ياسر عرفات في المؤتمرين الرابع والخامس في حين سيطر تيار محمود عباس على المؤتمر السادس حيث أخذت المؤتمرات الثلاثة الأخيرة طابع الاحتفال ولم يكن هناك تقييم جدي لمسيرة الحركة.

---

[*] أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح في المؤتمر العام الخامس: ياسر عرفات، صلاح خلف، فاروق القدومي، خالد الحسن، محمود عباس، هايل عبد الحميد، سليم الزعنون، هاني الحسن، صخر حبش، محمد راتب غنيم، محمد جهاد، مصطفى البشتاوي (نصر يوسف)، الطيب عبد الرحيم، إنتصار الوزير، حكم بلعاوي، عباس زكي، أحمد قريع، صبحي أبو كرش، وأضيف كل من: عبد الله الإفرنجي، نبيل شعث. وبعد استشهاد صلاح خلف وهايل عبد الحميد عام 1991م تم إضافة كل من فيصل الحسيني و زكريا الآغا. في الفترة مابين المؤتمر العام الخامس والمؤتمر العام السادس لحركة فتح استشهد كل من: ياسر عرفات، صلاح خلف، هايل عبد الحميد. وتوفي بسبب المرض: خالد الحسن، صبحي أبو كرش، فيصل الحسيني. ولم يترشح للمؤتمر العام السادس كل من أعضاء اللجنة المركزية: فاروق القدومي، محمد جهاد، هاني الحسن (بسبب المرض وتوفي بعد ذلك)، صخر حبش(بسبب المرض وتوفي بعد ذلك). (بكر أبو بكر: مقابلة شخصية).

[1] الملتقى الفتحاوي، **مؤتمرات حركة فتح قبل وبعد الانطلاقة**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

5.4.3 من الكفاح المسلح إلى خيار التسوية السلمية

إن تداعيات الاجتياح الإسرائيلي للبنان على حركة فتح عام (1982)، وخروجها إلى تونس، أدى إلى تعزيز خيار التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على حساب خيار الكفاح المسلح، يقول فليب حبيب في مذكراته: " خضعت منظمة التحرير التي كانت تقودها فتح لثلاثة شروط قاسية مقابل خروجها آمنة من بيروت " وهي*: [1]

1- رحيل المقاومة الفلسطينية من لبنان إلى تونس لمدة عشر سنوات.

2- دفع مئة مليون دولار بتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة التونسية بدل استضافة.

3- الوصول التدريجي بالمنظمة خلال السنوات العشر المذكورة إلى وضع لا تقوى بعده على المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة.

ولا بد من التذكير هنا: أن منظمة التحرير الفلسطينية، كانت تعبر عن موقف حركة فتح الرسمي، إذ إن ياسر عرفات هو القائد الأعلى لحركة فتح، وإن الحركة تملك أغلبية في المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كل ذلك أدى إلى ظهور الملامح الأولى للاعتراف بإسرائيل، من خلال إعلان البرنامج المرحلي المتمثل بإقرار مشروع السلطة الوطنية على أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين، وهذا أدى إلى إعتراف كثير من الدول بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودخول المنظمة الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة مراقب، الأمر

---

* فيليب حبيب: دبلوماسي أمريكي من أصول لبنانية مارونية، بدأ مسيرته في السلك الدبلوماسي عام 1949 كمبعوث للولايات المتحدة في قنصليات كندا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية وفيتنام وشغل منصب نائب وزير الخارجية الأمريكية لشؤون شرق آسيا من 1967 إلى 1969، وبرز اسمه لدوره في أحداث غزو لبنان عام1982 حيث تمكن حبيب من إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية برعاية أمريكية في أغسطس 1982، ونتيجة لذلك تم منحه ميدالية الحرية من قبل الرئيس الأمريكي رونالد ريغان. (انظر: فليب حبيب،الجزيرة نت، المعرفة، 2014/12/01، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/11/19/%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A8-%D8%AD%D8%A8%D9%8A%D8%A8).

[1] عيوش، ذياب: **تعثر المسيرة الفتحاوية بين منهج المقاومة وخيار السلام**. مؤتمر فتح الواقع والتحديات، رام الله، 2007، ص 8.

الذي بدأ يحرف الحركة عن مسارها وهُويتها التي انطلقت من أجلها، والمتمثلة بتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، وعودة اللاجئين، وحق تقرير المصير، مما أدى إلى دفع حركة فتح – كجسم تنظيمي ذي امتدادات جماهيرية – إلى الدخول في التناقضات مابين المنطلقات والممارسة، وما بين الهدف المعلن والهدف الممكن، وأصبح هناك اختلال بين مواقف قيادة الحركة والمواقف الجماهيرية لأفرادها أو مناصريها وبين قيادة الحركة نفسها[1].

وفي الثامن من ديسمبر كانون الأول من عام (1987)، انطلقت شرارة الانتفاضة الفلسطينية الأولى، التي أعادت قضية فلسطين إلى واجهة الأحداث، وأصبح الفلسطيني في الداخل هو المقاتل[2]، بعد أن كانت العمليات المسلحة التي تنفذ داخل الأراضي الفلسطينية، تأتي من الخارج، وسارع خليل الوزير– أحد قادة حركة فتح ومؤسسيها– إلى تفعيل جهاز القطاع الغربي (الجهاز المسؤول عن شؤون الأرض المحتلة)، وتمكن في فترة وجيزة، من تنظيم شؤون الانتفاضة، وتأسيس القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وخوض صراعٍ مكتومٍ مع ياسر عرفات، لمنع استثمار الانتفاضة سياسياً قبل أوانها، فأطلق شعاراً لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة، وسعى لدعم الانتفاضة بشتى الوسائل الممكنة، وفي السابع من آذار (مارس) من عام (1988)، شنت مجموعة فدائية تابعة لحركة فتح عملية ديمونا، التي قتل فيها عدد من الاسرائيلين[3].

وقد عقد المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني (نوفمبر) عام (1988) في الجزائر، وأعلن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة لملء الفراغ السياسي، بعد إعلان الملك حسين – ملك المملكة الأردنية الهاشمية – فك الارتباط مع الضفة الغربية، وكان قرار إعلان الاستقلال ثمرة نضال عقود من الزمن، خاضها الشعب الفلسطيني، وأطلق المجلس الوطني – الذي كانت تسيطر عليه حركة فتح– مبادرة السلام الفلسطينية، التي اعترف فيها ضماً بإسرائيل، من خلال

---

[1] تيسير نصرالله: **مقابلة شخصية**. نابلس. 2008/6/23.

[2] حكاية ثورة، ج11: الانتفاضة، قناة الجزيرة الفضائية، 2008 ملتقى الأدباء والمبدعون العرب، http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?p=121374.

[3] المرجع السابق.

الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم (242)، وكان ذلك تتويجاً للمفهوم السياسي للنضال الـذي قاده ياسر عرفات سنوات عديدة، وصرح عرفات: " نحن لا نقاتل من أجل القتال، ولكن نقاتـل من أجل سلام عادل"[*1].

وبناءً على المتغيرات الإقليمية والدولية والذاتية، التي مرت بها حركـة فـتح- والتـي ذكرت سابقاً- قررت الحركة السير في خط المفاوضات، من خلال منظمة التحرير الفلسـطينية التي تم الاعتراف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، والتي كانت حركة فتح تسـيطر على معظم مؤسساتها وتتحكم بقراراتها، وقامت لاحقاً بتعديل ميثاق المنظمة، فحـذفت البنـود الداعية إلى إزالة إسرائيل من الوجود، وكل ما يتعارض مع توقيـع اتفـاق سـلام فلسـطيني إسرائيلي[2].

5.3 التحولات الفكرية والسياسية لحركة فتح في المرحلة من 1993 – 1999

تم توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، في الثالث عشر من أيلول عام (1993)، الـذي شكل الأساس السياسي الذي يحدد شكل الترتيبات الإدارية والأمنية اللاحقة ومضمونها؛ من أجل تأسيس السلطة الفلسطينية، أما حركة فتح، فكانت تنظر إلى هذه الاتفاقيات إلى أنهـا الخطـوة الأولى في اتجاه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة، إذ تم الاتفـاق علـى التسـوية

---

[*] القرار 242: هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي في 22 نوفمبر عام 1967، وجـاء فـي أعقـاب الحـرب العربيـة الإسرائيلية والتي وقعت في حزيران 1967 وأسفرت عن هزيمة الجيوش العربية واحتلال إسرائيل لمناطق عربية جديـد، وقد جاء هذا القرار كحل وسط بين عدة مشاريع قرارات طرحت للنقاش بعد الحرب، ونصت المادة الأولى على إنسحاب القوات الإسرائيلية الكامل من الأراضي التي احتلت عام 1967، وإضافة إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، ويشكل هـذا القرار منذ صدوره صُلب كل المفاوضات والمساعي الدولية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، مما يعني الإعتـراف ضمناً بإسرائيل.(انظر: القرار رقم 242.. الانسحاب مـن أراض محتلـة، الجزيـرة نـت، المعرفـة، 2004/10/03، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/64582565-73ac-4ddf-aadc-3a0be2f94522).

[1] حكاية ثورة، ج11: **الانتفاضة**، مرجع سابق.

[2] تيسير نصرالله: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

النهائية في العام (1999)، لكن وصول المفاوضات إلى طريق مسدود وفشل قمة كامب ديفيد الثانية عام (2000)، أدى إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى)*[1].

أتى اتفاق أوسلو في مرحلة صعبة للغاية، بالنسبة لحركة فتح، وحركة النضال الفلسطيني بشكل عام، وكانت حالة من الحصار الدولي والعربي فُرِضَت على حركة النضال الفلسطيني، وعلى حركة فتح بشكل أساسي، فكان لا بد من الخروج من هذه الحالة، لذا رأت حركة فتح، أنها مناورة سياسية كبيرة، وأن ذلك يمكن أن يشكل مخرجاً من المأزق، وعندما نتحدث عن اتفاق أوسلو يجب أن نحاكمه في إطار الظروف التي كانت تحيط به، ويضيف العالول: إنه حصل بعض الخلافات داخل الحركة بشان اتفاق أوسلو، فقد أيده بعضهم وعارضه آخرون، ولكنَّ الاتجاه العام داخل الحركة كان يرى بأن هذا شكل من أشكال الصراع، ويجب علينا أن نخوض هذا الصراع، وإن الاختلاف في المواقف من اتفاق أوسلو لم يؤد إلى أزمة داخلية عميقة داخل حركة فتح[2].

ترك اتفاق أوسلو أثراً كبيراً على نسيج منظومة القيادة المركزية لحركة فتح، وهذا التأثير انعكس على الأطر كافة داخل الحركة، وبرزت خلال تلك الفترة وجهتا نظر تمثلتا في

---

* اتفاق أوسلو: المعروف رسمياً بإسم اتفاق إعلان المبادئ وهو اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 سبتمبر 1993، وسمي بهذا الاسم نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرّية عام1991، ويعتبر اتفاق أوسلو أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث إلتزمت منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في العيش بسلام وأمن والوصول إلى حل لكل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة من خلال المفاوضات والبدء بحقبة خالية من العنف، ووفقاً لذلك فإن منظمة التحرير تدين إستخدام الإرهاب وأعمال العنف، وستقوم بتعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني للتماشى مع هذا التغيير، كما تم الإعتراف من قبل إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني في المفاوضات معها، وينص الاتفاق على إقامة سلطة حكم ذاتي إنتقالي فلسطينية، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، للوصول إلى تسوية دائمة بناء على قراري الأمم المتحدة 242 و338 بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، كما نص الاتفاق على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والترتيبات الأمنية.(انظر: اتفاق أوسلو.. قفزة لم تتضح ابعادها بعد، الجزيرة نت، المعرفة، 2004/10/03، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2591dd74-e8d2-41c5-b826-eaa0767b87fd).

[1] إرشيد، سامر: **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية**، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، 2007، ص. ص 127– 129.

[2] محمود العالول: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

رأي المؤيدين ورأي المعارضين للاتفاق، فكانت وجهة نظر المؤيدون أنه لا بد من الإستفادة من انجازات الانتفاضة الفلسطينية الأولى (الكبرى)، وجني ثمارها وخاصة بعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان، وانحسار مناطق التماس مع فلسطين المحتلة، ومن أجل الإبقاء على الورقة الفلسطينية بأيد فلسطينية، والاستفادة من حرب الخليج والترتيبات الإقليمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[1].

أما وجهة نظر المعارضين، فكانت تتمثل في عدم جاهزية إسرائيل للدخول في تسوية سياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ بسبب الدعم الأمريكي لإسرائيل على المستويات كافة، وتقديم المطالب الإسرائيلية في التسلح والأمن على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، كما أن مسار التسوية يهدف إلى الاستفراد بالشعب الفلسطيني، وسلخه عن عمقه العربي والإسلامي، خاصة في ظل الانقسامات العربية، التي أعقبت حرب الخليج (الثانية)، مما أسهم في تغييب الدول العربية عن لعب أي دور في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، إضافة إلى الموقف الأوروبي غير المؤثر تجاه أي تسوية سياسية؛ لاستفراد الولايات المتحدة الأمريكية في ترتيب الخريطة السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، ورغم التباين في المواقف بين أقطاب قيادة حركة فتح، أخذت القيادة قرارها بالعبور لاتفاق أوسلو والدخول في مرحلة سياسية جديدة، وحتى اللحظة يمكن القول إن الأهداف السياسية التي قامت على أساسها العملية السياسية لم تتحقق[2].

إن التحول في أهداف حركة فتح وإستراتيجيتها من الكفاح المسلح إلى تبني خيار التسوية السلمية انعكس سلباً وبشكل كبير على الحركة، إذ كان التوجه إلى المفاوضات والبحث عن حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يعبر عن قرار ارتجالي ومنفرد اتخذه بعض قيادات الحركة (ياسر عرفات، ومحمود عباس، وأحمد قريع) ولم يكن موقفاً سياسياً واضحاً ومدروساً للأطر القيادية للحركة (المجلس الثوري، واللجنة المركزية)، وإن عدداً كبيراً من

---

[1] كايد جرادات: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

أعضاء اللجنة المركزية كانوا ضد اتفاق أوسلو مثل (فاروق القدومي، وعباس زكـــي، وهـــاني الحسن، وصخر حبش، ومحمد غنيم)، مما أسس لأزمات متلاحقة داخل الحركة، كما أن اتفـــاق أوسلو كان عبارة عن اتفاق مبادئ، يعطي للفلسطينيين غزة وأريحا أولاً، وتأجيل البحـــث فـــي قضايا الصراع الجوهرية، مثل: الاستيطان والقدس وحق العودة وإقامـــة الدولـــة الفلســـطينية المستقلة في حدود عام (1967)، وكل ذلك شكل انحرافاً كبيراً بما سمي بالبرنامج المرحلـــي أو برنامج النقاط العشرة الذي تبنته حركة فتح عام (1974).

كما أدى اتفاق أوسلو إلى أزمة في الهوُية داخل حركة فتح بفعـــل التحـــولات الفكريـــة والسياسية التي مرت بها حركة فتح من خلال تحولها من الكفاح المســـلح كخيـــار اســـتراتيجي ووحيد لتحرير فلسطين، جمع في ثناياه مختلف الأطيـــاف الفكريـــة والسياســـية فـــي الســـاحة الفلسطينية، لخيار المفاوضات والحل السلمي للقضية الفلسطينية، مما ساهم في بروز الخلافـــات السياسية بين قيادات الحركة والتي لا يمكن فصلها عن خلفياتهم الفكرية والأيديولوجية في ظـــل تحول الحركة عن هدفها الاستراتيجي الذي صهر تلك الخلفيات في بوتقة واحدة وهدف واحـــد تمثل بخيار الكفاح المسلح لتحرير فلسطين.

شهدت الفترة الممتدة من عام (1993) إلى عام (1999) تحولاً كبيراً في هُوية حركـــة فتح، حيث تحولت من حركة تحرر وطني تتبنى الثورة والكفاح المسلح إلى التســـوية الســـلمية وبناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، تمهيداً لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي احتلت عام (1967)، وفق ما جاء في اتفاق اعلان المبادئ (أوسلو)، كمـــا تـــداخل عمـــل الحركة والسلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية فيما سمي بالقيادة الفلسطينية، وغابت قيادات حركة فتح عن العمل في المؤسسات التنظيمية لصالح بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلســـطينية ممـــا خلق أزمة في الهُوية وترهل في البناء التنظيمي للحركة.

1.5.3 من الثورة إلى السلطة

بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) وعودة عدد كبير من قيـــادات الحركـــة إلـــى الأراضي الفلسطينية، والبدء ببناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والتغيرات الكبيرة التي

مرت بها الحركة منذ انعقاد المؤتمر العام الخامس، وما رافق ذلك من تحولات في مبادئ وأهداف الحركة، اتسمت هُوية الحركة بعدم الوضوح، حيث لم تستطع أن تميّز خطابها عن خطاب السلطة الوطنية الفلسطينية، وتجاهلت شعاراتها الثورية، وفقدت قدرتها على الاستقطاب الجماهيري الواسع الذي تميزت به في مراحل انطلاقتها الأولى[1] كحركة تحرر وطني.

انتاب هُوية حركة فتح نوع من الغموض والارتباك، مع تبني الحركة لنهج التسوية السلمية، وبدا الانفصام واضحاً بين فتح الفكرة والتنظيم يتزايد(من حركة تحرر وطني إلى حزب للسلطة) مع انخراط الحركة أكثر في المسيرة السلمية وبناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ كان من أهم الأهداف غير المعلنة للتسوية السلمية – من قبل الجانب الأمريكي والإسرائيلي– هو القضاء على فتح الفكرة وتغير بنية عمل فتح التنظيم وطبيعته[2].

ومع تحول حركة فتح من حركة تحرر وطني – قبل تحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها– إلى حزب للسلطة فقدت أهم عناصر هُويتها المتمثلة بكونها حركة تحرر وطني، مما انعكس سلباً على مسيرتها السياسية وبنائها التنظيمي خلال المراحل اللاحقة.

تحولت القيادة الفتحاوية بعد توقيع اتفاق (أوسلو) من القيادة الجماعية (المركزية الديمقراطية) إلى القيادة الفردية، إذ سيطر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات على حركة فتح وأخذ صفة القائد الرمز، وجمع بيده جميع الصلاحيات، وظل حتى وفاته يحرك جميع الخيوط المؤثرة داخل الحركة، وقد تميزت هذه الفترة بالتعارض بين نهج الثورة الذي عاشته حركة فتح خلال ثلاثة عقود، ونهج حزب السلطة الذي عرفته في العقدين الماضيين، إضافة إلى تكاثر الأجنحة والتيارات داخل الحركة، ودخول كل جناح في معادلة توازن القوى، وهو ما يُعَبَر عنه أحياناً بصراع الأجيال أو تنافس الحرس القديم والحرس الجديد (الشاب)[3].

---

[1] نصر الله، تيسير: حركة فتح بين الخطاب التقليدي والحلول الإبداعية، الجزيرة نت، المعرفة، 2006/2/28، http://www.aljazeera.net/opinions/pages/e5579549-2b92-4054-a290-fa0952606bc5

[2] أبراش، إبراهيم: **دراسة استنهاض حركة فتح الفلسطينية في عالم متغير**، مؤتمر فتح الواقع والتحديات، رام الله، 2007، ص 7.

[3] سالم، سيدي أحمد: **فتح النشأة والتاريخ**، مرجع سابق.

كما اختلط مفهوم الثورة بمفهوم السلطة لدى قيادات الحركة، إذ إن اللجنة المركزية والمجلس الثوري لم تعودا تقومان بمهامها وفق النظام الداخلي للحركة، فكان أعضاء اللجنة المركزية يشاركون في اجتماع القيادة الأسبوعي الذي كان يرأسه ياسر عرفات، وقليلة هي المرات التي اجتمعت فيها اللجنة المركزية لاستعراض سير العمل في أطر الحركة المختلفة، وإصدار القرارات والتوجيهات اللازمة لتصويب الأخطاء وتصحيح مسار الحركة[1].

ويرى إبراهيم أبراش أنه بتحول حركة فتح إلى حزب حاكم بداية نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام (1994) ظهرت بوادر الصراع بين ما أطلق عليهم مصطلح الحرس القديم والحرس الجديد، وبدأ هذا الصراع والانقسام يعكس تبايناً في المواقف، فالحرس القديم هم الذين عادوا من الخارج بعد توقيع اتفاق أوسلو، والحرس الجديد هم شباب الداخل[2].

إن غياب القيادة الجماعية (المركزية الديمقراطية) كأحد أهم عناصر الهُوية لدى حركة فتح، من خلال تفرد الرئيس الراحل ياسر عرفات بقرارات الأطر القيادية للحركة (اللجنة المركزية، المجلس الثوري) ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتداخل عمل قيادة حركة فتح مع قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، وغياب الديمقراطية والمراجعة النقدية داخل مؤسسات الحركة، في ظل التحول الكبير في أهداف ومبادئ الحركة أدى إلى أزمة لدى الحركة تمثلت في وجود تيارات متصارعة ومتنافسة تحكم عملها المصالح والامتيازات وليس مبادئ وأهداف الحركة.

عملت المستويات القيادية العليا في حركة فتح (بعد توقيع اتفاق أوسلو) على استحداث مستوى قيادي جديد لقيادة العمل التنظيمي في الداخل، تمثل في إنشاء اللجنة الحركية العليا لتقود العمل التنظيمي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي أكدت لوائحها الداخلية على أن

---

[1] الأسطل، عواد: **فتح بين عملية بناء السلطة الوطنية الفلسطينية والتراجع عن الدور الريادي، مؤتمر فتح الواقع والتحديات**، رام الله، 2007، ص5.

[2] أبراش، إبراهيم: **دراسة استنهاض حركة فتح الفلسطينية في عالم متغير**، مرجع سابق، ص10.

تتولى المسؤولية عن الإطار التنظيمي للحركة، والمتعلقة بالمنظمات القيادية (من إقليم فما دون)، وتنفيذ الأحكام العامة، ونظام العقوبات وفق مبادئ النظام الداخلي للحركة*[1].

قامت اللجنة الحركية العليا، بالعديد من المهام التنظيمية، كعمل انتخابات الأقاليم والمناطق والشعب، في أقاليم الضفة الغربية وقطاع غزة عام (1995)، إلا أن العمل التنظيمي ظل باهتاً ومترهلاً، ولم يكن منسجماً ومعبراً عن موقف واحد، وخاصة تجاه القضايا التي تواجه العمل التنظيمي، إذ كان اختصاص اللجنة الحركية العليا العمل بين الجماهير، وترك تحديد السياسات العامة للحركة للمستويات القيادية الأعلى، التي انخرطت في العمل السياسي، وبناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، مما انعكس سلباً على العمل الثوري والبناء التنظيمي للحركة، كما أن عدم تمكن قيادات الأقاليم والمناطق من حصر واقعي للعضوية، وتحديد المراتب التنظيمية بشكل يتناسب مع الأسس والضوابط التنظيمية، وعدم قيام منظمات القاعدة (من شعبة فما دون) بأداء دورها في تربية أعضائها وتعميق التزامهم وانضباطهم، وتطوير ثقافتهم ووعيهم، وخبراتهم وزيادة فاعليتهم، وسيادة مبدأ المنفعة على العمل التنظيمي في الأقاليم والمناطق(إذ كان العمل التنظيمي سلماً للوصول إلى الوظائف والمراتب) بالإضافة إلى ضعف الالتزام بالضوابط والقرارات والتوجيهات الحركية، وعدم إتباع إجراءات تأديبية مع الذين يخرقون قواعد الالتزام التنظيمي والانضباط الحركي أدى إلى ترهل في البناء التنظيمي للحركة[2].

وبالرغم من قيام اللجنة الحركية العليا ببعض المحاولات من أجل تفعيل أطر الحركة في المستويات القيادية المتوسطة والدنيا، إلا أنها أخفقت في إيصال الوضع التنظيمي إلى المستوى الفاعل، وذلك لوجود العديد من التناقضات بين عمل الحركة بصفتها تنظيماً وسلطة، بالإضافة

* اللجنة الحركية العليا غير موجودة في النظام الداخلي لحركة فتح، وان اللجنة المركزية والمجلس الثوري قد استحدثا هذا المسمى بعد توقيع اتفاق أوسلو والعودة إلى الأراضي الفلسطينية. (سرحان دويكات: مقابلة شخصية).

[1] أبراش، إبراهيم: **دراسة استنهاض حركة فتح الفلسطينية في عالم متغير**، مرجع سابق، ص. ص 5-6.

[2] الأسطل، عواد: **فتح بين عملية بناء السلطة الوطنية الفلسطينية والتراجع عن الدور الريادي**،مرجع سابق، ص5.

إلى غياب إستراتيجية تنظيمية واضحة تعمل على الفصل بين العمل التنظيمي ومتطلبات بناء السلطة الوطنية الفلسطينية[1].

أحدثت هجرة الكوادر التنظيمية إلى مؤسسات السلطة الوطنية (خاصة الأجهزة الأمنية) فراغاً تنظيمياً داخل الحركة، في الأقاليم والمناطق والمواقع التنظيمية المختلفة، حيث لم تكن الحركة مستعدة لها وانعكس ذلك على ظهور أكثر من إطار تنظيمي في الموقع الواحد، وهناك من يعتقد أن ذلك كان مخططاً من قبل القيادة السياسية من أجل احتواء الكادر التنظيمي وتطويعه[2]، كما أن ازدواجية الأداء التنظيمي والأمني لكثير من كوادر الحركة وقياداتها انعكس سلباً على جماهيرية حركة فتح وحملت الحركة مسؤولية الفساد والأخطاء التي مارستها السلطة والأجهزة الأمنية[3].

إن إخفاق العمل التنظيمي في ترسيخ هُوية محددة لحركة فتح، حتى بين أعضائها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، أدى إلى تعميق الأزمة فظهرت عدة تيارات داخل حركة فتح تحكمها الصراعات والمصالح وليس الأهداف والمبادئ[4].

كما أدى ترهل البناء التنظيمي للحركة لتعدد المرجعيات داخل الحركة، وتمثل ذلك في المكاتب الحركية واللجنة الحركية العليا ومرجعية حركة فتح واللجنة المركزية والمجلس الثوري ولجان الأقاليم والمناطق والشعب إضافة إلى الهوة القائمة بين من هم في مركز القرار وجماهير الحركة[5]، ويذكر في هذا الصدد: إن التشكيلات سابقة الذكر، تمثل البناء التنظيمي لحركة فتح، وفق ما نص عليه النظام الأساسي للحركة، باستثناء اللجنة الحركية العليا ومرجعية حركة فتح، لكن تداخل الصلاحيات، والتحولات في التي مرت بها حركة فتح، بالإضافة إلى غياب المؤسسة داخل الحركة، والتفرد في القرارات، والتحول من الثورة إلى السلطة، خلق نوعاً من الصراع بين تلك الأطر، بدلاً من التكامل والانسجام من أجل تحقيق أهداف الحركة ومبادئها.

---

[1] أبو على شاهين: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

[2] ضميري، عدنان: **العلاقة الفتحاوية بالأجهزة الأمنية للسلطة الوطنية**، مرجع سابق، ص،22.

[3] المرجع السابق، ص 23.

[4] نصر الله، تيسير: **حركة فتح بين الخطاب التقليدي والحلول الإبداعية**، مرجع سابق.

[5] ضميري، عدنان: **العلاقة الفتحاوية بالأجهزة الأمنية للسلطة الوطنية**، مرجع سابق، ص،21.

إن التحول في عضوية حركة فتح (بعد توقيع اتفاق أوسلو) من السرية المرتبطة بالالتزام والانضباط، والانصياع لنصوص النظام الداخلي واللوائح التنظيمية، إلى العضوية العلنية من خلال ممارسة العمل الشعبي الجماهيري، دون تعديل النظام الداخلي للحركة، ليتناسب مع المرحلة الجديدة، خلق نوع من الانفصام بين النظام الداخلي المتعلق ببناء الأطر والهياكل التنظيمية، وممارسة العمل التنظيمي داخل الأطر التنظيمية للحركة، حيث عَبَّرَ عن تحول كبير في أحد أهم عناصر الهُوية لدى حركة فتح، أدت إلى ترهل في البناء التنظيمي للحركة.

إن توقيع اتفاق أوسلو أدى إلى تحول كبير في هُوية حركة فتح، حيث وُضِعَت الحركة في تناقض بين ما كانت تمثله من حركة تحرر وطني، تهدف إلى تحرير كامل الأراضي الفلسطينية – من البحر إلى النهر– والقضاء على المشروع الصهيوني الاستعماري، من خلال الكفاح المسلح[1] وما بين اختزال الأراضي والشعب الفلسطيني، بالضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى تناقض واضح في أهداف الحركة التي سارت عليها منذ انطلاقتها[2] وشكل أحد أهم عناصر هُويتها.

انطلقت حركة فتح من أجل تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني، حيث شكل ذلك أهم عناصر الهُوية لدى الحركة، والتي استطاعت من خلاله تجنيد عدد كبير من الأعضاء ذوي التوجهات الفكرية والأيديولوجية المختلفة لتحقيق هذا الهدف، وبقبولها بالمبادرات الدولية المتمثلة بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال العملية السلمية، والتي توجت بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) تنازلت حركة فتح عن أحد أهم عناصر هُويتها بل أحد أهم مبررات انطلاقتها.

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مكتب التعبئة والتنظيم (قطاع غزة)، الدائرة التنظيمية: **فتح وحماس التراجع والصعود – الأسباب والخلفيات**، مرجع سابق.

[2] كيالي، ماجد: حركة فتح من الثورة الى السلطة، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج في العمق، 2010/01/27، http://www.aljazeera.net/programs/pages/06dd7eca-62c9-4604-a507-d7f9241a5a45.

مثل الكفاح المسلح الخيار الوحيد لحركة فتح، لتحرير فلسطين وإزالة الاحتلال (قبل توقيع اتفاق أوسلو)، حيث اتخذت من الكفاح المسلح إستراتيجية وليس تكتيكاً، كما رفضت كل المشاريع والاتفاقيات والقرارات التي صدرت أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة أو أي من الدول بشأن قضية فلسطين والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني[1]، وبقبولها السير في العملية السلمية من خلال المفاوضات التي توجت بتوقيع اتفاق أوسلو ونبذها للارهاب (الكفاح المسلح) كشرط أساسي للسير في العملية السلمية، فقدت أهم عناصر هُويتها مما أسس لأزمات عديدة داخل الحركة.

إن التحول في أهداف ومبادئ حركة فتح بعد توقيع إتفاق أوسلو ودخول عدد كبير من قياداتها في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى عدم انتظام عقد المؤتمرات العامة للحركة، وما ترتب على ذلك من عدم إيجاد الحلول الناجعة للمتغيرات في هُوية حركة فتح، انعكس سلباً على الامتداد الجماهيري للحركة، كما أن غياب المرجعية الموحدة والمتماسكة بفعل عوامل عديدة، كمواقف بعض قيادات الحركة الرافضة لاتفاق أوسلو (مثل فاروق القدومي)، وما ترتب على ذلك من شرخ في قيادة الحركة التاريخية وظهور مراكز قوى متعددة، بالإضافة إلى غياب قدرة الحركة على التعبئة الفكرية والسياسية للقاعدة وإعادة صياغة هُوية تتناسب مع المرحلة السياسية الجديدة، ورغبة الكثير من القيادات الشابة أخذ دور قيادي، ورفض بعض القيادات نهج التسوية الذي اتبعته الحركة – خاصة قيادات الداخل – وظهور ما عرف بالحرس القديم والحرس الجديد، أدى إلى صراع وانقسام عكس تبايناً في المواقف ووجهات النظر، وتباينت هذه الصراعات تبعاً لتباين الفكر والأهداف أو المصالح والامتيازات، فمنها ما كان تعبيراً عن أزمة في هُوية الحركة نابعة من التحولات في أهداف ومبادئ الحركة، ومنها ما كان مرتبطاً بصراع المراكز والصلاحيات داخل المستويات القيادية لحركة فتح.

6.3 التحولات الفكرية والسياسية لحركة فتح في المرحلة من 2000– 2013

شهدت القضية الفلسطينية بشكل عام وحركة فتح بشكل خاص في الفترة الممتدة من عام (2000) إلى عام (2013) تحولات سياسية هامة، حيث وصلت عملية التسوية السلمية التي

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): **النظام الأساسي**، مرجع سابق، ص، 14.

تبنتها حركة فتح لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى طريق مسدود، واندلعت انتفاضة الأقصى كرد فعل على السياسات الإسرائيلية، مما وضع حركة فتح على المحك كحركة تحرر وطني ما زالت ترفع شعار الكفاح المسلح إلى جانب التوجهات السلمية، وتم تشكيل كتائب شهداء الأقصى كجناح عسكري تابع لحركة فتح دون تبنٍ رسمي من قبل الحركة، كما شهدت هذه المرحلة غياب ياسر عرفات الزعيم التاريخي وأحد أهم مؤسسي حركة فتح في ظل ظروف سياسية وتنظيمية غاية في التعقيد، مما ترك عبئاً كبيراً على قيادات الحركة، إضافة إلى انعقاد المؤتمر العام السادس بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على انعقاد المؤتمر العام الخامس وما رافق ذلك من تحولات كبيرة في مبادئ وأهداف الحركة وبنائها التنظيمي.

1.6.3 انتفاضة الأقصى وتشكيل كتائب شهداء الأقصى

تعاملت إسرائيل مع اتفاق أوسلو باعتباره مدخلاً لتقويض المشروع الوطني الفلسطيني، وقد تميز سلوكها برفض تنفيذ الالتزامات أولاً، ثم السعي إلى اتفاق جديد من أجل تخفيف هذه الالتزامات، ثم المراوغة في تنفيذ الاتفاق الجديد والمطالبة بمفاوضات جديدة تؤدي إلى اتفاق مخفف آخر، وهذا كرس قناعة فلسطينية بعبثية الاستمرار في نهج كهذا ومرجعيات كهذه، وأن الطريق الوحيدة لوقف هذا النهج هو طريق المقاومة، فانفجرت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) وشكلت مدخلاً شعبياً لتغيير مسار عملية السلام السابقة ومضمونها[1].

انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الثانية يوم 2000/9/28 إثر اقتحام أرييل شارون الحرم القدسي الشريف، لتأكيد سيادة إسرائيل عليه، بعد أن بدا أن عملية السلام قد وصلت إلى طريق مسدودة، على الرغم من مرور تسع سنوات على انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام (1991) وسبع سنوات على توقيع اتفاق أوسلو عام (1993)، وقد كشفت المفاوضات عن وجود أزمة عميقة

[1] العبد الله، علي: مواقف الأطراف من انتفاضة الأقصى، الجزيرة نت، المعرفة، 2004/10/03، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DCBC158F-5214-4685-80BD-7734F3AE21CA.htm

بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بسبب التناقض الحاد بين مواقفهما إزاء قضايا الحل الدائم، التي توجت بفشل قمة كامب ديفد الثانية*[1]

انبثق عن حركة فتح عبر مسيرتها الطويلة عِدة أجنحة عسكرية، منها قوات العاصفة – أول جناح عسكري لحركة فتح–، بقيادة ياسر عرفات، وأبي يوسف النجار، وأبي علي إياد، وأبي صبري وأبي ماهر غنيم وغيرهم، ومع بدء الانتفاضة الأولى برزت عدة مجموعات عسكرية تابعة للحركة مثل: الفهد الأسود وصقور فتح والجيش الشعبي، وفي السياق نفسه ظهرت كتائب شهداء الأقصى.

بدأت انتفاضة الأقصى بهبة جماهيرية عفوية ثم أخذت منحى العمل المسلح، حيث أخذت بعض المجموعات العسكرية تعمل بشكل فردي، فرأت حركة فتح – خاصة الجيل الشاب من كوادر الانتفاضة الأولى – أمثال: (مروان البرغوثي، وناصر عويص) التربة الخصبة بالاستعداد الذاتي، واستكمالاً لتراث العاصفة وشعارها القائل: إن حركة فتح ديمومة الثورة والعاصفة شعلة الكفاح المسلح [2]، أن تُبلور عملها المسلح في بداية الانتفاضة، فتم تشكيل كتائب شهداء الأقصى لتلبي رغبة الجمهور الفلسطيني أولاً والفتحاوي ثانياً، فكان الإعلان الأول لها بعد استشهاد حسين عبيات في بيت لحم بتاريخ 2000/11/9، وبناءً على ذلك نستطيع القول: إن كتائب شهداء الأقصى أعادت حركة فتح إلى الكفاح المسلح الذي تبنته منذ انطلاقتها، وأن انتفاضة الأقصى وفي سياق العمل الكفاحي شكلت انبعاثاً جديداً لقوات العاصفة بوريثها الشرعي الذي حمل اسم كتائب شهداء الأقصى، كما هو في عموم الأجنحة العسكرية الأخرى للفصائل الفلسطينية كافة[3].

---

* قمة كامب ديفيد الثانية: هي القمة التي عقدت في منتجع كامب ديفيد في11 تموز عام 2000م وجمعت بين الرئيس الأمريكي حينها بيل كلينتون، رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود براك، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات، دامت لمدة اسبوعين من أجل ايجاد حل نهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقد فشلت القمة وإندلعت على أثر ذلك الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى). (انظر: كلايتون سويتشر: هذا ما جرى في مفاوضات كامب دايفيد الثانية، سفير فلسطين، تشرين الأول، 2010، http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1691).

[1] العبد الله، علي: **مواقف الأطراف من انتفاضة الأقصى**، مرجع سابق.

[2] بدوان، علي ونبيل السهيلي: **حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى**، ط1، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع، شباط 2006، ص74.

[3] المرجع السابق، ص74.

وانخرطت حركة فتح في الانتفاضة عبر المشاركة الفعالة، فهي التي تشكل العمود الفقري للسلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تعمل باستقلالية عنها وبتشابك وثيق معها في آن واحد، وهذا عزز دور الحركة بصفتها قوةً شعبية قادرة على تعبئة الشارع وقيادة المواجهات المسلحة ضد الجيش الإسرائيلي والمستعمرين كما عزز شعبية الرئيس ياسر عرفات[1].

وكانت كتائب شهداء الأقصى تعدُ الوليد الشرعي لحركة فتح، ولم تكن بالحالة الطارئة أو العابرة في الحركة ومشروعها الوطني داخل الساحة الفلسطينية، وعلى هذا الأساس اكتست كتائب الأقصى بالثوب الفتحاوي الفضفاض على المستويات كافة، التنظيمية والسياسية، وأسلوب الأداء العسكري المقاوم، ولم تكن حزباً مساوياً لفتح أو مناهضاً لها[2]، وتميزت عمليات الكتائب عند انطلاقتها بانتقاء أهداف محددة، وضرب القوات الإسرائيلية والمستوطنين عند الطرق الالتفافية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق إستراتيجية اعتمدتها حركة فتح، ولكن من الملاحظ أن الكتائب لم تلتزم دائماً بالسياسات المعلنة لحركة فتح، إذ كانت تستهدف المدنيين الإسرائيليين أحياناً، وفي العمق الإسرائيلي[3].

وكانت السلطة الفلسطينية وعلى رأسها ياسر عرفات، وبعض قيادات حركة فتح تدين العمليات التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين، بما في ذلك العمليات التي قامت بها كتائب الأقصى، مما أظهر وجود اختلافات داخل فتح في الموقف تجاه كتائب شهداء الأقصى، كما أن علاقة حركة فتح (التي تعتبر طرفاً أساسياً في اتفاق أوسلو) مع كتائب الأقصى متناقضة، وتصريحات قادة فتح أنفسهم تختلف إزاء هذه العلاقة، إذ كانت حركة فتح تدين بشكل علني العمليات التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين، في حين كان هناك دعم بشكل غير علني لكتائب شهداء الأقصى من قبل قيادات في حركة فتح أمثال:(ياسر عرفات، ومروان البرغوثي)[4].

---

[1] العبد الله، علي: **مواقف الأطراف من انتفاضة الأقصى**، مرجع سابق.

[2] بدوان، علي ونبيل السهيلي: **حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى**، مرجع سابق، ص 77.

[3] كتائب شهداء الأقصى، الجزيرة نت، المعرفة، 2004/10/03، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1EC6E20F-B298-40DB-8E36-B837223F62CC.htm

[4] **كتائب شهداء الأقصى**، مرجع سابق.

عملت كتائب شهداء الأقصى على إعادة تعريف هُوية حركة فتح التي دخلت في منعطفات كثيرة، أدت إلى ابتعادها عن هُويتها ومنطلقاتها الأساسية، سواء أكان ذلك لأسباب ذاتية أم موضوعية، متمثلة في التغيرات السياسية المحلية والإقليمية والدولية، وفي اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل، وانخراط الحركة في دهاليز المفاوضات والتسوية السلمية، كما أن كتائب شهداء الأقصى جاءت في مرحلة حرجة، بالنسبة لحركة فتح، التي لم تحقق ما كانت تصبوا إليه عبر تبنيها مرحلية الصراع والتوجه نحو خيار السلام بدل الكفاح المسلح، مما شكك في قدرة الحركة على العودة للكفاح المسلح من جديد.

إلا أنه وبسبب الالتزامات السياسية المترتبة على السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن خلفها حركة فتح، صاحبة خيار التوجه السلمي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبسبب غياب التخطيط والإستراتيجية الواضحة لكتائب شهداء الأقصى، على صعيد البناء التنظيمي أو الأهداف التكتيكية والإستراتيجية، أدى إلى انعكاسات سلبية على الكتائب، تمثلت في انتشار المجموعات المسلحة العشوائية، التي انحرفت كثيراً عن أهدافها التي انطلقت من أجلها.

كما أن سياسية الاحتواء التي انتهجتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع كتائب شهداء الأقصى (خاصة بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات)، وغياب القرار الفتحاوي، وعدم تبنيه موقفاً واضحاً من الكتائب، أدت إلى تلاشيها شيئاً فشيئاً، علماً بأن الكتائب قد أعادت ثقة الجماهير إلى حركة فتح في بداية الانتفاضة، ولكن الحركة لم تستثمر ذلك ودخلت في صراعات معها، أدت في كثير من الأحيان إلى الاشتباكات المسلحة، بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وكتائب شهداء الأقصى.

2.6.3 رحيل ياسر عرفات وتعمق الأزمة

شكل غياب ياسر عرفات، منعطفاً وتحولاً على المستوى الفلسطيني بشكل عام، وحركة فتح بشكل خاص، حيث ترك مجموعة من التحديات للقيادة الجديدة على صعيد السلطة الوطنية

الفلسطينية من ناحية، وعلى حركة فتح من ناحية أخرى، والتي تعاني من عددة أزمات، في ظل عدم وجود مؤسسة تعمل على المراجعات النقدية للمحطات المهمة في مسيرة الحركة[1].

وكان ياسر عرفات يمسك بأقطاب النفوذ في الساحة الفلسطينية، والمتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، وقيادة حركة فتح[2]، وقد كثرت التكهنات حول مصير الحركة بعد عرفات، إذ كان يتقن الجمع بين المتناقضات، فقد جمع بين المفاوضات والكفاح المسلح، وبين السلطة والثورة، وقاد حركة فتح ضمن كاريزما القائد، في ظل غياب أو تغييب الدور المؤسساتي للحركة[3].

وأضاف غياب ياسر عرفات أزمة جديدة إلى الأزمات التي تعاني منها حركة فتح، إذ إن رمزية ياسر عرفات وتفرده في القرارات المتعلقة بالحركة، جعل اللجنة المركزية والمجلس الثوري تفقد دورها الأساسي[4]، وذلك بعد إعادة ترتيب التحالفات والمواقف داخلها، بناءً على مواقف سياسية، تمثلت في رفض بعض أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري اتفاق أوسلو، أو لاعتبارات متعلقة بالصراعات الداخلية ومراكز القوى.

عمق غياب ياسر عرفات الأزمة التي تعاني منها حركة فتح، إذ قاد ياسر عرفات الحركة – خاصة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية – بوسائل وأساليب متعددة، فبكاريزما القائد تارةً، وبالسيطرة والتحكم في المال والسلطة تارةً أخرى، وبذلك أوجد قائداً قوياً ومؤسسة ضعيفة.

كما أن الكثير من مراكز القوى والنفوذ داخل حركة فتح، التي تشكلت بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، إما لأسباب سياسية ووطنية وإما لامتيازات ومنافع شخصية، كانت لا

---

[1] القضية الفلسطينية ما بعد عرفات: حلقة نقاش، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2004/11/27، http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Discuss/IndexAr-06.html.

[2] المرجع السابق.

[3] الزعاترة، ياسر: فتح بعد عرفات، حركة تحرير أم حزب سلطة، الجزيرة نت، المعرفة، 2005/01/06، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/21468D3D-669C-4C34-ADE4-FC6BF6FE372D.htm

[4] كيالي، ماجد: مستقبل حركة فتح، قناة العالم الفضائية، 2009/3/4، http://www.alalam.ir/site/mokhtarat/tahtalremad/tahtalremad115.htm.

تتجاوز رمزية ياسر عرفات، لكن بعد غياب عرفات، أصبحت الصراعات تتعمق بين تلك المراكز في ظل غياب مؤسسة فتحاوية متماسكة، وعدم القدرة على إيجاد قيادة تقوم مقام ياسر عرفات.

ويضاف إلى ذلك أن حركة فتح وصلت إلى مستوى واضح من الضعف والترهل في البناء التنظيمي، تمثل في كون اللجنة المركزية والمجلس الثوري، جزءاً وسبباً أساسياً في أزمة الحركة، بدل أن تكونان المؤسستان اللتان تعالجان تلك المشاكل والأزمات، وذلك ضمن بنود النظام الداخلي للحركة.

3.6.3 انعقاد المؤتمر العام السادس لحركة فتح

عقد المؤتمر السادس لحركة فتح – في الرابع من أغسطس/ آب من العام (2009)–، في بيت لحم، بحضور نحو 2300 عضواً، يمثلون أقاليم الداخل والخارج، وأعضاء المجلس الثوري واللجنة المركزية، وأعضاء النقابات، وأعضاء المجلس التشريعي، إضافة إلى كوادر السلطة الوطنية الفلسطينية، وممثلين للعسكريين العاملين والمتقاعدين، والأسرى والمحررين، فيما منعت حركة حماس نحو أربعمائة من أعضاء المؤتمر من مغادرة قطاع غزة لحضور فعالياته – مشترطة الإفراج عن معتقليها لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية – إضافة إلى ممثلين للسفراء والمحافظات، (محافظي الضفة الغربية وقطاع غزة) وممثلين للمرأة والشبيبة الفتحاوية[*1]، وشارك في المؤتمر نحو 1000 شخصية من السفراء وممثلي الهيئات والفصائل والأحزاب المحلية والدولية، وعدد كبير من الصحفيين والإعلاميين يمثلون مؤسسات

---

[*] أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح في المؤتمر العام السادس: محمود عباس، محمد غنيم، محمود العالول، مروان البرغوثي، ناصر القدوة، سليم الزعنون، جبريل الرجوب، توفيق الطيراوي، صائب عريقات، عثمان أبو غربية، محمد دحلان، محمد المدني، جمال محيسن، حسين الشيخ، عزام الأحمد، سلطان أبو العنين، الطيب عبد الرحيم، عباس زكي، نبيل شعث، محمد اشتية، نبيل أبو ردينة(إضافة)، زكريا الآغا(إضافة)، صخر بسيسو(إضافة). آمال حمد (تم إضافتها بقرار من اللجنة المركزية بدل عضو اللجنة المركزية محمد دحلان بتاريخ 2012/2/20).(انظر: أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مفوضية الإعلام والثقافة، 2012/12/29، http://www.fatehmedia.ps/page-100.html).

[1] المؤتمر السادس لحركة فتح، الجزيرة نت، 04/ 80/ 2009، http://www.aljazeera.net/coverage/pages/a3f8a313-67f2-4689-830e-ced58d8562b7

صحفية دولية وعربية ومحلية[1] وسيذكر الباحث أبرز قرارات المؤتمر العام السادس فيما يتعلق بموضوع الدراسة:[2*]

1- تحرير الوطن وإنهاء استيطانه والوصول إلى الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني " تحرير الوطن هو محور نضال حركة فتح، ويشمل ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو حق ثابت غير قابل للتصرف لا يسقط بالتقادم اعترف به وأكده المجتمع الدولي، وهو يشمل حقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس على الأرض الفلسطينية المحررة التي احتلتها اسرائيل بعد الرابع من حزيران (1967)، وحق لاجئيه في العودة والتعويض، استناداً الى ميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة رقم (194)، ويتركز في الأجل المنظور في التصدي للاستيطان وتهويد القدس والحصار المفروض على بلادنا والاحتلال لمدننا وقرانا بهدف إنهائها جميعاً كخطوة على درب تحقيق الأهداف الإستراتيجية ".

2- حق الشعب الفلسطيني في ممارسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال المسلح لأرضه، ويبقى حقاً ثابتاً أكدته الشرائع والقانون الدولي، وأن اختيار أسلوب الكفاح في الزمان والمكان يعتمد على القدرات الذاتية والجماهيرية، وعلى الأوضاع الداخلية والخارجية، وحساب معادلات القوى وضرورات الحفاظ على الحركة، وعلى قدرة الشعب على الثورة والصمود، والاستمرار في الكفاح.

3- حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة المشروعة بكافة الأشكال، وأن التناقض الرئيس مع الاحتلال، والمفاوضات ليست إلى الأبد، واستئنافها يجب أن يحدث بعد توفير متطلبات وشروط حدوثها.

---

[1] **المؤتمر السادس لحركة فتح**، مرجع سابق.

[2] حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **البرنامج السياسي المقر من المؤتمر العام السادس للحركة**، رام الله، مطبعة كلية الشهيد أبو جهاد، آب 2009، ص. ص12 – 17.

[*] للمزيد من الإطلاع حول البرنامج السياسي المقر في المؤتمر العام السادس لحركة فتح انظر الملحق رقم (1).

4- التأكيد على الشخصية الوطنية المستقلة وتثبيت الهُوية الفلسطينية ورفض إعادة التـــوطين في الأقطار العربية المجاورة " ارتكزت إستراتيجية حركة فتح على الشـــعب الفلســـطيني ونضاله، وأنه لا بديل له عن وطنه، ولذلك فقد بذلت الحركة جهودها في كل الميادين لتأكيد الشخصية الوطنية المستقلة، ولتثبيت الهُوية الفلسطينية، هذه الهُوية هي مرتكز حقنـــا فـــي بلادنا، ورفضنا إعادة التوطين في الأقطار العربية المجاورة، أو في أي وطن بديل، وترى الحركة أن تأكيد الشخصية الوطنية يتطلب الاهتمام بالانتماء للجماهير والوطن والمكونات الاجتماعية الأساسية، والانتماء الى الهُوية الفلسطينية هو جزء لا يتجزأ من الانتماء للدائرة الحضارية العربية الإسلامية ".

5- التأكيد على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وأن الدم الفلسطيني خط أحمر وإراقتـــه جريمـــة وخطيئة وإن فتح ناضلت من أجل وحدانية التمثيل السياسي للشعب الفلســـطيني" الشـــعب العربي الفلسطيني وحدة واحدة داخل الوطن، في الضفة وقلبها القدس، وفي القطاع، وخلف الخط الأخضر، وخارجه في الشتات".

جاء انعقاد المؤتمر العام السادس لحركة فتح بعد ما يقارب عشرين عاماً مـــن انعقـــاد المؤتمر العام الخامس للحركة، في ظل عدد كبير من التحولات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى التحولات الداخلية للحركة، فلأول مرة منذ انطلاقتها، تعقد حركة فتح مؤتمرهـــا العـــام داخـــل الأراضي الفلسطينية، بشكل علني وحضور إعلامي كبير، كما أن توقيت عقد المؤتمر جاء بعد صراع طويل داخل أطر وهياكل الحركة، سواء حول البناء التنظيمي والخطاب السياســـي، أو صراع المصالح والامتيازات داخل الحركة، بالإضافة إلى أزمة المفاوضات واندلاع انتفاضـــة الأقصى، والانقسام الفلسطيني الداخلي وغياب ياسر عرفات.

وقد جاءت قرارات المؤتمر لتؤكد التحول في هُوية حركة فتح واستراتيجيتها من تحرير كافة الأراضي الفلسطينية وإنهاء الاحتلال إلى تحرير الأراضي الفلسطينية التي احتلـــت عـــام 1967، إضافة إلى الغموض في خيار الكفاح المسلح واعتباره أحد الخيارات التي يحددها المكان والزمان المناسبين بعد أن كان الخيار الوحيد لإنهاء الإحتلال والقضاء على الصهيونية بمختلف

أشكالها، وسيناقش الباحث نتائج المؤتمر العام السادس لحركة فتح وأثرها على هُوية الحركة بشكل مفصل في الفصل الرابع من الدراسة.

7.3 الخلاصة

إن دخول حركة فتح في منظمة التحرير الفلسطينية، فيما سمي بتثوير المنظمة، أكسب الحركة إطاراً سياسياً معترفاً به عربياً ودولياً، لكن ذلك كان بداية التحول في هُوية الحركة، بإدخال العمل السياسي والدبلوماسي إلى جانب الكفاح المسلح من خلال مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، كما أن تبني الحركة برنامج النقاط العشرة (البرنامج المرحلي) في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فيما سمي بالخط الواقعي داخل قيادة حركة فتح، كان بمثابة اعتراف ضمني بإسرائيل، من خلال الاعتراف بقراري الأمم المتحدة 242 و 338، وبالرغم من تأكيدات الحركة على التمسك بخيار الكفاح المسلح، إلا أن ذلك اعتبر تحولاً استراتيجياً وبداية أزمة في هُوية الحركة، مما انعكس سلباً على الخطاب السياسي، وتماسك البناء التنظيمي للحركة، وأنتج مجموعة من الآراء المتباينة، توجت بعدد من الانشقاقات، تعبيراً عن رفض التوجهات للحلول السلمية مع إسرائيل والتفرد في اتخاذ القرار داخل الأطر القيادية للحركة، إضافة إلى الانحراف الكبير لحركة فتح عن الأهداف والمبادئ التي انطلقت من أجلها، خاصة وأن الحركة انطلقت لتحرير الأراضي التي احتلت عام (1948)، وقبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويمكن القول: إن أزمة الهُوية لدى حركة فتح قد تفاقمت بعد التوقيع على اتفاق مدريد، ثم اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، وأصبحت الحركة (التي تأسست من أجل تحرير كامل التراب الفلسطيني، بالكفاح المسلح خياراً استراتيجياً ووحيداً)، قد أسقطت أهم أسباب وجودها، مما أدى إلى انقسام قيادات الحركة بين مؤيد ومعارض للاتفاق، وذلك لغياب إيديولوجية محددة تجمع أبناء الحركة، ذوي الخلفيات الفكرية والتوجهات الأيديولوجية المتعددة، الذين اجتمعوا على هدف تحرير فلسطين، كما عملت الحركة على بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، على حساب بناء هياكل الحركة وإصلاحها، وتفعيل أطرها، وصياغة برامج تعبوية، وخطابات سياسية

تراعي ظروف المرحلة الجديدة، إضافة إلى تغيب الهياكل التنظيمية داخل الحركة، والاحتكام إلى كاريزما القائد الرمز التي تمثلت بياسر عرفات، أدى إلى ترهل تنظيمي، وأزمة في البرنامج والخطاب السياسي، إنعكس على هُوية أبناء وكوادر الحركة.

كما أن تحول حركة فتح من الكفاح المسلح إلى خيار التسوية السلمية دون تحقيق أهدافها، أدى إلى تراجع شعبية الحركة في الشارع الفلسطيني، فقد تحولت من حركة مقاومة إلى حزب للسلطة، في سابقة غير معهودة لحركات التحرر الوطني، الأمر الذي زاد من رصيد الحركات المعارضة (خاصة حركة حماس) التي كان فعلها العسكري يتصاعد خلال السنوات التي تلت توقيع اتفاق أوسلو، واستمر ذلك حتى اندلاع انتفاضة الأقصى التي شكلت محطة مهمة بالنسبة لحركة فتح، – بصفتها حركة تحرر وطني–، لكن الحركة لم تتبنَ الكفاح المسلح بشكل واضح لإعادة هُويتها وفق المبادئ والأهداف الأساسية التي انطلقت من أجلها، بل قيدت نفسها بالبرنامج السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، التي عملت على استثمار المقاومة الشعبية والمسلحة للضغط على إسرائيل والمجتمع الدولي لتحسين شروط التفاوض.

الفصل الرابع

أثر التحولات التي مرت بها حركة فتح على الإشكاليات والتحديات التي تواجهها الحركة

الفصل الرابع

أثر التحولات التي مرت بها حركة فتح على الإشكاليات والتحديات التي توجهها الحركة

1.4 مقدمة

إن فتح الفكرة لم تستقطب أبناء الحركة المنتمين، بالمفهوم التنظيمي خلال العقدين الأولين من انطلاقتها، بل استقطبت عدداً كبيراً من أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، والانتماء لفكرة فتح كان يعني الإيمان بضرورة تحرير فلسطين من البحر إلى النهر وهزيمة المشروع الصهيوني، كما كان يقوم على الثقة بالقائمين على الحركة، وبسلوكهم ونهجهم النضالي، وبعدالة القضية الفلسطينية[1]، حيث عَبَّرَت هُوية حركة فتح عن مطالب الشعب الفلسطيني بضرورة إنهاء المشروع الصهيوني، وهذه الهُوية عَبَّرَتْ عنها الحركة في منطلقاتها وأهدافها ومبادئها[2].

وانضم إلى حركة فتح العديد من المجموعات الفلسطينية المسلحة، فسارت الحركة خطوات متسارعة، وأمسكت بزمام العمل الفلسطيني المسلح، ومنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال برنامج العمل الفدائي المقاوم، الذي أطلقته الحركة وجناحها العسكري (قوات العاصفة)[3].

إن التحولات التي مرت بها حركة فتح – خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو وانتقال قيادة وكوادر الحركة إلى الداخل – أفرزت عدداً من الإشكاليات والتحديات وبرزت أكثر من مدرسة سواء في طرق التفكير أو أساليب العمل والتعاطي مع التطورات السياسية المتلاحقة[4]، انعكست

---

[1] أبراش، إبراهيم: فتح الفكرة وفتح التنظيم. الحوار المتمدن. 1782/ 2007/01/01. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=84819

[2] خلف، سميح: حركة فتح بين الارستقراطية والديماغوجية والبرنامج الوطني، دنيا الرأي، 2007/01/08، http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/01/08/70225.html.

[3] بدوان، علي: فتح في الذكرى ال43 لانطلاقتها المسلحة، الجزيرة نت، المعرفة، 2008/01/02، http://aljazeera.net/opinions/pages/d776cb54-81e1-4ce2-9a74-e9187596d4a2.

[4] أبو بكر، بكر: ما العمل؟ في الخروج من الأزمة الفكرية التنظيمية،2014/2/1، http://www.bakerabubaker.info/index.php?action=show&pageID=56.

لاحقاً على هُوية الحركة، خصوصاً مع التعقيدات التي كانت وما زالت سمة أساسية من سمات الحالة الفلسطينية، في ظل التوزيع الفلسطيني بين الداخل والشتات، فضلاً عن التنوع السياسي والأيدولوجي في فسيفساء الخريطة الفتحاوية[1].

إن التحولات الفكرية والسياسية التي مرت بها حركة فتح خلال مسيرتها الطويلة، أوجدت أزمة في هُوية الحركة تمثلت في العديد من المظاهر، منها ما يمكن رده لأسباب موضوعية تمثلت في البيئة العامة التي باتت تواجه أغلب حركات التحرر في العالم، بناءً على المتغيرات في بنية النظام الدولي، وصعوبة إعادة تكييف أوضاع هذه الحركات ومنطلقاتها ومفاهيمها وشعاراتها وأساليبها مع الوضع العالمي الجديد، الذي انعكس على مناطق عديدة من العالم، وعلى القضية الفلسطينية بشكل مباشر، ولأسباب ذاتية تمثلت بعدم تطوير الحركة لمفاهيمها وبرنامجها السياسي وبنائها التنظيمي، بما يسمح باستيعاب التحولات التي مرت بها الحركة منذ تبني البرنامج المرحلي وحتى توقيع اتفاق أوسلو وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث لم تشهد الحركة نمو تيار فكري سياسي يعالج إشكالياتها وأزماتها بل اقتصر الأمر على تحويل الحركة إلى ما يشبه الحزب الحاكم، وهو ما زاد من تعقيد الأزمة لدى الحركة[2].

بعد دخول حركة فتح في منظمة التحرير الفلسطينية عام (1968)، وسيطرتها على قيادة ومؤسسات المنظمة، تداخل عمل المنظمة والحركة، وأصبح ما يصدر عن المنظمة يمثل حركة فتح، وما يصدر عن حركة فتح يمثل المنظمة، وذابت قوات العاصفة (الجناح العسكري لحركة فتح)، في جيش التحرير الفلسطيني، فيما تسلم عدد كبير من قيادات وكوادر الحركة مراكز ومهمات في المنظمة، مما خلق نوع من الالتباس لدى كوادر وقواعد الحركة، وتكررت تلك الهجرة لقيادات وكوادر حركة فتح بعد توقيع اتفاق أوسلو، وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث انتقل عدد كبير من قيادات وكوادر الحركة السياسيين للعمل في مؤسسات السلطة الوطنية

---

[1] بدوان، علي: **فتح في الذكرى ال43 لانطلاقتها المسلحة**، مرجع سابق.

[2] غطاس، سمير: ماذا يجري داخل حركة فتح، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ملف الأهرام الإستراتيجي http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E3.HTM،2001/01/01

الفلسطينية، (الوزارات، والمجلس التشريعي الفلسطيني، والهيئات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية)، بالإضافة إلى انخراط الكوادر العسكرية للحركة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مما أفرغ حركة فتح من كوادرها السياسية والتنظيمية والعسكرية، وغُيّبت المؤسسات الفتحاوية عن الساحة السياسية لصالح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

ويعترف عدد كبير من قيادات وكوادر حركة فتح بوجود أزمة داخل الحركة، تتمثل في غياب دور المؤسسات القيادية، (اللجنة المركزية والمجلس الثوري) وغياب البرنامج السياسي، والترهل في البناء التنظيمي[1] بدأت جذروها إثر انخراط الحركة في المسيرة السلمية، بظهور عدد من الصراعات الفكرية والسياسية والتنظيمية داخل الحركة[2] أدت إلى ترهل أطر الحركة التنظيمية، وتَغَيُّر جوهري في برنامج الحركة وسلوكها ما بين عقد المؤتمرين الخامس والسادس، والتي امتدت حوالي عشرين عاماً.

2.4 أسباب الإشكاليات والتحديات داخل حركة فتح

إن عملية البحث في الأسباب الكامنة وراء الأزمات والإشكاليات التي تعاني منها حركة فتح، تتطلب دراسة مجموعة من العوامل التي أدت إلى تلك الأزمات والإشكاليات، حيث ارتبطت تلك الأزمات بمجموعة من الأسباب وهي:

1.2.4 التحول في عناصر هُوية الحركة

شكل التحول في عناصر الهُوية لدى حركة فتح، بدءاً بتبني الحركة للبرنامج المرحلي لإقامة سلطة وطنية فلسطينية مقاتلة على أي قطعة محررة من أرض فلسطين، ثم السير في طريق المفاوضات لإقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت عام (1967)، كبديل عن تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني والقضاء على المشروع الصهيوني الاستعماري، من

[1] دراغمة، محمد: حركة فتح في أزمة فهل من طريق للخلاص،2004/1/16، http://alarabnews.com/alshaab/GIF/16-01-2004/a16.htm.

[2] حركة فتح، (دراسة للكوادر): فتح ديمومة الثورة والعاصفة شعلة الكفاح المسلح،2010/1/20، http://fateh1.ahlamontada.net/t25-topic.

خلال الكفاح المسلح كخيار استراتيجي ووحيد، أهم أسباب أزمات حركة فتح، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تمثلت بعدة مظاهر كأزمة القيادة والبنية الفكرية إضافة إلى أزمة البرنامج والخطاب السياسي وأزمة البناء التنظيمي.

أصبحت حركة فتح لا تمثل المشروع الأساسي للحركة، حيث أنها دخلت في مسار قد وضعها موضع النقيض مع تاريخها[1]، بتحول أهدافها من تحرير كافة الأراضي الفلسطينية، إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على الأراضي الفلسطينية التي احتلت في حزيران يونيو من العام (1967)، وتحول أدواتها من الكفاح المسلح كخيار استراتيجي ووحيد إلى خيار التسوية السلمية المتمثلة في المفاوضات لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والاعتراف بإسرائيل مقابل اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران(1967).

كما أن حركة فتح لم تستطع الفصل بين كونها حركة تحرر وطني، وبين السلطة الوطنية الفلسطينية (كمشروع انتقالي نحو إقامة الدولة الفلسطينية)، بل على العكس أصبحت فتح السلطة، والسلطة فتح، حيث نجد أن معظم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، هي مؤسسات فتحاوية، ما عدا بعض الحضور البروتوكولي للفصائل الأخرى (الموافقة على اتفاق أوسلو)[2]، مما أفقد الحركة أحد أهم عناصر هُويتها كحركة تحرر وطني تحولت إلى سلطة قبل انجاز مشروع التحرير مما ساهم في تعزيز أزمة الهُوية لدى حركة فتح.

2.2.4 غياب الديمقراطية

الديمقراطية داخل حركة فتح غائبة أو مغيبة – بقصد أو بدون قصد –، وهذا الغياب أو التغييب يدفع باتجاه مزيد من عدم الرضا، وانفصال ما بين القواعد ورأس الهرم التنظيمي، والتي تدعو إلى الإصلاح والتغيير والتجديد داخل الحركة، كما أن سياسة التعيينات التي

[1] الحسن، بلال: حركة فتح من الثورة الى السلطة، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج في العمق، 2010/01/27، http://www.aljazeera.net/programs/pages/06dd7eca-62c9-4604-a507-d7f9241a5a45.

[2] نصر الله، تيسير: حركة فتح بين التيارات المختلفة والبعد الفكري، الجزيرة نت، المعرفة،2004/04/26، http://www.aljazeera.net/opinions/pages/1e85b493-4cac-4da5-b2a4-a64a1977e888.

أصبحت نهجاً داخل حركة فتح، ساهمت في تعزيز غياب الديمقراطية، حيث طالت هذه التعيينات كل المستويات التنظيمية، كتعيين أعضاء جدد في اللجنة المركزية والمجلس الثوري ولجان الأقاليم والمكاتب الحركية، وهذه التعيينات لم تتم على أسس موضوعية، كالمرتبة التنظيمية، ومدى الرضا من القواعد، والإخلاص، والكفاءة، والمقدرة التنظيمية، لكنها تمت وفق تقاسم بين مراكز القوى داخل الحركة (قطاع غزة، والضفة الغربية، والمجلس الثوري، واللجنة المركزية، والعائدون، والمقيمون، وما بين جيل الشباب والجيل القديم) [1].

ويرى قدورة فارس [قيادي في حركة فتح] بأن الأزمة داخل حركة فتح سببها المؤسسات القيادية للحركة (اللجنة المركزية والمجلس الثوري)، قائلاً: " اللجنة المركزية اختطفت الشرعية واحتجزتها، وأعضاؤها أصبحوا لا يهتمون سوى بمصالحهم الشخصية، مطمئنيين إلى عدم وجود محطة تحاسبهم "[2].

إن تأخر انعقاد المؤتمر العام السادس لحركة فتح، لأسباب متعددة سيتم التطرق إليها لاحقاً، ومرور حوالي عشرين عاماً بين المؤتمرين (الخامس والسادس)، أدى إلى تقادم المؤسسات السياسية والتنظيمية للحركة، وتآكل شرعيتها، نتيجة لغياب وتعطيل الحياة الديمقراطية داخل أطر الحركة المختلفة، كما أن غياب المركزية الديمقراطية كأحد عناصر الهُوية لدى حركة فتح في ظل التحولات الفكرية والسياسية الكبيرة التي مرت بها الحركة، لأسباب موضوعية، تمثلت بخروج حركة فتح من لبنان والأردن (ما يعرف بدول الطوق)، وقيود الأنظمة العربية وانهيار الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى عوامل ذاتية، تمثلت بوجود حركة فتح خارج الأراضي الفلسطينية، وتعمل في ظروف غاية في التعقيد، والشعب الفلسطيني مُقَسَمْ بين الاحتلال والشتات، ساهم في تعزيز الأزمة لدى حركة فتح.

---

[1] محمد علي، صليبي: **البعد الإسلامي في حركة فتح بين الجذور والواقع**، مؤتمر فتح الواقع والتحديات، رام الله، 2007، ص7.

[2] دراغمة، محمد: **حركة فتح في أزمة فهل من طريق للخلاص**، مرجع سابق.

3.2.4 غياب المراجعة النقدية

أبدى الرئيس الراحل ياسر عرفات وقيادة حركة فتح اهتماماً كبيراً بالوضع السياسي، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل، على حساب الإهتمام بالوضع التنظيمي لحركة فتح، حيث أن ياسر عرفات كان يمسك بمختلف الخيوط السياسية والتنظيمية والعسكرية والمالية، لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة والوطنية الفلسطينية وحركة فتح، ولم يقم بتفويض لجان للقيام بمراجعة نقدية لمسيرة الحركة، في ظل التحولات الكبيرة في عناصر هُوية الحركة بعد توقيع اتفاق أوسلو، بل كان يعالج مختلف القضايا بكاريزما القائد والشرعية التاريخية، إضافة إلى المخصصات المالية والمناصب السياسية والإدارية داخل مؤسسات السلطة، والتي كانت جزءاً من سياسة الاحتواء لمراكز القوى المتعددة والمتصارعة داخل حركة فتح.

ويري حاتم عبد القادر[عضو اللجنة الحركية العليا لحركة فتح] : إَن من أسباب الأزمة داخل حركة فتح، غياب التنظيم وغياب الرؤيا، وأن الاهتمام بالجانب السياسي على حساب الجانب التنظيمي قد عمقَ من الأزمة، حيث تحولت مؤسسات الحركة إلى مؤسسات قيادية وانفصلت عن الأطر الميدانية[1].

لم تقم حركة فتح بمراجعة حقيقية، تتبعها خطوات وقرارات حاسمة نحو الإصلاح الداخلي للحركة، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو والتحول الكبير في عناصر الهُوية لدى الحركة، بل كانت هناك محاولات عفوية، لم ترتق لمرتبة الفعل الحقيقي؛ لأَن الحديث عن خطوات عملية لمعالجة الأزمة، تظهر التحالفات والتجاذبات والصراعات والمصالح التي تفشل أي جهد حقيقي للتغير[2]، مما فاقم الأزمات والإشكاليات لدى حركة فتح والتي تمثلت في عدة مظاهر.

3.4 مظاهر الإشكاليات والتحديات داخل حركة فتح

إن عوامل قوة حركة فتح أثناء مرحلة الكفاح المسلح (المد الثوري) تحولت إلى عوامل ضعف أثناء مرحلة الجزر (تبني خيار المفاوضات والتسوية السلمية) فحركة فتح ليس لها

[1] دراغمة، محمد: **حركة فتح في أزمة فهل من طريق للخلاص**، مرجع سابق.

[2] نصر الله، تيسير: **حركة فتح بين التيارات المختلفة والبعد الفكري**، مرجع سابق.

أيديولوجيا، إنما هي حركة وطنية يستطيع كل من يؤمن بأهدافها أن يصبح عضواً فيها، وهو عامل قوة جعل الحركة واسعة الانتشار بين مختلف أطياف الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى تعاطف شعبي عربي وأممي من قبل حركات التحرر في العالم، غير أن عوامل القوة هذه تحولت إلى أحد أسباب أزمة حركة فتح في مرحلة الانحصار؛ حيث فقدت الحركة أهم أسباب وجودها، وعانت عدداً من الأزمات التي انعكست على واقع الحركة، وقد تمثلت مظاهر الأزمات والإشكاليات داخل حركة فتح، بأزمة في القيادة، والبنية الفكرية، وضعف البرنامج والخطاب السياسي، بالإضافة إلى الترهل في البناء التنظيمي.

1.3.4 أزمة القيادة

تعرض الهرم القيادي لحركة فتح لغياب أو تغييب عدد كبير من القادة التاريخيين، سواء باغتيال معظم رموز القيادة التاريخية للحركة – خلال الصراع مع الكيان الصهيوني – [1] عبر مسيرة الحركة الطويلة، أمثال: (خالد الحسن، وأبو يوسف النجار، وأبو علي إياد، وكمال عدوان)، فضلاً عن الغياب الفادح للقادة (خليل الوزير، وصلاح خلف)، وأخيراً لياسر عرفات، مما أدى إلى تلاشي التيارات السياسية المتفاعلة داخل الحركة، وتعاظم واستفحال ظاهرة القيادة الفردية (المرحلة العرفاتية)، إضافة إلى التحولات في عناصر الهُوية لدى الحركة ودخولها في المسيرة السلمية، كما فرضت تلك الظروف تصدير الجيل الثاني لقيادة الحركة – أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري للمؤتمر العام الخامس – بسجل تاريخي ومستوى أداء قيادي متواضع مقارنة مع الجيل المؤسس، حيث لم يحز هذا الجيل على الثقة وربما المشروعية في نظر قطاعات واسعة من قيادات وكوادر الحركة، إضافة إلى دخول الجيل الثالث في قيادة الحركة، ومعظمه من أبناء الداخل – الأراضي المحتلة عام (1967)– وتكمن مشكلة هذا الجيل، أنهم أبناء جيل واحد متقاربون في العمر، وفي التجربة النضالية، ولذا أصبحت علاقات التنافس

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مكتب التعبئة والتنظيم (قطاع غزة)، الدائرة التنظيمية: فتح وحماس التراجع والصعود – الأسباب والخلفيات، المركز الفلسطيني للإعلام،2014/02/17، http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2005/hamas_fateh.htm.

أكبر من علاقات التعاون والتنسيق والانتظام في إطار قيادي موحد، وقد أدى ذلك إلى خلق مراكز قوى داخل الحركة لخدمة الصراع على السلطة [1].

اتسمت مرحلة الكفاح المسلح لحركة فتح في مراحلها الأولى بالسرية والإنضباط والتراتبية التنظيمية، ومع اتساع مرحلة الكفاح المسلح (بعد معركة الكرامة) وانتشار قواعد الحركة في عدد من دول الطوق، وما تلا مرحلة الوجود في لبنان، وظهور بوادر التحول للبرنامج المرحلي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ظهرت بعض الخلافات والتجاوزات التنظيمية، وصلت في بعض الأحيان إلى انشقاقات في أطر الحركة السياسية والعسكرية، لكن رغم ذلك ظلت الحركة متماسكة، واستطاعت تجاوز تلك الأزمات، مع بقاء التباين في وجهات النظر حول عدد من القضايا، وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وتحول العمل من الكفاح المسلح إلى العمل الجماهيري الشعبي، والذي شارك فيه عدد كبير من أبناء الحركة خاصة من أبناء الداخل مما أكسبهم شرعية "نضالية" تساوت مع شرعية قيادات الحركة من الصف الأول، في ظل انكفاء تلك القيادات نحو البحث عن حلول سلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، على حساب الكفاح المسلح باعتباره خيار استراتيجي ووحيد لتحرير كافة الأراضي الفلسطينية، مما ساهم في ظهور مراكز قوى جديدة داخل الحركة، في ظل غياب المركزية الديمقراطية كأحد عناصر الهُوية لدى حركة فتح.

2.3.4 أزمة البنية الفكرية

تتكون الأزمات البنيوية عادة من أزمات مركبة ذات أبعاد متعددة، هي في الأساس حالة من الاستعصاء في تحقيق الأهداف، ناتجة عن خلل في الاستراتيجيات والخطط والبرامج، أو عدم تطويرها لإمكانياتها وفقاً لمتغيرات واحتياجات الواقع، وعدم ملاءمة الهيكل التنظيمي، وكفاءته في أداء وظيفته المنظمة، وقد تتعرض الفكرة إلى الانحراف عن الغايات، ويمكن تصويبها ما دامت الفكرة تحافظ على سلامتها، حتى وإن انهار الهيكل التنظيمي في ظروف

[1] حمزة، محمد: أزمة فتح.. سقوط "الحركة" في قفص "السلطة"،2004/01/01، http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/84318-2004-01-01%2014-18-07.html

محددة بفعل الضغوطات، تبقى إمكانية إعادة بنائه، أما عندما تنهار الفكرة فلا جدوى للهيكل التنظيمي مهما كان صلباً وسليماً، الأمر الذي يتطلب دائما تقييم المسار، والحفاظ على الفكرة في خدمة الغاية المحددة[1].

ومن المعروف أن أي تنظيم أو حزب سياسي أو حركة تحرر، تتكون من فكرة تحاكي طموحات الجماهير وتلبي رغباتهم، ولتفعيل تلك الفكرة لا بد من وجود هيكل ينظم الأعضاء، وينفذ السياسات، ويوْجِد الوسائل والأساليب التي تحقق تلك الفكرة، وبوجود هيكل تنظيمي وغياب الفكرة، يتحول التنظيم إلى تجمع مصالح سرعان ما يتفكك ويتلاشى، وإن وجدت الفكرة وغاب الهيكل التنظيمي، تبقى الفكرة بين دفات الكتب والنظريات وفي أدراج المكاتب، فالماركسية ظهرت عام (1848)، على يد الفيلسوف الألماني كارل ماركس، ولكن بقيت نظرية فلسفية لعدم وجود هيكل تنظيمي يترجم تلك النظرية إلى واقع سياسي، وبعد الثورة البلشفية في روسيا عام (1917)، وتبني فلاديمير لينين للنظرية الاشتراكية، أصبحت نظرية عالمية، قَسَمَتْ العالم إلى اشتراكي ورأسمالي لأكثر من سبعين عاماً.

كانت الساحة العربية والفلسطينية تعج بالحركات والأحزاب السياسية – قبل ظهور حركة فتح– ذات التوجهات والأيديولوجيات المتعددة، (حزب التحرير، والإخوان المسلمين، والحزب الشيوعي، والأحزاب القومية)، حيث رأت الأحزاب القومية، أن جوهر الصراع العربي هو مع الاستعمار، وأن الوحدة العربية هي طريق التحرير، كما نظر حزب التحرير إلى أن إقامة الخلافة الإسلامية هي طريق تحرير فلسطين، فيما كانت جماعة الإخوان المسلمين، حزب أممي تتبنى فكر الدعوة والإصلاح في سبيل إقامة دولة إسلامية، أما الحزب الشيوعي فقد كان يعبر عن فكر وسياسة الاتحاد السوفيتي، وجاءت حركة فتح في تلك الظروف المعقدة والمتشابكة، كحركة وطنية فلسطينية، رأت في القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي وأن تحرير فلسطين هي طريق الوحدة العربية.

[1] غنيم، أحمد: **حركة فتح حالة نهوض أم أزمة وجود**، صحيفة القدس، القدس. 14/219 آب 2012. ص 18.

لم تختلف حركة فتح مع الماركسيين أو القوميين أو البعثيين أو الإسلاميين حول أطروحاتهم الفكرية والأيديولوجية، أو لم تقف طويلاً عند هذا الاختلاف، لكنها تميزت بالرؤية القطرية في إطار قومي شامل، على اعتبار أنها رؤية واقعية وثورية، فهي واقعية؛ لأنها وحدها القادرة على التقاط الخصوصية القطرية للقضية الفلسطينية، وهي ثورية؛ لأنها تمنح أصحابها العقلانية اللازمة عند وضعها موضع التنفيذ، وهذا ما ميز منهج حركة فتح منذ إنطلاقتها في قيادة النضال الفلسطيني[1]، إلا أن حركة فتح لم توضح بشكل جلي الأسس الفكرية والأيديولوجية التي تستند إليها في تحرير مواقفها، على الرغم من إشارات كثيرة، على علمانية الطرح والأفكار، وهذا يبقي حركة فتح مأزومة في التعبير عن ذاتها وهُويتها[2].

إن الخطاب والفكر الوطني اللذين مثلتهما حركة فتح، أديا إلى امتداد واسع للحركة في الشارع العربي والفلسطيني، وقد تعرضت الحركة خلال مسيرتها الطويلة، إلى تحديات مصيرية ووجودية أحياناً، لكنها حافظت على بقائها، وإن حَدَّ ذلك من قدرتها على تحقيق أهدافها، إلى أن جاءت التغيرات الدولية والإقليمية إثر حرب الخليج الثانية، ودفعت حركة فتح إلى واقع جديد استهدف تغيير مهمتها، والتي هي أبعد ما تكون عن مهمة التحرر الوطني، فقد تجاهلت حركة فتح بعد انخراطها في العملية السياسية (السلمية)، التحديات التي فرضتها تلك المرحلة، والتي تمثلت بتحول أحد أهم عناصر هُويتها كحركة تحرر وطني، الأمر الذي أدى إلى انحرافها عن أهدافها، مما أدخلها أزمة، وأفقدها المد الجماهيري الذي تمتعت به لسنوات طويلة[3].

مرت حركة فتح بالكثير من التحديات عبر مسيرتها الطويلة، ودُمِرَتْ هياكلها التنظيمية والعسكرية أكثر من مرة، (حرب أيلول عام (1970)، وإجتياح بيروت عام (1982)، وحرب المخيمات عام (1986)، إضافة إلى انشقاقات عامي (1974) و (1983))، لكنها تمكنت في كل مرة من استعادة قدرتها وبناء هياكلها التنظيمية من جديد، غير أن التحول في مبادئ وأهداف

---

[1] محيسن، تيسير: النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث"، دراسة بنيوية، http://www. sites.birzeit.edu/cds/arabic/research/2006/papers/2.doc.

[2] أبو الهيجاء، إبراهيم: مستقبل حركة فتح، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجة،2006/06/22، http://www.bahethcenter.net/search.php.

[3] غنيم، أحمد: **حركة فتح حالة نهوض أم أزمة وجود**، مرجع سابق،ص 18.

الحركة من الكفاح المسلح إلى خيار التسوية السلمية، وتغيير الأولويات النضالية، وعدم مواكبة الخطاب السياسي والبناء التنظيمي لتلك التحولات، أدى إلى أزمة في الهُوية، وأضعف هياكل الحركة التنظيمية، مما انعكس سلباً على كونها حركة تحرر وطني، كما لم يعد لهياكل الحركة العسكرية وجود حقيقي، وأصبحت الهياكل التنظيمية مفرغة من أهدافها التحررية وأدواتها النضالية.

كما أن طغيان الجانب السياسي، وغياب الإنتاج الفكري لدى حركة فتح توج بسلوك مرتبك لكثير من قياداتها التي تخرج عبر وسائل الإعلام للحديث بصورة ارتجالية وغير مدروسة، ساهمت في ارباك المواقف السياسية للحركة، فكل متحدث يعكس موقفاً خاصاً، حسب فهمه وليس وفقاً لفهم نابع من فكر وخطاب المؤسسات الحركية، إذ لم تستطع الحركة أن تحدث تنظيراً حقيقياً قادراً على الربط بين البنية الفكرية (الأهداف، المبادئ الإستراتيجية، الشعارات)، وبين الممارسة السياسية على أرض الواقع [1].

تعيش حركة فتح أزمة بنيوية فكرية بالغة الخطورة، فقد تحولت من الكفاح المسلح، كخيار استراتيجي، إلى خيار التسوية السلمية، وقيدت نفسها بالالتزامات الأمنية في إطار ما يعرف ب (التنسيق الأمني)، كما أن قدرة الحركة على المزاوجة (النسبية) بين خيار العمل السياسي التفاوضي، وخيار المقاومة والكفاح المسلح، الذي مورس في عهد ياسر عرفات، بأشكال وآليات متعددة، قد انعدم تماماً في عهد محمود عباس (رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس حركة فتح)، الذي تبنى الخيار السياسي التفاوضي كخيار استراتيجي[2].

إن جذور الأزمة الفكرية لحركة فتح بدأت منذ انطلاقتها، حيث قفزت الحركة عن قيود الفكر والأيدولوجيا التي اعتبرتها ثانوية مقارنة مع الهدف الإستراتيجي للحركة، وهو الكفاح

---

[1] نصر الله، تيسير: **حركة فتح بين التيارات المتلفة والبعد الفكري**، مرجع سابق.

[2] بسيسو، مؤمن: حركة فتح.. آمال الإصلاح يبددها إغفال التحديات، الجزيرة نت، المعرفة،2008/12/04، http://www.aljazeera.net/opinions/pages/a0d7281c-a869-4150-aa6f-0dace6df0aa1.

المسلح لتحرير كامل التراب الفلسطيني،(من البحر الى النهر)، فجاء الرعيل الأول، من خلفيات فكرية وأيديولوجية متنوعة (من الإسلامية إلى القومية واليسارية والبعثية)، وإن كان ذلك ميـزة ونقطة قوة تحسب لحركة فتح في مراحلها الأولى، إلا أنه سرعان ما انعكست تلـك الخلفيـات خلال مسيرة الحركة الطويلة، وأخذت أشكال إصطفافات مثل التيار اليميني واليسـاري داخـل الحركة – خاصة بعد تبني البرنامج المرحلي– والتي ما لبثت أن تحولت إلى انقسـامات فـي وجهات النظر، ثم إلى انشقاقات في مراحل لاحقة، كما أن توقيع اتفاق أوسلو قد عبر عن تلـك الإختلافات والتوجهات في قيادة الحركة، وتحولت إلى شرخ عمودي في الهرم القيادي للحركة، بين مؤيد للاتفاق ومعارض ورافض، مما خلق أزمة لدى قيادات وقواعد وأعضاء الحركة.

3.3.4 أزمة البرنامج والخطاب السياسي

إن لكل تنظيم أو حزب سياسي غايات وأهداف ومهام، وتتمثل غايات ومهـام حركـات التحرر الوطني، بإنجاز التحرير والاستقلال الوطني، ومن ثم بنـاء الدولـة الوطنيـة، (وفـق برنامجها السياسي)، ولقد حدد النظام الأساسي لحركة فتح، الغايات العليـا والمهـام الأساسـية للحركة، بإنجاز التحرر الوطني، من خلال الكفاح المسلح (العنف الثوري)، وذلك بعد تعريـف مفهوم الدولة الفلسطينية، ومكانتها في الخريطة القومية العربية، وعلاقتها بالكيـان الصـهيوني والعالم، في البنود الأول والثاني والسادس والثامن من مبادئ الحركة في نظامها الأساسي.

وانطلقت حركة فتح كحركة مقاومة مسلحة، ثم تبلور برنامجها إلى حركة تحرر وطني (1968)، كما تبنى المجلس الوطني برنامج النقاط العشرة (1974)، والذي اعتُبِرَ تحولاً كبيـراً في الخطاب والبرنامج السياسي لحركة فتح، وخلق ردود فعل متباينة بين مؤيد ومعارض، وفي عام (1988) تم إعلان وثيقة الاستقلال، تلا ذلك السير في لقاءات ومفاوضات سرية أوصـلت إلى توقيع إتفاق أوسلو، كما أن حركة فتح تحولت إلى سلطة قبل أن تنجز التحرير، وهذا عكس مسار حركات التحرر الوطني عبر التاريخ[1]، مما خلق أزمة في هُوية الحركة، حيـث دخلـت

[1] أبو فخر، صقر: حركة فتح من الثورة الى السلطة، قناة الجزيـرة الفضـائية، برنـامج فـي العمـق، 2010/01/27، http://www.aljazeera.net/programs/pages/06dd7eca-62c9-4604-a507-d7f9241a5a45.

حركة فتح في أزمة بين منطلقاتها الفكرية وبرنامجها السياسي من جهة وبين سلوكها وممارستها على أرض الواقع من جهة أخرى.

تميز الخطاب السياسي لحركة فتح بالمرونة، وعدم الالتزام بالنظريات الأيديولوجية، والإيمان بضرورة إخضاع أفكارها السياسية لمحكات الممارسة والتجربة، ورغم التحول في الخطاب السياسي لحركة فتح، فإن الحركة لم تضع الآليات والبرامج، ولم تبحث الخيارات الإستراتيجية، لتحقيق هذا الهدف[1]، مما أدى إلى أزمة في البرنامج والخطاب السياسي للحركة خلال تعثر المفاوضات والمسيرة السلمية، حيث دخلت حركة فتح مرحلة التسوية السياسية مع الجانب الإسرائيلي، بل وانفردت بقيادتها من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، التي اعتُبِرت المسؤولة عن تلك المفاوضات، إذ اعترفت المنظمة بدولة إسرائيل، لكن إسرائيل لم تعترف بدولة فلسطينية مستقلة، بل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، كما تعاطت حركة فتح (من خلال منظمة التحرير) مع الولايات المتحدة الأمريكية، كراعٍ وحيد لعملية السلام، بينما بقيت أدبيات حركة فتح، ونظامها الأساسي (الذي كتب قبل حوالي ثلاثين عاماً من مسيرة التسوية) لا يعترف بدولة إسرائيل، ويتبنى منهج الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، ويعتبر الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل ممثلة للإمبريالية العالمية، التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن عدم مواءمة الغايات مع التحولات التي مرت بها حركة فتح، خلال مسيرتها الطويلة، أدخل الحركة في أزمة حقيقية، ليست أزمة خطاب سياسي فقط، وإنما أزمة برنامج، وأوجدت فجوة كبيرة بين أداء الحركة وبين برنامجها السياسي، والذي انحرف عن غاياتها، وأصبح غير قادر على تحقق أهدافها[2]، لتقادم البرنامج السياسي للحركة، الذي أقر خلال عقد المؤتمر العام الخامس (1988)، حيث لم تكن مسيرة التسوية السياسية قد انطلقت بعد.

ويرى صخر بسيسو أن هناك فجوة وصراعاً بين ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي لحركة فتح، وما تمارسه الحركة على أرض الواقع، فيما يتعلق بالبرنامج والخطاب

---

[1] غطاس، سمير: **ماذا يجري داخل حركة فتح**، مرجع سابق.

[2] غنيم، أحمد: **حركة فتح حالة نهوض أم أزمة وجود**، مرجع سابق، ص 18.

السياسي، ويضيف بسيسو" كنا نتحدث عن الكفاح المسلح، وبتنا نتحدث عن برامج أخرى" (في إشارة إلى خيار المفاوضات والتسوية السلمية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي[1].

وقعت حركة فتح في حالة من الالتباس، بين التسوية السياسية التي نتج عنها إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، وبين هدف التحرر الوطني الذي انطلقت من أجله الحركة، وهو التباس مرحلتي السلطة والمقاومة، حيث أثبتت الممارسة الفعلية أن السلطة (مؤسسات، وزارات)، هي عبء على حركات المقاومة المسلحة، أكثر مما هي داعم لوجوها وشرعيتها، حيث أن المقاومة المسلحة باتت مضطرة إلى الانكفاء أحيانا والتهدئة أحياناً أخرى، للمحافظة على مكتسباتها السياسية والإدارية.

انعكست التحولات التي مرت بها حركة فتح على البرنامج والخطاب السياسي للحركة، إذ إن التحولات في عناصر هُوية الحركة، والمرتبطة بالانتقال من مرحلة الكفاح المسلح إلى مرحلة التسوية السياسية، أوجد حالة من التخبط السياسي والميداني[2]، حيث أن حركة فتح لم تكن مستعدة سياسياً لمرحلة انهيار المفاوضات واندلاع انتفاضة الأقصى واستحقاقاتها، بحكم غياب البرنامج السياسي للحركة أو تقادمه، وعدم القدرة على المزاوجة بين المقاومة والمفاوضات، مما أنتج شرخاً تنظيمياً وسياسياً بين قيادة الحركة وقواعدها، على العكس من الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987)، والتي عملت حركة فتح على استثمارها للحصول على مكاسب سياسية، كثمرة للثورة الشعبية والكفاح المسلح.

بعد انهيار مباحثات السلام في كامب ديفد الثانية عام (2000)، وانطلاق انتفاضة الأقصى دخلت حركة فتح مرحلة جديدة من الجدل، وبات أبناؤها أمام حالة من الانفصام، فمنهم من قاد العمل الجماهيري المسلح ضد الإحتلال الإسرائيلي، بدعم من قيادة الحركة المتمثلة بياسر عرفات، وفي الوقت ذاته لم تعلن قيادة الحركة بشكل رسمي تبني خيار الكفاح المسلح

---

[1] دراغمة، محمد: **حركة فتح في أزمة فهل من طريق للخلاص**، مرجع سابق.

[2] كيالي، ماجد: أزمة البنية والسياسة والقيادة في حركة فتح، البيان،2008/09/10، http://www.albayan.ae/opinions/1220945278262-2008-09-10-1.673336.

وتخليها عن نهج التسوية السياسية، فبعض أبناء الحركة من العـاملين فـي الأجهـزة الأمنيـة الفلسطينية، والتي تولت حفظ الأمن واستمرار بقاء التهدئة، أصبحت منخرطة بشكل مباشر فـي أعمال المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث أن عدداً كبيراً من شهداء وأسرى حركة فتح خلال انتفاضة الأقصى هم من أبناء الأجهزة الأمنية.

لم تقدم حركة فتح حلاً لإشكالية السلطة والحركة، كما لم يتم إيجاد مصوغات فكريـة، قادرة على الإقناع حول الخطوات السياسية التي تقوم بها السلطة، والتي تُفْهَمُ ضمناً بأنها مواقف حركة فتح[1]، حيث أصبح هناك تماهٍ كبير بين السلطة وحركة فتح، فياسر عرفات كان قائد حركة فتح ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وأصبح معظم مقاتلي حركة فتح موظفين في الأجهـزة الأمنية الفلسطينية، كما أن انخراط كوادر حركة فتح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسـطينية، خلق ثقافة سياسية تخضع لقرارات السلطة وليس لبرنامج وخطاب الحركة، وهذا انعكس علـى الخطاب السياسي لحركة فتح[2] وعمق أزمة البرنامج والخطاب السياسي للحركة.

إن أهم المبادئ والأهداف التي شكلت عناصر الهُوية لدى حركة فتح، فـي مؤتمراتهـا الثلاثة الأولى، تتمحور حول أن الوجود الإسرائيلي في فلسطين هو غزو صـهيوني عـدواني قاعدته استعمارية توسعية، وتحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الكيان الصهيوني اقتصـادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني علـى أساس العدل والمساواة، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو اللغة، وأن يكـون ذلـك بالكفـاح المسلح الذي لن يتوقف إلا بالقضاء على الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين تحريراً كاملاً.

كما اعتبرت الحركة في مؤتمرها العام الثالث أن الثورة الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ورفضت كافة الحلول السياسية المطروحة كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني، وهو ما أكدته الحركة في البرنامج الصادر عن المؤتمر، "رفض الحلول التصـفوية والاستسلامية كافة بدءاً من وعد بلفور ومروراً بقرار التقسيم والمشاريع المشبوهة الرامية إلـى

---

[1] نصر الله، تيسير: **حركة فتح إلى أين**، مرجع سابق.

[2] كيالي، ماجد: **حركة فتح من الثورة الى السلطة**، مرجع سابق.

إقامة كيان فلسطيني مسخ، ومرتبط بالصهيونية"، كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية رأس معسكر الأعداء وطالبت بضرب مصالحها في مختلف دول العالم.

وبدأ التحول في البرنامج والخطاب السياسي لحركة فتح بالظهور بشكل واضح بعد عقد المؤتمر العام الرابع للحركة(1981)، حيث اعتبر المؤتمر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتحول الخطاب السياسي للحركة من رفض كافة الحلول التصفوية، ورفض قرار التقسيم والدعوة لإسقاط اتفاق كامب ديفد،(الذي عقد بين مصر وإسرائيل عام 1978)، إلى دعوة الأمم المتحدة إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية، المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني.

وبينما لم يصدر عن المؤتمر العام الخامس لحركة فتح شعارات رافضة للتسوية، حيث دعا المؤتمر لقيام دولة فلسطينية وحق عودة اللاجئين وتقرير المصير، كما عمل على دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وتحدث لأول مرة عن إقامة حوار مع القوى الديمقراطية الإسرائيلية التي ترفض الاحتلال وتساند الحقوق الفلسطينية، إذ لم يعد هناك حديث عن تصفية الكيان الصهيوني سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفكرياً، وإقامة دولة على كامل التراب الفلسطيني، بل أصبح الحديث عن إقامة دولة فلسطينية حسب قرارات الأمم المتحدة، حيث كان ذلك مؤشراً واضحاً على التحول في برنامج الحركة وخطابها السياسي، وبداية لسلسلة من اللقاءات التي أوصلت إلى توقيع اتفاق أوسلو، كمقدمة لإقامة دولة فلسطينية، على جزء من الأراضي الفلسطينية (التي احتلت عام 1967)، مما عكس تحولاً في مبادئ وأهداف الحركة وبداية لأزمة في هُوية الحركة أخذت أشكالاً ومظاهر متعددة.

4.3.4 أزمة البناء التنظيمي

تميز البناء التنظيمي لحركة فتح في مراحل تأسيسها الأولى، باستيعاب كافة الشرائح الاجتماعية الفلسطينية، بأطيافها الأيديولوجية والفكرية المتعددة، – رغم تعارضاتها – إلا أنها كانت تتوحد خلف الشعارات التي رفعتها الحركة، (حل التعارضات الثانوية بالحوار، التناقض

الرئيس مع العدو الصهيوني، كل البنادق موجهة نحو العدو الصهيوني)، وغيرها من الشعارات، إضافة إلى وجود القادة التاريخيين، والذي سمح باحتضان التيارات السياسية المتفاعلة داخل حركة فتح، بما يضمن لها نوع من الحماية وحرية في التعبير، – في إطار مضبوط من قمة الهرم القيادي للحركة–، وهو ما باتت تفتقد إليه الحركة[1].

أنشأت حركة فتح هياكلها التنظيمية، وفق هيكل البناء الثوري، بما يتناسب مع تطوير الأدوات التي تخدم الغايات والأهداف الأساسية للحركة، وقدرة الهيكل التنظيمي على القيام بمهامه الأساسية، وهي تنظيم انخراط الشعب الفلسطيني في عملية التحرر الوطني، وتنظيم إستخدام قدراته وطاقاته، بما يحقق غايات وأهداف الحركة، في معركة التحرر الوطني، وحدد النظام الأساسي الوسائل والأدوات التي تحقق الغاية العليا للحركة، وهي الكفاح المسلح من خلال حرب التحرير الشعبية، حيث بنت الحركة نظامها الداخلي على قاعدة أن العضوية في الحركة لها صفة السرية والتراتبية التنظيمية،(خلية، حلقة، شعبة، منطقة، إقليم)، حيث كان ذلك أحد عناصر هُوية الحركة، ومنذ انخراط الحركة بالعملية السياسية، وانكفاء العمل الثوري المتمثل بالكفاح المسلح، والحرب الشعبية، أصبحت حركة فتح في مواجهة مع هذين المفهومين، الأمر الذي أوجد تناقضاً وانفصاماً بين أدبياتها وواقع ممارستها، مما خلق أزمة في البناء التنظيمي، نتجت عن تغيير في أهداف وغايات الحركة[2].

عاشت حركة فتح في الخارج تجربة تنظيمية مختلفة عن تجربة الداخل، لظروف مرتبطة بطبيعة المرحلة، والسرية في العمل (الكفاح المسلح) ورمزية القيادة التاريخية، ثم انتقلت إلى مرحلة شبه علنية من خلال الانتفاضة الأولى عام (1987) تمثلت باللجان المركزية في السجون الإسرائيلية، ولجان الشبيبة للعمل الاجتماعي، والقوات الضاربة، إضافة إلى العمل الجماهيري للحركة، مما خلق واقعاً تنظيمياً مختلفاً عن الخارج، وغير منسجم مع النظام الداخلي للحركة، ثم جاءت مرحلة العودة والعمل التنظيمي في الداخل (بعد توقيع اتفاق أوسلو)، وتميزت

---

[1] حمزة، محمد: **أزمة فتح.. سقوط "الحركة" في قفص "السلطة"**، مرجع سابق.

[2] غنيم، أحمد: **حركة فتح حالة نهوض أم أزمة وجود**، مرجع سابق، ص 18.

تلك المرحلة بغياب السرية في العمل التنظيمي، والتركيز على الامتداد الأفقي للحركة، ولـيس على البناء التنظيمي الهرمي، حيث غُيبَ النظام الداخلي، واستحدثت مسـميات جديـدة، مثـل: اللجنة الحركية العليا، ومرجعية حركة فتح (غير منصوص عليهما في النظام الداخلي لحركـة فتح)، وغياب شروط العضوية والتربية والتراتبية التنظيميـة، إضـافة إلـى غيـاب الرقابـة والمحاسبة، مما تسبب في ترهل البناء التنظيمي، وتعدد للمرجعيـات، وتـداخل الصـلاحيات، وظهور مراكز قوى متصارعة ومتعددة داخل أُطر الحركة المختلفـة، وغـاب الضـابط فـي العلاقات الداخلية بين أَبناء الحركة، سواء على المستويين الأفقي أو الهرمي(العمودي)، وأصبح اللانضباط، صفة البناء التنظيمي لحركة فتح.

كما أن تحول حركة فتح من حركة سرية، تتبنى خيار الكفاح المسلح، وتعمل على تجنيد أعضائها بطريقة منظمة، وفق النظام الداخلي للحركة، إلى تبني خيار التسوية السلمية والعـودة إلى الأراضي الفلسطينية (التي احتلت عام 1967)، ورفع صفة السرية عن عضويتها، أدى إلى تضخم عددي كبير داخل الحركة، إضافة إلى فقدان التركيز على السرية والتفاني والإخـلاص، والتي كانت من القواعد الأساسية في اختيار الأعضاء، كما أن الامتيازات والمصالح الناتجة عن إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية أدى إلى ترهل كبير في البناء التنظيمي للحركة.

بعد توقيع اتفاق أوسلو وعودة قيادات حركة فتح إلى الداخل، تم اعتماد محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، كأقاليم في حركة فتح، وبدأت الحركة بعقد مؤتمرات المنـاطق والأقـاليم التنظيمية، مطلع العام (1995) تحت إشراف اللجنة الحركية العليا، حيث جرت انتخابات لمعظم المناطق والأقاليم، شارك فيها آلاف من كوادر وأعضاء الحركة، خاصة من أبناء الداخل، فيمـا رأت قيادة الحركة المتمثلة باللجنة المركزية ضرورة التعديل في النظام الداخلي للحركـة بمـا يتلاءم مع طبيعة الكثافة العددية للحركية وتمازج التجارب واستيعاب الكوادر[1].

قامت اللجنة المركزية لحركة فتح بإعادة تشكيل مكتب التعبئة والتنظـيم، فـي الضـفة الغربية وقطاع غزة عام (2002) حيث كانت تهدف هذه الخطوة إلى وضع أقاليم الداخل، تحت

[1] حركة فتح، (دراسة للكوادر): **فتح ديمومة الثورة والعاصفة شعلة الكفاح المسلح**، مرجع سابق.

الإشراف المباشر للجنة المركزية، من خلال مكتب التعبئة والتنظيم، الذي يشرف عليه أحد أعضاء اللجنة المركزية (هاني الحسن)، خاصة بعد اعتقال مروان البرغوثي(أمين سر اللجنة الحركية العليا في الضفة الغربية)، في عملية أطلقت عليها إسرائيل اسم السور الواقي، وغياب الرجل القوي الذي أخذت شعبيته الجماهيرية بالتصاعد خلال انتفاضة الأقصى وبررت اللجنة المركزية ذلك، بضرورة انسجام أقاليم الداخل مع النظام الداخلي للحركة، والذي ينص على أن تعمل الأقاليم في حركة فتح تحت الإشراف المباشر لمكتب التعبئة والتنظيم، والذي يتولى مسؤوليته عضو من اللجنة المركزية، وفي ظل عقد حركة فتح لمؤتمراتها التنظيمية في الداخل، على أسس غير تنظيمية، طغت عليها العائلية والعشائرية، وصراع قادة الأجهزة الأمنية، على حساب المبادئ والأهداف والقيم، المنصوص عليها في النظام الداخلي للحركة، إضافة إلى التاريخ النضالي والانتماء التنظيمي، ساهم في إفراز لجان تنظيمية صورية، لا تملك أي قدرة على التأثير والتفاعل مع الجماهير، وظلت لجان وهمية عاجزة عن أعادة البناء التنظيمي للحركة.

تعرض البناء التنظيمي لحركة فتح لتغير كبير، بعد تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، إذ اعتمد تشكيل جهازيّ الأمن الوقائي، والمخابرات العامة على أغلبية أعضاء وكوادر تنظيم حركة فتح من أبناء الداخل، فيما توزعت مجموعات أقل على الأجهزة الأمنية الأخرى، بينما اختار عدد من الكوادر التفرغ في إطار التنظيم، مما أدى إلى سيادة أجواء التوتر والمنافسة بين هذه الأطراف، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى سعى التنظيم لإنشاء جناحه العسكري (كتائب شهداء الأقصى) والتي دخلت بدورها طرفاً في معادلة توازن مراكز القوى، في مسعى لتجنيد التنظيم والزج به في الصراع الداخلي، بين قيادات وكوادر الحركة[1].

تعددت المرجعيات التنظيمية لحركة فتح، كاللجنة الحركية العليا، ومرجعية حركة فتح (غير منصوص عليهما في النظام الداخلي للحركة)، إضافة إلى اللجنة المركزية والمجلس الثوري ولجان الاقاليم والمناطق والشعب (الأطر الحركية المنصوص عليها في النظام الداخلي

[1] غطاس، سمير: **ماذا يجري داخل حركة فتح**، مرجع سابق.

لحركة فتح) لكنها كانت هياكل تنظيمية فارغة دون أي تأثير أو قدرة على العمل، لوجود هوة كبيرة بين قيادة الحركة وجماهيرها، نتيجة إهمال الحركة للقواعد والجماهير، والانشغال عنها بالبحث عن الذات والامتيازات والمصالح[1].

أدى التهميش من قبل اللجنة المركزية لأطر الحركة (المؤتمر العام، والمجلس الثوري، ولجان الأقاليم)، وانفراد الرئيس الراحل ياسر عرفات بالقرار الفتحاوي، إلى تَغْيّبْ اللجنة المركزية نفسها، كإطار تنظيمي قيادي للحركة، حيث أصبح نفوذ بعض الشخصيات السياسية أو الأمنية المقربة من ياسر عرفات، أكبر من نفوذ أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح[2]، في ظل عدم انعقاد المؤتمر العام السادس، وتقادم شرعية الأطر القيادية للحركة.

أصابت أطر حركة فتح حالة من الترهل التنظيمي، نتيجة مرور حوالي عشرين عاماً على انعقاد المؤتمر العام الخامس للحركة، وانغماس قيادة الحركة في بناء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتفضيل العمل في مؤسساتها على العمل في البناء التنظيمي للحركة، والافتقار إلى وجود عملية تنظيمية مركزية دورية (ديمقراطية)، تتحقق فيها شرعية القيادة، وتسمح بتدافع الأجيال الشابة إلى مختلف المراتب التنظيمية، داخل أطر الحركة، مما أدى إلى حالة من الترهل والإنفلاش التنظيمي، برزت مظاهرها في عدم القدرة على إعداد قوائم موحدة لتمثيل الحركة، في الانتخابات التشريعية الثانية (2006)، إضافة إلى انتخابات البلديات والمجالس المحلية[3]، حيث تم إعداد قوائم حركة فتح من قبل اللجنة المركزية للحركة، دون تشاور مع الأطر التنظيمية المختلفة، فضلاً عن التجربة الفاشلة التي تمثلت بالبرايمرز*، والذي لم يكن معداً ومحسوب النتائج على الصعيدين الإداري، والمتعلق بآليات إجراء الانتخابات الداخلية، والتنظيمي المتمثل بمدى استعداد قيادة وكوادر وأطر حركة فتح لتقبل نتائج البرايمرز، مما

---

[1] نصر الله، تيسير: **حركة فتح بين الخطاب التقليدي والحلول الإبداعية**، مرجع سابق.

[2] كيالي، ماجد: **أزمة البنية والسياسة والقيادة في حركة فتح**، مرجع سابق.

[3] قريع، أحمد: ***نحو مراجعة نظرية وتجديد مكونات الخطاب ومفردات الهوية***، **مؤتمر فتح بين الواقع والتحديات**، ط1، رام الله، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، 2007،ص. ص 11-12.

* البراريمرز: هو الانتخابات الداخلية التي أجرتها حركة فتح بتاريخ 2005/11/25،لاختيار مرشحي الحركة في الانتخابات التشريعية لعام 2006، وقد جرى لأول مرة في تاريخ حركة فتح.(سرحان دويكات: مقابلة شخصية).

تسبب بأزمة كبيرة بين قيادة وقاعدة الحركة، وأفرز قوائم لا ينضبط لها الكادر، بحجة تفرد اللجنة المركزية وتقادم شرعيتها.

تواجه حركة فتح تناقضاً بين حفاظها على طابعها كحركة تحرر وطني، وتحولها إلى حزب للسلطة، حيث أن الحركة مطالبة بتطوير بنائها التنظيمي، وتأطير هياكلها، وتكريس الديمقراطية في علاقاتها الداخلية، إذ بات من الصعب الاستمرار بالشكل الهلامي الذي كانت عليه الحركة، ولا سيما بعد الانتقال إلى الداخل، وهو ما يتطلب وقفةً جادةً لتحقيق المواءمة بين هذين الاستحقاقين[1].

لم تعد حركة فتح تنظيماً موحداً، يحتكم إلى مرجعية قيادية واحدة، ومؤسسات ذات قرار ملزم، كما كانت في مراحلها الأولى، بل أصبحت منقسمة إلى تكتلات وأجنحة وتيارات، تخضع كل منها لرؤيتها الخاصة، رغم خضوع الجميع شكلاً، إلى هيئات قيادية موحدة، فهناك تيارات موزعة بين أعضاء اللجنة المركزية، وتيارات تمثل القيادات والكوادر الحركية الشابة (قيادات الداخل)، إضافة الى مركز القوة والنفوذ لقادة الأجهزة الأمنية.

ويرى فاروق القدومي – أحد قادة حركة فتح ومؤسسيها– " أن حركة فتح بحاجة إلى إعادة تنظيم، وتحديد للعضوية، والتركيز على التربية الحركية، والوعي السياسي، والالتزام بالمقاومة ما دام الاحتلال قائماً"[2].

ومع بداية انتفاضة الأقصى، ظهرت داخل حركة فتح مواقف وتوجهات منقسمة، ما بين توجه رسمي (كلاسيكي)، وتوجه شعبي للقوى الميدانية الفاعلة، أوجدتها حالة الإهمال التي عاشتها القواعد التنظيمية، حيث اعتبرت انتفاضة الأقصى أول صدام جماهيري وشبه مسلح مع الاحتلال الإسرائيلي داخل الأراضي المحتلة، اشترك فيها أبناء وقادة التنظيم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأبناء التنظيم العائدين من الخارج، فولدت كتائب شهداء الأقصى، كتعبير عن

---

[1] كيالي، ماجد: **أزمة البنية والسياسة والقيادة في حركة فتح**، مرجع سابق.

[2] القدومي، فاروق: حركة فتح بحاجة إلى إعادة تنظيم، العرب نيوز،2008/06/18، http://alarabnews.com/alshaab/2005/09-09-2005/n4.htm

موقف حركة فتح من الكفاح المسلح، التي تكونت من بعض عناصر الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى عناصر التنظيم، وإن لم يكن هناك تبنٍ رسمي وعلني للكتائب من قبل قيادة حركة فتح، حيث ارتبطت الكتائب برأس الهرم التنظيمي لحركة فتح، – كمصدر للشرعية والرمزية النضالية –، دون أي ارتباط بمؤسسات الحركة (اللجنة المركزية، والمجلس الثوري، ولجان الأقاليم) بل كانت على شكل جسم مستقل مرتبط بشخص مروان البرغوثي، كأحد رموز التنظيم في الداخل، والتي سرعان ما تحولت إلى مجموعات متعددة ومتصارعة أحياناً في ظل غياب فكر وقيادة موحدة.

4.4 المؤتمر العام السادس لحركة فتح ومعالجة الأزمة

عقد المؤتمر العام السادس لحركة فتح، لأول مرة داخل الأراضي الفلسطينية (التي مازالت تحت الاحتلال)، في ظل عدد من الإشكاليات والتحديات الذاتية والوطنية والإقليمية التي تواجهها الحركة، حيث تعاني حركة فتح من عدة أزمات تمثلت بأزمة القيادة والبرنامج والخطاب السياسي، إضافة إلى الترهل في البناء التنظيمي، كما أنها تعاني من أزمة في المشروع الوطني الفلسطيني، وغياب الوحدة الوطنية بين شطري الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة) بسبب الانقسام، وتعثر المفاوضات وانسداد الأفق السياسي، وغياب الرئيس الراحل ياسر عرفات، كل ذلك ألقى بظلاله على المؤتمر سواء من خلال مجريات التحضير لعقده، أو من خلال سير أعمال المؤتمر ونتائجه وانعكاساته على البرنامج والخطاب السياسي والبناء التنظيمي للحركة.

1.4.4 ظروف انعقاد المؤتمر العام السادس لحركة فتح

كان هناك اتجاه داخل حركة فتح لعقد المؤتمر خارج الأراضي الفلسطينية (المحتلة)، حتى لا يكون تحت سيطرة الإحتلال، مما يُفقد حركة فتح سمتها كحركة تحرر وطني، وبفرض الرئيس محمود عباس (مدعوماً بقرار من المجلس الثوري لحركة فتح) عقد المؤتمر في بيت لحم، خلق أزمة داخل قيادات الحركة (خاصة بين الرئيس محمود عباس وأمين سر اللجنة المركزية فاروق القدومي) الأمر الذي كاد يؤدي إلى انشقاق لكن لم يكن هناك أرضية عربية تحتضن هذا الانشقاق، ومن هنا فإن الظروف التي عقد فيها المؤتمر جعلت الكثير يشكك في

شرعيته[1]، لكن يبرر بعض قيادات الحركة عقد المؤتمر بالداخل، لعدم إبداء أي دولة عربية استعدادها لاستضافة المؤتمر، بعد رفض جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية لاستضافته.

لم يكن الاصطفاف لقيادات وكوادر حركة فتح عشية انعقاد المؤتمر العام السادس للحركة، على أساس برامج وخطابات سياسية مختلفة، لتقييم مسيرة الحركة (خاصة مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو) والخروج ببرنامج سياسي تستطيع من خلاله الحركة مواجهة التحديات الداخلية والضغوطات الدولية من جهة، والاحتفاظ بهُويتها كحركة تحرر وطني من جهة أخرى، بل كان على أساس تحالفات قائمة على المصالح، حيث لم يكن هناك صراع بين حرس قديم وحرس جديد، أو داخل وخارج، أو حتى مؤيد لنهج المفاوضات أو معارض، بل كان هناك تكتلات متعددة تشمل كافة مراكز القوى داخل الحركة، كما أن المؤتمر حسم البرامج والتيارات السياسية التي عرفت بها حركة فتح عبر مسيرتها الطويلة، لصالح تيار واحد وهو تيار الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وما يمثله من برنامج سياسي تمثل بالالتزام بالعملية السلمية، والمقاومة الشعبية السلمية.

إذا أردنا أن نقارن المؤتمر العام السادس لحركة فتح، بالمؤتمرات التي تعقدها الأحزاب والحركات الشعبية حول العالم، وفق مقاييس علمية، نجد أنه ليس مؤتمراً وفقاً لهذه المقاييس، حيث استغرق التحضير لعقده أكثر من ثلاث سنوات، وطغت الخلافات حول موعد ومكان انعقاده، إضافة إلى آليات حصر العضوية واختيار الأعضاء المشاركين، ولم يأخذ البرنامج السياسي، ما يستحقه من لقاءات ونقاشات بين أطر وقواعد الحركة أثناء التحضير لعقد المؤتمر[2].

---

[1] شفيق، منير: حركة فتح ما بعد مؤتمرها السادس، قناة الحوار الفضائية، حوار خاص، 2009/08/12، http://www.youtube.com/watch?v=Dx1DyN7uMw4.

[2] المصري، هاني: **قراءة في نتائج مؤتمر(فتح) السادس**. مرجع سابق. ص22.

رغم قيام حركة فتح بعقد المؤتمرات الحركية للمناطق والأقاليم في الداخل، تحضيراً لعقد المؤتمر العام السادس، إلا أنها لم تعقد مؤتمرات كافة الأقاليم بالخارج، بل اعتمدت مبدأ التمثيل النسبي من خلال التعيينات، حيث استمرت التعيينات حتى اللحظة الأخيرة لانعقاد المؤتمر، ولم تحكمها معايير تنظيمية وموضوعية، كما أن المؤتمر لم يقدم تقريراً شاملاً حول الجوانب السياسية والتنظيمية والمالية، وما حدث داخل المؤتمر كان تعبيراً فردياً إرتجالياً لبعض وجهات النظر، في إطار احتدام المنافسة والاستقطاب للمرشحين، وأقرب إلى تصفية الحسابات منه عن كشف الحساب، وإجراء مراجعة شاملة لتحديد الإنجازات والعقبات ونقاط القوة والضعف، وطرح الخطط المستقبلية، لبرنامج الحركة السياسي والتنظيمي.

عقد المؤتمر العام السادس لحركة فتح في ظروف غاية في التعقيد، كونه أول مؤتمر يعقد بغياب الرئيس الراحل ياسر عرفات، والذي كان يجمع كل ما يتعلق بالحركة والسلطة والمنظمة، كما لم يشارك في المؤتمر قادة مؤسسون في الحركة، أمثال: فاروق القدومي ومحمد جهاد، اللّذان شككا في شرعية المؤتمر، (الذي عقد تحت حراب الاحتلال)، فضلاً عن تفرد الرئيس محمود عباس بالقرارات المتعلقة بمكان وزمان عقد المؤتمر، مما رشح الوضع للانفجار قبيل انعقاد المؤتمر[1].

شكل انعقاد المؤتمر العام السادس لحركة فتح، في بيت لحم نقطة تحول في تاريخ الحركة، حيث لم يستطع أو لم يشأ عدد كبير من قيادات الحركة في الخارج الحضور، كما شهد المؤتمر العديد من المخالفات، ظهرت في توقيت ومكان انعقاد المؤتمر، إضافة إلى عدد وهُوية المشاركين، حيث وصل عدد المشاركين في المؤتمر إلى ألفي وثلاث مائة مشارك، بالرغم من غياب عدد كبير من قيادات وكوادر الحركة في الخارج، ومعظم كوادر قطاع غزة، (بسبب رفض حركة حماس لمشاركتهم في فعاليات المؤتمر، وكان تصويتهم من خلال الهاتف)، كما

[1] جمعة، محمد: المشهد الفلسطيني بعد المؤتمر السادس لحركة فتح، مؤسسة الأهرام، السياسة الدولية، مقالات وكُتّاب، 2009/10/01، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96032&eid=1531

استطاع الرئيس الفلسطيني محمود عباس السيطرة على مجريات وظروف انعقاده، دون الرجوع إلى اللجنة المركزية للحركة[1]، في الكثير من القرارات المصيرية المتعلقة بالمؤتمر.

كان لحل اللجان التحضيرية للمؤتمر العام السادس، واتخاذ قرار عقده في الداخل، بغياب برنامج سياسي معد مسبقاً، وفق تقييم شامل لمسيرة الحركة منذ توقيع اتفاق أوسلو، بالإضافة إلى عدم وجود معايير واضحة ومنضبطة لاختيار المشاركين في المؤتمر (من خلال الزيادة المطردة والمستمرة في أعداد المشاركين) وحالة الاصطفاف والصراعات بين مراكز القوى التي وصلت إلى حد التراشق الإعلامي بين بعض القيادات التاريخية للحركة، دلل على أن المؤتمر يهدف إلى حسم الصراع بين مراكز القوى، وأخذ شرعية لخطوات سياسية قادمة قد لا تنسجم مع هُوية وبرنامج الحركة السياسي، في ظل توفر ظروف دولية وإقليمية تدعم التوجه السلمي داخل حركة فتح، على حساب المنادين بالعودة إلى خيار الكفاح المسلح، وكان ذلك واضحاً من خلال حضور عدد من قيادات الحركة بالخارج بتصاريح وموافقة إسرائيلية، وغياب بعض القيادات التاريخية الرافضة لاتفاق أوسلو والمسيرة السلمية برمتها، كما أن التغطية الإعلامية والحضور التمثيلي للمؤسسات المحلية والعربية والدولية لفعاليات المؤتمر، جعل منه أشبه بفعالية لحزب سياسي يبعث برسالة سياسية إلى العالم، أكثر منه مؤتمر لحركة تحرر وطني، تقيم تجاربها السياسية والتنظيمية والعسكرية، وتعد البرامج والخطط المستقبلية لمواصلة مسيرة النضال من أجل نيل الحقوق الوطنية التي انطلقت من أجل تحقيقها.

2.4.4 انعكاسات المؤتمر العام السادس لحركة فتح

كَثُر الحديث والمطالبة بعقد المؤتمر العام السادس لحركة فتح، من قبل مختلف المستويات السياسية والتنظيمية للحركة، وتعددت اجتهادات المفكرين والمحللين السياسيين، حول الأزمات التي تعاني منها حركة فتح، في ظل غياب انعقاد المؤتمر لأكثر من عشرين عاماً، وأسباب وانعكاسات تلك الأزمات، وكان ينظر لعقد المؤتمر بكثير من الأمل في التغلب على تلك

[1] أبو شنب، حمزة: الحالة التنظيمية لحركة فتح والسيناريوهات المقبلة، موقع المسلم، 2011/06/20، http://www.almoslim.net/node/148309.

الأزمات والإشكاليات، حيث كان للمؤتمر العام السادس لحركة فتح، وما نتج عنه من قـرارات، فيما يتعلق بالبرنامج والخطاب السياسي، بالإضافة إلى البناء التنظيمي، أثر كبير علـى هُويـة الحركة.

3.4.4 البرنامج والخطاب السياسي

كان هناك مُسَودات برامج سياسية مطروحة للتوافق على أحدها كبرنامج سياسي لحركة فتح، يُقَرُ خلال انعقاد المؤتمر العام السادس للحركة، لكن رئيس السلطة الوطنيـة الفلسـطينية (محمود عباس)، ألغى تلك المشاريع، من خلال حل اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وإلقاء خطـاب سياسي مطول، اعْتُبِرَ بمثابة البرنامج السياسي لحركة فتح، حيث تضمن هذا الخطاب مواقـف متناقضة، باعتماد إشارة لفظية للكفاح المسلح، "ويمكن اعتماد المقاومة بأشكالها المتعـددة فـي الوقت المناسب"، مما أفرز برنامجاً سياسياً متناقضاً مع مبادئ وأهداف الحركة[1].

ويرى الدكتور رويد أبو عمشة [عضو المؤتمر العام السادس لحركـة فـتح] أن هنـاك برنامجاً سياسياً وُزع على كافة الأعضاء المشاركين في المؤتمر العام السادس أثناء انعقاده، أما خطاب الرئيس محمود عباس فكان ينسجم مع البرنامج السياسي للحركة، ولم يكن بديلاً عنـه، حيث أن الخطاب السياسي لحركة فتح لم يتغيير منذ إعلان الاستقلال، لكن خيار الكفاح المسلح يستخدم حسب الظروف الداخلية والمحلية والإقليمية ومتطلبات المرحلة[2].

رغم الحديث عن عدم وجود برنامج سياسي مقدم للمؤتمر العام السادس لحركـة فـتح، وأن خطاب الرئيس محمود عباس(رئيس حركة فتح) اعتبر بمثابة البرنامج السياسي للحركة، إلا أن هناك برنامجاً سياسياً صدر عن المؤتمر، وتم تعميمه على الأطر الحركيـة، إضـافة إلـى قيادات وكوادر وأعضاء الحركة، لكن المفارقة أن هذا البرنامج، لم يتم تقديمه ونقاشـه بشـكل معمق ضمن فعاليات المؤتمر، للوصول إلى برنامج سياسي متفق عليه وَمُقر من قبل أعضـاء المؤتمر (وإن تم توزيع مسودة البرنامج السياسي على أعضاء المؤتمر خلال انعقاده ومناقشـته

[1] الحسن، بلال: **حركة فتح من الثورة إلى السلطة**، مرجع سابق.

[2] رويد أبو عمشة: **مقابلة شخصية**. نابلس. 2014/7/15.

من قبل اللجنة السياسية المنبثقة عن المؤتمر) بل تم استكمال صياغة هذا البرنامج بعد انتهاء فعاليات المؤتمر، وبالارتكاز على خطاب الرئيس محمود عباس، وليس بناءً على نقاشه، قبل اعتماده من قبل أعضاء المؤتمر.

كانت أهم سمات الهُوية لدى حركة فتح التأكيد على تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً، لكن أصبح هناك تحولاً كبيراً في هُوية الحركة، من خلال ما ورد في البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر العام السادس لحركة فتح والذي نص على " تحرير الوطن وإنهاء استيطانه والوصول إلى الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني[1]"، حيث أن كلمة وطن اخْتُزِلت بالأراضي التي احتلت عام (1967)، وبالتالي أصبح هدف حركة فتح تحرير جزء من الوطن، وليس تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، مما عزز أزمة الهُوية لدى الحركة، في ظل التحول من تحرير كامل فلسطين، إلى تحرير جزء من فلسطين، حسب ما نص عليه البرنامج السياسي لحركة فتح بعد عام (1988).

أكد المؤتمر العام السادس لحركة فتح على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس حدود الرابع من حزيران (1967)، وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن حل الدولتين والالتزام بالعملية السلمية، لا يزال الخيار الاستراتيجي للحركة، مع بقاء خيار الكفاح المسلح بوسائل مشروعة بينها (الكفاح ضد الاستيطان والعصيان المدني غير المسلح لإقامة دولة ثنائية القومية أو إعلان دولة فلسطينية مستقلة في حدود عام (1967) من جانب واحد)[2]، وجاء ذلك ليعيد إلى الذاكرة الخطاب السياسي الذي تبنته الحركة منذ انطلاقتها، والمتمثل بالكفاح المسلح، لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، قبل الوقوع في فخ اتفاق أوسلو.

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): **البرنامج السياسي المقر من المؤتمر العام السادس للحركة**، مرجع سابق، ص12.

[2] الحسيني، سنية: قراءة في نتائج مؤتمر فتح السادس، دنيا الرأي، 2009/08/12، http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/08/12/171633.html.

كان خيار الكفاح المسلح أبرز الوسائل والأساليب التي عَبَرَت عن هُوية حركة فتح، باعتباره خيار وحيد من أجل تحرير كامل التراب الفلسطيني، لكن هذا الخيار جرى تفسيره بطرق متعددة ومضللة أحياناً، وفق البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر العام السادس لحركة فتح، حيث جاء ضمن الحق في المقاومة، " تتمسك حركة فتح بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، بكافة الوسائل بما فيها حقه في ممارسة الكفاح المسلح مع التمسك بخيار السلام، دون الإقتصار على المفاوضات لتحقيقه"[1]، حيث أكد على تنوع أدواته وأساليبه لتشمل الكفاح السلمي الجماهيري، والمظاهرات والاعتصامات، والنضال السياسي والمفاوضات، وإن إسلوب الكفاح يحدد حسب الزمان والمكان، ويعتمد على القدرات الذاتية للحركة والجماهير، والظروف الداخلية والدولية[2].

أكد البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر العام السادس لحركة فتح، على احتفاظ الحركة بخيار المقاومة بكافة الأشكال، ولكنها تقاوم حالياً بأساليب سلمية، مما عزز موقف دعاة الكفاح المسلح من أجل تصحيح مسار المفاوضات، وأصبح لديهم سلاح متمثل بقرارات المؤتمر حول حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة بكافة الأشكال، وأن المفاوضات ليست إلى الأبد، واستئنافها مرتبط بتوفر شروط حدوثها، كما لم تتحول حركة فتح إلى حزب سياسي (حزب للسلطة)، بل أكدت أنها حركة تحرروطني، وأن المرحلة التي مر بها الشعب الفلسطيني تطرح مهام مزدوجة، وطنية ديمقراطية[3]، تتمثل في المزاوجة بين خيار المفاوضات، وخيار الكفاح المسلح أو العمل الجماهيري، لاستكمال بناء مؤسسات السلطة للوصول إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وفق البرنامج المرحلي، والذي تبنته الحركة عام (1974).

نجح المؤتمر العام السادس لحركة فتح في إعادة التأكيد على ثوابت الحركة،(التي درج عليها الخطاب السياسي منذ تبني برنامج النقاط العشرة)، والتي تنص على إقامة دولة فلسطينية

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): **البرنامج السياسي المقر من المؤتمر العام السادس للحركة**، مرجع سابق، ص23.

[2] المرجع السابق، ص13.

[3] المصري، هاني: **قراءة في نتائج مؤتمر(فتح) السادس**. مرجع سابق. ص22.

في حدود العام (1967) وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين، وعدم إسقاط خيار المقاومة، لكن المطلوب هو الانتقال إلى إستراتيجية سياسية جديدة لتطبق هذه الثوابت[1].

مَثَّلَ انعقاد المؤتمر العام السادس لحركة فتح في بيت لحم (الداخل)، نقطة فاصلة في تاريخ الحركة، وسابقة هي الأولى في تاريخ حركات التحرر الوطني، وعليه فإن الحركة تجاوزت موجبات العمل السري، بانكشاف قيادتها وكوادرها ونشطائها أمام الأجهزة الاستخباراتية للاحتلال، ورغم الحديث عن أن البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر، نص على تمسك الحركة بكونها حركة تحرر وطني، وأن خيار الكفاح المسلح لا زال قائماً، إلا أن حركة فتح أصبحت أقرب إلى حزب للسلطة منه إلى حركة تحرر وطني، حيث ناقشت اللجنة السياسية البرنامج السياسي للسلطة وليس البرنامج السياسي لحركة فتح، الأمر الذي عكس ما يحدث لا ما يقال عن تحول البرنامج السياسي الذي أقره المؤتمر من المواجهة والمجابهة مع مشروع الاحتلال وأدواته، إلى الاكتفاء بمعارضته، كما تحول الكفاح المسلح ومقاومة الاحتلال إلى حالة رمزية شعاراتية استعراضية[2].

إن البرنامج السياسي لحركة فتح ليس له علاقة بعمل أو توجهات القيادة، حيث أن تبني البرنامج المرحلي لم يكن نتيجة قرار مؤتمر عام للحركة، كما أن المفاوضات التي أدت إلى توقيع اتفاق أوسلو جرت دون علم أو موافقة معظم أعضاء اللجنة المركزية، مما يدل أن هناك فجوة بين الخطاب السياسي لحركة فتح وممارستها على أرض الواقع، وبالتالي فلا معنى لقرارات المؤتمر المتعلقة بالمقاومة والتمسك بالأهداف الوطنية، كما أسس المؤتمر لمرحلة التحول السياسي داخل حركة فتح، من حركة تحرر وطني، إلى حركة سياسية أو سلطة سياسية[3].

ويرى عبد الستار قاسم أن عقد المؤتمر العام السادس لحركة فتح في بيت لحم، بقبول إسرائيلي وضمانات أمريكية وأوروبية، أعطى أفضلية لتيار التسوية السلمية مع إسرائيل على

---

[1] أبو فخر، صقر: **حركة فتح من الثورة الى السلطة**، مرجع سابق.

[2] جمعة، محمد: **المشهد الفلسطيني بعد المؤتمر السادس لحركة فتح**، مرجع سابق.

[3] كيالي، ماجد: **حركة فتح من الثورة الى السلطة**، مرجع سابق.

حساب تيار المقاومة، مِما أَلقى بظلاله على البرنامج السياسي لحركة فتح، كما أَنه لم يُقَدَم في المؤتمر تقرير سياسي أو تنظيمي أو مالي، بينما اعْتُبِرَت كلمة الرئيس محمود عباس البرنامج السياسي لحركة فتح (التي لا تتضمن برنامجاً سياسياً وإنما على أفكار سياسية حول القضية الفلسطينية) حيث أن البرنامج السياسي يجب أن يكون متكاملاً يشمل قضايا سياسية وتنظيمية وأمنية، ويجب أن تكون عبارة عن أفكار مترابطة تشكل مجتمعة البرنامج السياسي للحركة، كما أن حركة فتح قد حسمت خياراتها الاستراتيجية لصالح خيار المفاوضات، ولم يكن هناك نقاش جدي داخل المؤتمر حول جدوى استمرار المفاوضات، ورغم التأكيد على خيار المقاومة إلا أن جعل المكان والزمان مبهمين أفرغه من مضمونه[1].

وقعت قيادة حركة فتح بين الضغوط الدولية، فيما يتعلق بالالتزام باتفاق أوسلو ومواصلة خيار المفاوضات لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبين مطالب قواعد وجماهير وبعض قيادات الحركة، حول العودة لخيار الكفاح المسلح والثورة الشعبية للتوصل لإقامة دولة فلسطينية، وفق البرنامج المرحلي، ومن هنا فإن عقد المؤتمر في الداخل، بحضور عدد كبير من السفراء والقناصل وممثلي الأحزاب حول العالم، إضافة إلى حضور إعلامي كبير، قد شكل تحولاً كبيراً في مسار مؤتمرات حركة فتح، حيث كان المؤتمر بمثابة مهرجان فتحاوي، أعاد الشرعية لقيادة الحركة من خلال انتخاب لجنة مركزية جديدة، وأنتج برنامجاً سياسياً مرناً يتحدث عن الحق في المقاومة المسلحة، لكنه حدد المقاومة في هذه المرحلة بالمقاومة الشعبية السلمية، مما يُمَكنْ القيادة السياسية، من تبرير أي خطوة سياسية لا تنسجم مع البرنامج السياسي للحركة في المرحلة القادمة، فيما يتعلق بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ويُعَدُ التحول في هُوية حركة فتح، من الكفاح المسلح كخيار استراتيجي ووحيد لتحرير فلسطين، إلى ابتكار أساليب نضالية جديدة، ليس مشكلة في حد ذاتها، بل تكمن المشكلة في تراجع خيار الكفاح المسلح بين أدوات الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي (وإن بقيت ضمن

[1] قاسم، عبد الستار: قراءة لنتائج مؤتمر فتح السادس، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج بلا حدود، 2009/08/12، http://www.aljazeera.net/programs/pages/b18fd6f0-069a-407f-a203-5fa3de2dba61.

الأدبيات التي تتغنى بها قيادة حركة فتح) حيث ورد الكفاح المسلح، بشكل خجول ومُضلل في البرنامج السياسي، ومقيد بظروف المكان والزمان وقدرة الحركة والجماهير، مما يعبر عن التحول الكبير في هُوية حركة فتح، من الكفاح المسلح إلى المفاوضات والحل السلمي، كخيار إستراتيجي للحركة، مع بعض أشكال المقاومة الأخرى التي يشرعها المجتمع الدولي (المظاهرات السلمية، والاعتصامات، واللجوء إلى المؤسسات الدولية).

يدلل عدم وجود برنامج سياسي متكامل لحركة فتح، صادر عن المؤتمر العام السادس، بعد تلك التحولات الكبيرة في هُوية الحركة، وفي ظل حالات المد والجزر بين المفاوضات وانتفاضة الأقصى، وغياب الرئيس ياسر عرفات، والانقسام الفلسطيني، وتعثر المفاوضات، واستمرار سياسات التهويد والاستيطان، واعتماد خطاب الرئيس محمود عباس كبرنامج سياسي للمؤتمر(بعد انتخابه رئيساً لحركة فتح) على غياب الرؤية المستقبلية للحركة، فيما يتعلق بالخيارات المطروحة لمواصلة مسيرة النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، كما أنه يمهد لمرحلة جديدة من القرارات الارتجالية والسيطرة على قرار الحركة، في ظل غياب الرقابة والمحاسبة داخل الأطر القيادية للحركة، وهيمنة الرئيس محمود عباس على قراراتها المستقبلية، من خلال سيطرته على مفاصل القرار الفلسطيني، بصفته رئيساً لحركة فتح وللسلطة الوطنية الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي فإن البرنامج السياسي سيبقى شعاراً تتغنى به جماهير حركة فتح، فيما تبقى خيارات قيادة الحركة محدودة وفضفاضة بالنسبة لخيار الكفاح المسلح.

4.4.4 البناء التنظيمي

كان لمسيرة حركة فتح الطويلة، أثر كبير على بنيتها وتماسكها التنظيمي(خاصة بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية) حيث اندمجت الحركة بالسلطة، وفقدت هُويتها كحركة تحرر وطني، في ظل تحولها الكبير، من خيار الكفاح المسلح المتسم بالسرية والإنضباط والتراتبية التنظيمية، إلى خيار التسوية السلمية وبناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال العمل الشعبي الجماهيري السلمي(المقاومة الشعبية)، مما انعكس بشكل كبير على بنائها التنظيمي،

وخلق حالة من الترهل والانفلاش داخل قواعد الحركة، وصراع نفوذ ومركز قوى داخل أطرها القيادية.

جاء المؤتمر العام السادس لحركة فتح، بعد حوالي أربعة عشر عاماً على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وما ترتب على ذلك من تداخل كبير وذوبان لحركة فتح داخل مؤسسات السلطة، حيث أصبحت أقرب إلى مفهوم الحزب السياسي(حزب السلطة)، منها إلى حركة تحرر وطني، وهذا التحول تطلب استحقاقات تنظيمية، تنسجم مع مرحلة سياسية جديدة ومختلفة عن المرحلة السابقة (مرحلة ما قبل أوسلو) تتعلق بالانتقال من مرحلة التحرر الوطني إلى بناء مؤسسات السلطة، في إطار من المزاوجة بين العمل النضالي الشعبي (السلمي) ضد الاحتلال والعمل السياسي المتمثل بالمفاوضات.

إن تحديد معايير اختيار الأعضاء المشاركين في المؤتمر العام السادس لحركة فتح، ومكان وزمان انعقاده، تعد من أهم الإشكاليات التنظيمية التي تزامنت مع بدء عمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر، كما أن تشبث بعض قيادات الحركة بمواقفهم، المتمثلة بممارسة كل الوسائل لإعاقة عقد المؤتمر بحجج وذرائع مختلفة، في ظل احتدام المنافسة لضمان عضويتم في الأطر القيادية للحركة (اللجنة المركزية، والمجلس الثوري) ومزاحمة الأجيال المتدافعة داخل الحركة، حيث سجلت نتائج الانتخابات، مؤشراً واضحاً على توجهات أعضاء المؤتمر، وكذلك مواقفهم وخبراتهم السياسية والتنظيمية[1].

كانت أبرز نتائج المؤتمر العام السادس على البناء التنظيمي لحركة فتح، وأكثرها عمقاً هو تغيير ثلثي أعضاء اللجنة المركزية للحركة، فقد نجح ستة من الأعضاء السابقين فقط (بمن فيهم الرئيس محمود عباس) وأخفق الآخرون في استعادة مواقعهم القيادية، وكان ذلك بمثابة محاسبة من قبل المؤتمر العام، خاصة خلال السنوات الأخيرة، وهزيمة حركة فتح في الانتخابات التشريعية (2006)، مما يعزز من قوة القاعدة والكادر التنظيمي باعتباره صانع قرار

[1] فراعنة، حمادة: **المؤتمر السادس لحركة فتح وتداعياته**، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2009، ص61.

تشكيل القيادة ولجنتها المركزية ومجلسها الثوري[1]، ويجب الاهتمام به من قبل قيادة الحركة لضمان مساندتهم في المؤتمرات القادمة.

أما فيما يتعلق بصراع الأجيال(الحرس القديم والجيل الجديد) داخل حركة فتح، فقد خرج معظم رموز الحرس القديم من عضوية اللجنة المركزية أمثال: (فاروق القدومي، وهاني الحسن، ومحمد جهاد، وأحمد قريع، ونصر يوسف، وحكم بلعاوي، وإنتصار الوزير، وصخر حبش) سواء بالأبتعاد أو الإستبعاد، أو من خلال عدم حسم الأصوات اللازمة للفوز بعضوية اللجنة المركزية، حيث شكل الجيل الجديد أغلبية داخل اللجنة المركزية والمجلس الثوري للحركة[2]، الذي ضم عدد من قيادات (الجيل الشاب) العمل التنظيمي في الداخل خلال العقدين الماضيين.

كما وأقرَّ المؤتمر العام لحركة فتح إستحداث المجلس الإستشاري للحركة(غير منصوص عليه في النظام الداخلي لحركة فتح) في محاولة من قيادة الحركة لمعالجة نتائج انتخابات اللجنة المركزية، وعدم تمكن عدد من القادة التاريخين والمؤسسين (أحمد قريع، ونصر يوسف، وحكم بلعاوي، وعدنان سماره، وحمدان عاشور) من الوصول لعضوية اللجنة المركزية عبر الانتخابات، حيث شُكِلَ المجلس برئاسة أحمد قريع كأمين سر للمجلس ومحمد الحوراني نائب أمين السر (الجيل الشاب)[3]، ورغم إقراره من قبل المؤتمر العام السادس إلا أنه غير منصوص عليه وفق النظام الداخلي الصادر عن المؤتمر.

كانت اللجنة المركزية حسب النظام الداخلي لحركة فتح تضم عدداً من المفوضيات، لتفعيل العمل التنظيمي للحركة (مفوضية الشؤون العسكرية والأمن والمعلومات، ومفوضية التعبئة والتنظيم، ومفوضية العلاقات الدولية، ومفوضية التعبئة الفكرية والدراسات، ومفوضية المنظمات الشعبية) وتم إستحداث عدد من المفوضيات الجديدة (مفوضية الإعلام والثقافة، ومفوضية القدس، ومفوضية العلاقات الوطنية، ومفوضية الأسرى والمحررين، ومفوضية

---

[1] فراعنة، حمادة: **المؤتمر السادس لحركة فتح وتداعياته**، مرجع سابق، ص61.

[2] جمعة، محمد: **المشهد الفلسطيني بعد المؤتمر السادس لحركة فتح**، مرجع سابق.

[3] سرحان دويكات: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

الانتخابات، ومفوضية المنظمات الأهلية وغير الحكومية، ومفوضية الشؤون الحكومية والبناء الوطني، ومفوضية التنمية الإجتماعية، والمفوضية المالية والإقتصادية)[1] انسجاماً مع الواقع الجديد للحركة، بعد العودة إلى الداخل وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، كما قسمت مفوضية التعبئة والتنظيم إلى ثلاث مفوضيات: (مفوضية الضفة الغربية، ومفوضية قطاع غزة، ومفوضية أقاليم الخارج)، كما قسمت مفوضية العلاقات الخارجية إلى:(مفوضية العلاقات الدولية ومفوضية العلاقات العربية)، على أن يرأس كل مفوضية من المفوضيات عضو لجنة مركزية، وتتبع كل تلك المفوضيات لأمانة سر اللجنة المركزية، التي يرأسها أبو ماهر غنيم.

إن منصب القائد العام لحركة فتح، (الذي شغله الرئيس الراحل ياسر عرفات منذ العام 1968 حتى رحيله عام 2004) مرتبط بقيادة التشكيلات العسكرية للحركة، خاصة في مراحل مسيرة الحركة الأولى والتي ركزت على الكفاح المسلح، وخلال مرحلة التحضير لانعقاد المؤتمر العام السادس، وفي ظل مرحلة سياسية جديدة، تتمثل بالتحول لبناء الدولة، جرى نقاشاً طويلاً حول منصب القائد العام للحركة، حيث تم الاتفاق على تحويل المنصب من القائد العام للحركة إلى رئيس الحركة، انسجاماً مع المرحلة السياسية والتنظيمية الحالية[2]، ورغم نص النظام الداخلي لحركة فتح على منصب رئيس الحركة (الذي اسْتُحْدِثَ للرئيس محمود عباس)، إلا أنه يكرس نوع من الدكتاتورية والتفرد في القرار داخل حركة فتح، – خاصة أنه ينتخب مباشرة من قبل أعضاء المؤتمر العام للحركة ولا يقال إلا من خلال مؤتمر جديد – ويتعارض مع مبدأ المركزية الديمقراطية، التي تُعْتَبَر من أهم عناصر هُوية حركة فتح.

كما أن من أهم نتائج المؤتمر العام السادس على الصعيد التنظيمي، هو انكفاء الحركة نحو الداخل، وفقدان امتدادها الجماهيري في الخارج، وكان ذلك واضحاً من خلال مكان انعقاد المؤتمر، كما أن معظم الفائزين بعضوية اللجنة المركزية هم من أبناء الداخل(المقيمين بالداخل)، أما فتح الخارج (خاصة أقاليم الأردن ولبنان وسويا ومصر) فلم تُمَثَل سوى بمقعد واحد فقط

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): **النظام الداخلي المعتمد في المؤتمر العام السادس**، ط2، دون دار نشر، آذار 2013، ص. ص37– 38.

[2] بكر أبو بكر: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

ضمن ثمانية عشر مقعداً جرى الإقتراع عليها لعضوية اللجنة المركزية، بالإضافة الى عدة مقاعد في المجلس الثوري، فضلاً عن انتقال أبو ماهر غنيم (مفوض عام التعبئة والتنظيم والرجل القوي لحركة فتح في الخارج) إلى الداخل، مما يعني سيطرة فتح الداخل على مفاصل التنظيم والخطاب التعبوي لحركة فتح، مما قلص حضور أقاليم الحركة التاريخية في الخارج، خاصة في إطار توجه قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية لتكريس السفارات والبعثات الدبلوماسية في الخارج، كممثل عن المنظمة والسلطة وبالتالي عن حركة فتح، الأمر الذي يعني انتهاء تجربة أقاليم الحركة في الخارج، كما كانت منذ انطلاقتها[1].

تم تعديل النظام الأساسي لحركة فتح فيما يتعلق بالكوادر العسكرية (كوادر حركة فتح العسكرية في الخارج، وأعضاء الأجهزة الأمنية الفلسطينية) حيث تم تقليص عدد أعضاء المؤتمر من العسكريين من 50% حسب النظام الداخلي لحركة فتح إلى 20% حسب النظام المعدل[2]، وذلك لتعديل البناء التنظيمي للحركة وفق المرحلة السياسية الجديدة والتي تحولت فيها الحركة من الكفاح المسلح إلى التسوية السياسية.

أكد النظام الداخلي الصادر عن المؤتمر العام السادس لحركة فتح، على الهيكلية التنظيمية وفق النظام الداخلي الكلاسيكي للحركة (الذي أعد في المراحل الأولى لانطلاقتها) دون أي تعديل أو تغيير يذكر في الهياكل التنظيمية، باستثناء زيادة عدد أعضاء الهياكل التنظيمية لاستيعاب أكبر قدر من أعضاء الحركة بعد تحولها إلى العمل الجماهيري العلني واتساع قاعدتها الجماهيرية، كما تم إلغاء المسميات التنظيمية التي كانت معتمدة في أقاليم الداخل(غير منصوص عليها في النظام الداخلي للحركة) واستمر العمل بها بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية (اللجنة الحركية العليا، ومرجعية حركة فتح، ولجنة الطوارئ، ولجنة الساحة) كما أن التحول من العمل العسكري السري، إلى العمل التنظيمي الجماهيري الشعبي، جعل الرتب التنظيمية الدنيا غير مفعلة وتكاد تكون نظرية أكثر منها جزء من تركيبة البناء التنظيمي للحركة (حلقة، وخلية) كما

---

[1] جمعة، محمد: **المشهد الفلسطيني بعد المؤتمر السادس لحركة فتح**، مرجع سابق.

[2] سرحان دويكات: **مقابلة شخصية**. مرجع سابق.

نجح المؤتمر في ترسيم وتفعيل النظام الداخلي لحركة فتح، لقيادة العمل التنظيمي في أقاليم الضفة الغربية وقطاع غزة، ليحل محل الأطر التي كانت تستحدث لخدمة مراحل سياسية معينة، وكان ذلك أحد أهداف عقد المؤتمر على الصعيد التنظيمي، والعمل تحت إطار مفوضية التعبئة والتنظيم.

5.4 الخلاصة

ويخلص الباحث في نهاية هذا الفصل إلى أن التحولات في هُوية حركة فتح، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو، خلقت الكثير من المشكلات والأزمات لدى الحركة، تمثلت بغياب القادة المؤسسين والتاريخيين، الذين كانوا يتمتعون برصيد نضالي كبير، إضافة إلى كاريزما قيادية ساهمت في مواجهة الحركة للكثير من التحديات والحفاظ على تماسك الحركة والتغلب على العديد من الأزمات، وظهور قيادات جديدة برصيد نضالي أقل وفي ظروف تنظيمية وسياسية مختلفة مما عمق أزمة القيادة لدى الحركة، وإنَ عدم قُدرة الحركة على تحقيق أهدافها، وانحرافها عن غاياتها لظروف ذاتية متعلقة بخلل في الخطط والبرامج والإستراتيجيات وعدم تطورها، بما يتلائم مع طبيعة المرحلة، وموضوعية تمثلت بالتغيرات الإقليمية والدولية، أوجد شكل آخر من أشكال الأزمة تمثل في أزمة البنية الفكرية للحركة.

كما أن تحول حركة فتح من حركة تحرر وطني، إلى تبني العملية السلمية، دون أن تنجز ما انطلقت من أجله أدى إلى أزمة في البرنامج السياسي، فبعد أن كانت الحركة تتبنى برنامج تحرير كامل التراب الفلسطيني، والقضاء على المشروع الصهيوني، أصبحت صاحبة مشروع استقلال وطني على جزء من الأرض الفلسطينية، تمثلت في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن أشكال الأزمة لدى الحركة وجود أزمة في البناء التنظيمي، حيث أنشأت الحركة هياكلها التنظيمية وفق الأسس الثورية التي تتناسب مع الغايات والأهداف الأساسية للحركة منذ تأسيسها، وجعل الهيكل التنظيمي قادر على القيام بمهامه الأساسية بما يتفق مع معركة التحرر

الوطني، وبعد تبني الحركة للعملية السلمية أصبحت في تناقض بين برنامجها السياسي وواقع ممارستها، مما أوجد أزمة في البناء التنظيمي، أضف إلى ذلك أن الكفاح المسلح الذي تبنته الحركة منذ انطلاقتها يتطلب سريَّة تامة في البناء التنظيمي، ولكن صفة السريَّة رُفعت عن العضوية بعد تبني الحركة للعملية السلمية، مما أدى إلى زيادة أعداد المنتمين للحركة في ظل غياب تطبيق النظام الأساسي، وهذا بدوره أدى إلى ترهل تنظيمي في مختلف أطر الحركة.

تراجع خيار الكفاح المسلح في البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر العام السادس لحركة فتح، وتحول إلى حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بأشكالها المتعددة ومن ضمنها الكفاح المسلح، وفي هذا تنوع لأساليب وأشكال المقاومة، ولكن على حساب الخيار الإستراتيجي للحركة وهو الكفاح المسلح، والذي قيد بالزمان والمكان المناسبين، إضافة إلى وضع الحركة والمحيط الإقليمي والدولي، وبناءً على ذلك أصبح الكفاح المسلح لدى حركة فتح مجرد شعار لتحقيق مكاسب سياسية، أكثر منه أداة لتحقيق أهداف الحركة، وهذا بحد ذاته عمق الأزمة في الخطاب السياسي لدى الحركة.

لم تستطع حركة فتح تعديل النظام الداخلي الصادر عن المؤتمر العام السادس بما يتناسب مع المرحلة السياسية والتنظيمية الحالية، حيث أبقت على الهيكلية التنظيمية التقليدية التي أعدت لتتناسب مع خيار الكفاح المسلح كخيار استراتيجي للحركة، مع بعض التعديلات غير الجوهرية، كاستحداث المجلس الإستشاري وعدد من المفوضيات انسجاماً مع الواقع الجديد للحركة والقائم على العمل التنظيمي شبه العلني في حين بقي النظام الداخلي مرتكزاً على العمل التنظيمي السري.

أثرت التحولات التي مرت بها حركة فتح خاصة بعد توقيع اتفاق(أوسلو) على مختلف عناصر الهُوية لدى الحركة، وأصبح هناك أزمة في هُوية الحركة تمثلت في عدة مظاهر، كما أن تحول حركة فتح بعد توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية من حركة تحرر وطني إلى حزب للسلطة عمل على استبدال أحد أهم عناصر الهُوية لدى الحركة.

رغم الأزمة في هُوية حركة فتح واستبدال معظم عناصر هُويتها، إلاّ أن الحركة ما زالت تعتمد على الإرث التاريخي والمسيرة النضالية الطويلة للحركة (خاصة قبل توقيع اتفاق أوسلو) إضافة إلى التركيز على المقاومة السلمية والاشتباك السياسي في المحافل الدولية لكسب قاعدة جماهيرية للحركة، كما أن تحول حركة فتح إلى حزب للسلطة وتحكمها بمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، أوجد نوع من الولاء الجماهيري لحركة فتح وإن كانت تحكمه المصالح والمنفعة أكثر من الإيمان بأهداف ومبادئ الحركة والذي سرعان ما يزول بزوال تلك المصالح والامتيازات.

النتائج والتوصيات

النتائج

خرجت هذه الدراسة بعدد من الإستنتاجات حول الإشكاليات والتحديات التي تواجهها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وانعكاس ذلك على واقع الحركة، وهذه النتائج تم استقاؤها بناءً على ما ورد في ثنايا الدراسة، وتكمن أهمية هذه النتائج في تسليط الضوء على الإشكاليات والتحديات التي تواجهها حركة فتح، وسبل معالجة الحركة لتلك الإشكاليات.

ويلخص الباحث هذه النتائج ضمن النقاط التالية:

1- إن عدم وجود أيديولوجيا لدى حركة فتح، تَحول من عامل قوة أكسب الحركة امتداداً جماهيرياً واسعاً بين صفوف أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات أثناء مرحلة الكفاح المسلح والمد الثوري إلى عامل تفكك وضعف وأحد أسباب الأزمة التي تعاني منها الحركة بعد التحولات الفكرية والسياسية التي مرت بها الحركة، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو، ومسيرة المفاوضات الطويلة والمتعثرة، حيث تمثلت مظاهر تلك الأزمة بمايلي:

أ- أزمة القيادة حيث فقدت الحركة رموزها المؤسسين والتاريخيين، والذين ساهموا في تماسكها ووحدتها خلال محطات حرجة مرت بها الحركة، بفضل تمتعهم بكاريزما قيادية ورصيد نضالي كبير، كما أن التكتلات والصراعات داخل قيادات الحركة تحولت من اختلافات في وجهات النظر حول برنامج الحركة وأدوات الصراع مع الإحتلال إلى صراع نفوذ ومصالح وامتيازات.

ب- أزمة في البنية الفكرية للحركة، وذلك بعدم قُدرتها على تحقيق أهدافها، وانحرافها عن غاياتها لظروف ذاتية متعلقة بخلل في الخطط والبرامج والإستراتيجيات وعدم تطورها، بما يتلاءم مع طبيعة كل مرحلة، وموضوعية تمثلت بالتغيرات الإقليمية والدولية.

ت- أزمة في البرنامج والخطاب السياسي، إذ انطلقت حركة فتح كحركة تحرر وطني تتبنى خيار الكفاح المسلح لتحقيق أهدافها، ثم تحولت إلى تبني العملية السلمية من خلال خيار

المفاوضات، فبعد أن كان هدف الحركة تحرير كامل التراب الفلسطيني، والقضاء على المشروع الصهيوني، أصبحت صاحبة مشروع استقلال وطني على جزء من الأرض الفلسطينية، تتمثل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا يعني أن حركة فتح حولت أدواتها من الكفاح المسلح إلى خيار التسوية السِلمية، دون أن تنجز ما انطلقت من أجله، مما خلق أزمة في البرنامج والخطاب السياسي للحركة.

ث- أزمة البناء التنظيمي، حيث أنشأت حركة فتح هياكلها التنظيمية وفق الأسس الثورية التي تتناسب مع الغايات والأهداف الأساسية التي انطلقت من أجلها، أضف إلى ذلك أن الكفاح المسلح الذي تبنته الحركة في بداية انطلاقتها يتطلب سرية تامة في البناء التنظيمي، ولكن صفة السرية رُفعت عن العضوية بعد تبني الحركة للعملية السلمية، كما لم يعد النظام الأساسي للحركة يحكم العمل التنظيمي، إضافة إلى انتقال معظم قيادات وكوادر الحركة للعمل في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والأجهزة الأمنية الفلسطينية على حساب تفرغها للعمل ضمن الهياكل التنظيمية للحركة، مما أدى إلى ترهل في البناء التنظيمي للحركة.

2- لم تستطع حركة فتح المواءمة بين الكفاح المسلح والعمل السياسي، حيث اعتمدت منذ انطلاقتها على العمل العسكري ورفضت كل أشكال العمل السياسي واعتبرته نوعاً من التفريط بالحقوق الفلسطينية، ثم تحولت إلى العمل السياسي المتمثل بالمفاوضات كخيار استراتيجي على حساب الكفاح المسلح، مما يعكس عشوائية في العمل وعدم القدرة على المزج بين الكفاح المسلح والعمل السياسي.

3- أدى توقيع اتفاق أوسلو وما تلا ذلك من التزامات سياسية وأمنية، وعدم قيام حركة فتح بتجديد هُويتها بناءً على تلك التحولات إلى انفصام بين فكر ومبادئ الحركة من جهة وبين ممارستها من جهة أخرى، كما أن غياب الفكرة الجامعة لأبناء الحركة وهي تحرير كامل الأراضي الفلسطينية، في ظل غياب أيديولوجيا تجمع أبناء الحركة أنتج العديد من التيارات غير المتجانسة داخل الحركة، حكمتها الصراعات على المصالح وليس اجتهادات حول برنامجها السياسي.

4- لم يساهم المؤتمر العام السادس لحركة فتح في معالجة الأزمات التي تعاني منها الحركة، بل عمقها ويتضح ذلك من خلال:

1- على مستوى البرنامج والخطاب السياسي:

أ- جاء البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر العام السادس لحركة فتح ليؤكد بشكل قاطع التحول الكبير في مبادئ وأهداف الحركة وانحرافهاعن برنامجها ومشروعها الأساسي، إذ كان هدف الحركة تحرير فلسطين من البحر إلى النهر والقضاء على المشروع الصهيوني، وأصبح الوطن يُختصر على الأراضي التي احتلت عام (1967)، وهذا بحد ذاته عمق الأزمة داخل الحركة بدلاً من أن يحلها، خاصة في ظل ضعف وتلاشي التيار المعارض للتسوية السلمية داخل قيادات الحركة.

ب- تَبنت حركة فتح في البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر العام السادس المفاوضات كخيار إستراتيجي، بعد أن كانت تتبنى الكفاح المسلح خياراً وحيداً وإستراتيجياً لتحرير فلسطين، حيث تراجع هذا الخيار وتحول إلى حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بأشكالها المتعددة ومن ضمنها الكفاح المسلح، وفي هذا تنوع لأساليب وأشكال أدوات التحرير، ولكن على حساب الخيار الإستراتيجي للحركة وهو الكفاح المسلح، وبناءً على ذلك أصبح الكفاح المسلح مجرد شعار لتحقيق مكاسب سياسية، أكثر منه أداة لتحقيق أهداف الحركة وأحد أهم عناصر هُويتها.

2- على مستوى البناء التنظيمي:

أ- أكد النظام الأساسي الصادر عن المؤتمر العام السادس لحركة فتح، على الهيكلية التنظيمية السابقة للحركة، مع إلغاء المسميات التنظيمية غير المنصوص عليها في النظام الداخلي للحركة، والتي عُمل بها في الضفة الغربية وقطاع غزة إبان الإنتفاضة الأولى وبدايات إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية.

ب- أقر المؤتمر العام السادس استحداث المجلس الإستشاري للحركة، إضافة إلى عدد من المفوضيات، كما تم تحويل منصب القائد العام للحركة إلى رئيس الحركة، انسجاماً مع

المرحلة السياسية والتنظيمية الحالية، كما تم تعديل النظام الأساسي فيما يتعلق بـــالكوادر العسكرية، إذ تم تقليص عدد أعضاء المؤتمر العسكريين من 50% حسب النظام الداخلي لحركة فتح إلى 20% حسب النظام المعدل، وذلك لتعديل البناء التنظيمي للحركة والتـــي تحولت من الكفاح المسلح إلى التسوية السياسية.

ت- عمل المؤتمر العام السادس على حل مشكلة الداخل والخارج وصـــراع الأجيـــال داخـــل الحركة، ليتحول الصراع إلى تكتلات تقوم على امتيازات السلطة والمصـــالح المشـــتركة لقيادات الحركة من اللجنة المركزية والمجلس الثوري.

ث- خروج معظم القيادات التاريخية للحركة من عضوية اللجنة المركزية، وتشـــكيل الجيـــل الجديد أغلبية أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري للحركة، مما اعتُبرَ انكفاء نحـــو الداخل وفقدان الحركة امتدادها الجماهيري في الخارج.

5- إن تحول حركة فتح إلى حزب للسلطة وتحكمها بمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، أوجد نوع من الولاء الجماهيري للحركة تحكمه المصالح والمنفعة أكثر من الإيمان بأهداف ومبـــادئ الحركة والذي سرعان ما يزول بزوال تلك المصالح والامتيازات.

6- تعتمد حركة فتح على الإرث التاريخي والمسيرة النضالية الطويلة للحركـــة لكســـب قاعـــدة جماهيرية في ظل التحول الكبير في مبادئ وأهداف الحركة.

التوصيات

يوصي الباحث بناءً على نتائج الدراسة بالأمور التالية:

1- على مستوى القيادة:

أ- مَأسَسَة العمل التنظيمي داخل أطر ومؤسسات حركة فتح، وتفعيل نظام المحاسبة ومحاربة الفساد داخل النخب القيادية للحركة، للوصول إلى تنظيم متماسك وليس تنظيماً على مقاس القائد أو الزعيم.

ب- تفعيل المركزية الديمقراطية كأحد أهم عناصر الهُوية لدى حركة فتح، خاصة داخل الأطر القيادية العليا لضمان استمرار القيادة الجماعية وعدم التفرد في القرارات المصيرية للحركة، على غرار ما تم عند توقيع إتفاق أوسلو.

ت- فصل منصب رئيس حركة فتح عن منصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، لضمان استقلالية الحركة في القرارات السياسية والتنظيمية وقدرتها على توجيه قيادة السلطة وفق البرنامج السياسي للحركة.

ث- إعادة التوازن بين الداخل والخارج في الهيكل القيادي للحركة باعتبارها حركة جماهيرية لكافة الشعب الفلسطيني وليس لجزءٍ منه، حيث إنَ معظم أبناء الشعب الفلسطيني يعيشون في الشتات خاصة في المخيمات.

2- على مستوى بنية الفكر والهُوية:

أ- إعادة تعريف حركة فتح لذاتها وتجديد بنية ومكونات هُويتها الذاتية، ومنطلقاتها الفكرية، كحركة وطنية وسطية ديمقراطية وصاحبة فلسفة براغماتية تحترم قيم وانتماء أبناء الشعب الفلسطيني بجذورها القومية والإسلامية والمسيحية، لتكون قادرةً على السيطرة على سلوكيات أعضائها ومُوَجِهةً لهم بما ينسجم مع نظامها الداخلي.

ب- خلق فكر فتحاوي جديد قادر على إحداث تكامل بين الجناح السياسي والتنظيمي الجماهيري، وبناء جناح عسكري منضبط يخدم خيارات الحركة المتعددة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلين بما فيها خيار الكفاح المسلح.

ت- تأكيد حركة فتح على أنها حركة تحرر وطني بشكل عملي من خلال البرامج السياسية والممارسات التنظيمية التي تلامس مشاعر الجماهير، لا بالخطابات والشعارات التي تهدف لتحقيق مكاسب سياسية.

3- على مستوى البرنامج والخطاب السياسي:

أ- صياغة البرنامج والخطاب السياسي لحركة فتح على قاعدة الأهداف والثوابت التاريخية للحركة، وإعادة خيار الكفاح المسلح كأحد الخيارات الاستراتيجية ضمن برنامج العمل الوطني للحركة، لتعبئة الجماهير، وعدم الاكتفاء بالتغني بتاريخ وأمجاد الحركة.

ب- مراجعة حركة فتح للعملية السياسية ومسيرة المفاوضات واستخلاص الدروس والعبر لصياغة برنامج سياسي جديد في ظل استراتيجية وطنية لتقوية الجبهة الداخلية ومواجهة الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية.

ت- الفصل التام بين القيادات والبرنامج السياسي لحركة فتح وبين قيادات وبرنامج السلطة الوطنية الفلسطينية، كي لا تخضع الحركة للضغوطات السياسية التي تدفعها إلى ممارسات تفقدها الالتفاف الجماهيري الذي تمتعت به لسنوات طويلة، بالإضافة إلى تحمل الأعباء السياسية والإدارية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ث- اعتماد مرجعية واحدة وناطقين إعلاميين باسم الحركة، لضمان خطاب سياسي موحد يعكس توجهات الحركة السياسية والتنظيمية.

ج- تجديد البرنامج والخطاب السياسي لحركة فتح بما يتناسب مع المرحلة السياسية الجديدة للحركة والإبتعاد عن الخطابات الخالية من المضمون والتي تخلق حالة من الانفصام بين واقع وتاريخ الحركة، للمساهمة في استقطاب الأجيال الشابة التي لم تعاصر تاريخ الحركة المتمثل بالكفاح المسلح بل عاشت المرحلة السياسية الجديدة المتمثلة بالتسوية السلمية من خلال خيار المفاوضات.

4- على مستوى البناء التنظيمي:

أ- إعادة الاعتبار للنظام الداخلي كمرجعية لسير العمل التنظيمي وحل الخلافات بين قيادات وكوادر وأعضاء الحركة في مختلف المستويات والأطر التنظيمية، والتخلي عن

سياسة الترقيع والإرضاء التي مارستها الحركة في مراحل عملها المختلفة مما ساهم في تأسيس مراكز قوى متعددة، انعكست سلباً على البناء التنظيمي للحركة.

ب- أعادة صياغة البناء التنظيمي بما يتاسب مع المرحلة السياسية الجديدة للحركة والتي تحولت من العمل العسكري السرَّي إلى العمل الجماهيري الشعبي والعلني، على أسس تنظيمية جديدة ليؤهلها لمواجهة التحديات التنظيمية التي تنعكس على قدرتها على تأطير جماهيرها.

ت- عقد المؤتمرات التنظيمية بشكل دوري ومنتظم ابتداءً من الشُعَبْ وصولاً إلى المؤتمرات العامة، لتسهيل حركة تدافع الأجيال داخل الحركة وحل المشكلات التنظيمية التي تطرأ خاصة في مراحل سياسية وتنظيمية متحولة.

ث- ضبط معايير العضوية والتفريق بين الأعضاء والمناصريين لتسهيل عملية الانتخابات لمختلف المستويات التنظيمية للحركة، والخروج بكوادر تنظيمية فاعلة ومنضبطة تحترم وتنصاع لقرارات قيادة الحركة لمعالجة الترهل التنظيمي الذي تعاني منه الحركة.

ج- توضيح العلاقة بين حركة فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية، وايجاد صيغة تنظيمية لأبناء الحركة من منتسبي الأجهزة الأمنية، للحد من ازدواجية العمل التنظيمي والأمني، مما ينعكس سلباً على القاعدة الجماهيرية للحركة.

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق

حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **النظام الأساسي**، دون دار نشر أو تاريخ.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **النظام الداخلي**، دون دار نشر أو تاريخ.

الكتب

أبراش، إبراهيم: **فلسطين في عالم متغير**، ط1، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، 2003.

أبراش، إبراهيم، **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

أبو نضال، نزيه: **تاريخ الأزمة في فتح: من التأسيس إلى الانتفاضة**، دون مكان، دون ناشر، 1984.

إرشيد، سامر: **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية**، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، 2007.

بدوان، علي ونبيل السهيلي: **حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى**، ط1، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع، شباط 2006.

بصدد أزمة حركة فتح والساحة الفلسطينية، دون طبعة، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، كانون أول 1983.

بلقزيز، عبد الإله: **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من (فتح) إلى (حماس)**، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، **دراسات ثورية**، رقم (1)، دون دار نشر أو تاريخ.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، **قضايا فكرية**، ج 1، دون دار نشر أو تاريخ.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مكتب التعبئة والتنظيم: **ياسر عرفات أسطورة النضال والجهاد**، دون دار نشر أو تاريخ.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مكتب التعبئة والتنظيم، لجنة إعداد الكادر، البرنامج التعبوي: **الثقافة الوطنية للأعضاء**.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **البرنامج السياسي المقر من المؤتمر العام السادس للحركة**، رام الله، مطبعة كلية الشهيد أبو جهاد، آب 2009.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح): **قضايا تنظيمية**، ج2.

خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية**، لقاءات مع الكاتب الفرنسي، لورو، اريك، نقلها إلى العربية، مروة، نصير، الكويت، مؤسسة صيام للدعاية والنشر، دون تاريخ.

خليل، أحمد: **معجم المصطلحات الاجتماعية**، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1995.

الدجاني، أحمد: **عرب ومسلمون وعولمة**، ط1، القاهرة، دار المستقبل العربي، 2000.

الدجاني، أحمد: **فكر وفعل**، ط1، القاهرة، دار المستقبل العربي،1985.

ربيع، محمد، (وآخرون): **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، جامعة الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1993/ 1994.

سليم، محمد السيد: **التحليل العلمي للسياسة الخارجية**، بيروت، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، 2001.

شفيق، منير: **حول التناقض والممارسة في الثورة الفلسطينية**، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1971.

صالح، محسن: **سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ط1، كوالا لمبور– ماليزيا، دون دار نشر، 2002.

صايغ، أنيس: **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، دمشق، هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990.

صايغ، يزيد: **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949– 1993، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2002.

العظم، صادق جلال: **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، عكا، دار الجليل، 1969.

عمارة، محمد: **مخاطر العولمة على الهوية الثقافية**، ط1، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1999.

الفالوجي، فريد: **أبو عمار، ثائر أسطوري أم عميل لإسرائيل**، ط1، دمشق – القاهرة، دار الكتاب العربي، 2005.

فراعنة، حمادة: **المؤتمر السادس لحركة فتح وتداعياته**، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2009.

كابليون، أمنون: **عرفات الذي لا يقهر**، ترجمة عصام البطران، رام الله، وزارة الثقافة الفلسطينية، الهيئة العامة الفلسطينية للكتاب، 2005.

الكيالي، عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، ج4، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997.

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان (تسامح). النظام الحزبي الفلسطيني: **أزمة هوية أم إخفاق في الممارسة السياسية**. رام الله / العدد الثاني والعشرون. أيلول 2008.

المنير، محمود: **العولمة وعالم بلا هوية**، ط1، المنصورة، مصر، دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2000.

هلال، علي الدين، (وآخرون): **الفلسطينيون في الوطن العربي**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978.

هيكل، محمد حسنين: **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ط2، بيروت، دار الشروق، 1996.

التقارير والنشرات

الثورة طريقنا إلى الحرية. نشرة تنظيمية خاصة بأعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). إقليم لبنان. العددان 13، 14/ 7 حزيران1976.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): **النظام الداخلي المعتمد في المؤتمر العام السادس**، ط2، دون دار نشر، آذار 2013.

فتح واحتمالات انعقاد المؤتمر السادس. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تقرير استراتيجي (7). كانون الأول/ ديسمبر. 2008.

المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: **الطريق الوعر**، ط1، بيروت، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1997.

الصحف

عوض، وليد: **جهود حثيثة في فتح لعقد المؤتمر العام السادس للحركة قبل الاتفاق مع حماس على انتخابات مبكرة**. جريدة القدس العربي. 5838/ 12 آذار 2008.

غنيم، أحمد: **حركة فتح حالة نهوض أم أزمة وجود**، صحيفة القدس، القدس. 14/219 آب 2012.

كيالي، ماجد: **عن صعود الوطنية الفلسطينية وأفولها**. الحياة. السعودية. 10/16656 تشرين الثاني 2008.

المختار، صلاح: **نواقض الاستقامة البراغماتية**. صحيفة المحرر الالكترونية. 2005/210.

المصري، هاني: **قراءة في نتائج مؤتمر(فتح) السادس**. جريدة الأيام. رام الله. العدد2009/08/18/4883.

المؤتمرات

أبراش، إبراهيم: **دراسة استنهاض حركة فتح الفلسطينية في عالم متغير**، مؤتمر فتح الواقع والتحديات، رام الله، 2007.

أبو زهيرة، عيسى: **مستقبل الفكر السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح**، مؤتمر فتح الواقع والتحديات، رام الله، 2007.

الأسطل، عواد: **فتح بين عملية بناء السلطة الوطنية الفلسطينية والتراجع عن الدور الريادي**، مؤتمر فتح الواقع والتحديات، رام الله، 2007.

ضميري، عدنان: **العلاقة الفتحاوية بالأجهزة الأمنية للسلطة الوطنية (هجرة الكادر الحركي من فتح إلى الأجهزة الأمنية)**، مؤتمر فتح الواقع والتحديات، رام الله، 2007.

عيوش، ذياب: **تعثر المسيرة الفتحاوية بين منهج المقاومة وخيار السلام**، مؤتمر فتح الواقع والتحديات، رام الله، 2007.

قريع، أحمد: **نحو مراجعة نظرية وتجديد مكونات الخطاب ومفردات الهوية**، مؤتمر فتح بين الواقع والتحديات، ط1، رام الله، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، 2007.

محمد علي، صليبي: **البعد الإسلامي في حركة فتح بين الجذور والواقع**، مؤتمر فتح الواقع والتحديات، رام الله، 2007.

المقابلات الشخصية

أبو علي شاهين: **مقابلة شخصية**. رام الله. 2008/9/6.

أحمد الهندي: **مقابلة شخصية**. نابلس. 2009/1/14.

أمين مقبول: **مقابلة شخصية**. نابلس.2009/1/19.

بكر أبو بكر: **مقابلة شخصية**. رام الله. 2010/4/17، 2014/3/8.

تيسير نصرالله: **مقابلة شخصية**. نابلس. 2008/6/23.

جمال محيسن: **مقابلة شخصية**. رام الله. 2010/9/18.

رويد أبو عمشة: **مقابلة شخصية**. نابلس. 2014/7/15.

زهير الدبعي: **مقابلة شخصية**. نابلس. 2008/9/2.

سرحان دويكات: **مقابلة شخصية**. نابلس. 2014/3/22.

سمير دوابشة: **مقابلة شخصية**. نابلس. 2009/3/15.

كايد جرادات: **مقابلة شخصية**. الخليل. 2009/3/21.

محمود العالول: **مقابلة شخصية**. نابلس. 2009/6/27.

موسى الشيخ: **مقابلة شخصية**. رام الله. 2010/5/29.

المواقع الإلكترونية

أبراش، إبراهيم: الدولة الفلسطينية، التباس المفهوم وصعوبة التاريخ، 2011/02/01، ttp://www.palnation.org/vb/archive/index.php?t-517.html

أبراش، إبراهيم: فتح الفكرة وفتح التنظيم. الحوار المتمدن. 1782/ 2007/01/01. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=84819

أبو الهيجاء، إبراهيم: مستقبل حركة فتح، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية،2006/06/22، http://www.bahethcenter.net/search.php_

أبو بكر، بكر: التنظيم والهيكل التنظيمي، http://www.bakerabubaker.info/index.php?action=show&pageID=34

أبو بكر، بكر: ما العمل؟ في الخروج من الأزمة الفكرية التنظيمية،2014/2/1، http://www.bakerabubaker.info/index.php?action=show&pageID=56

أبو بكر، بكر: ماذا نريد من لجان الإقليم، مهمات الأطر التنظيمية، http://www.bakerabubaker.info/index.php?action=show&pageID=464

أبو شنب، حمزة: الحالة التنظيمية لحركة فتح والسيناريوهات المقبلة، موقع المسلم،2011/06/20، http://www.almoslim.net/node/148309

أبو فخر، صقر: حركة فتح من الثورة إلى السلطة، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج في العمق، 2010/01/27، http://www.aljazeera.net/programs/pages/06dd7eca-62c9-4604-a507-d7f9241a5a45.

أزمة الهوية العربية تعريف الهوية، صحيفة الفرات، دير الزور، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، 2007/03/18، http://furat.alwehda.gov.sy/_kuttab_a.asp?FileName=5640012042007 0318010655

بت، جيرالد: أبو نضال، منشق لا يرحم، 2002/08/20، http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_2204000/2204271.stm

بدوان، علي: فتح في الذكرى ال43 لانطلاقتها المسلحة، الجزيرة نت، المعرفة، 2008/01/02، http://aljazeera.net/opinions/pages/d776cb54-81e1-4ce2-9a74-e9187596d4a2

بسيسو، مؤمن: حركة فتح.. آمال الإصلاح يبددها إغفال التحديات، الجزيرة نت، المعرفة،2008/12/04، http://www.aljazeera.net/opinions/pages/a0d7281c-a869-4150-aa6f-0dace6df0aa1

التحرك والفكر السياسي الفلسطيني أمام مسار التسوية، 1993/12/24، http://www.psnews.ps/doctor/file/tahrok.doc

تعريف الانتفاضة، 2010/12/07، http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=18907410e57e8f8d

جمعة، محمد: المشهد الفلسطيني بعد المؤتمر السادس لحركة فتح، مؤسسة الأهرام، السياسة الدولية، مقالات وكُتّاب، 2009/10/01، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96032&eid=1531

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وكالة صامد للأنباء، http://samednews.blogspot.com/2013/12/1965_29.html

حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مكتب التعبئة والتنظيم (قطاع غزة)، الدائرة التنظيمية: فتح وحماس التراجع والصعود – الأسباب والخلفيات، المركز الفلسطيني للإعلام،2014/02/17، http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2005/hamas_fateh.htm

حركة فتح، (دراسة للكوادر): فتح ديمومة الثورة والعاصفة شعلة الكفاح المسلح،2010/1/20، http://fateh1.ahlamontada.net/t25-topic

حركة فتح، شبكة فلسطين للإعلام والدراسات، 2009/01/21، http://mediapal.org/readarticle.php?art_id=39&lang=ar

الحسن، بلال: حركة فتح من الثورة الى السلطة، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج في العمق، 2010/01/27، http://www.aljazeera.net/programs/pages/06dd7eca-62c9-4604-a507-d7f9241a5a45.

الحسيني، سنية: قراءة في نتائج مؤتمر فتح السادس، دنيا الرأي، 2009/08/12، http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/08/12/171633.html

حكاية ثورة، ج 10: المنفى مجدداً، قناة الجزيرة الفضائية، 2008 ملتقى الأدباء والمبدعون العرب، http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?p=121374.

حكاية ثورة، ج 8: هبت رياح الجنة، قناة الجزيرة الفضائية، 2008 ملتقى الأدباء والمبدعون العرب، http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?p=121374.

حكاية ثورة، ج11: الانتفاضة، قناة الجزيرة الفضائية، 2008 ملتقى الأدباء والمبدعون العرب، http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?p=121374.

حكاية ثورة، ج4: هانوي العرب، قناة الجزيرة الفضائية، 2008، ملتقى الأدباء والمبدعون العرب، http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?p=121374.

حكاية ثورة، ج6: البندقية وغصن الزيتون، قناة الجزيرة الفضائية، 2008، ملتقى الأدباء والمبدعون العرب، http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?p=121374.

حكاية ثورة، ج7: في بلاد الأرز، قناة الجزيرة الفضائية، 2008 ملتقى الأدباء والمبدعون العرب، http://www.almolltaqa.com/vb/showthread.php?p=121374.

حمزة، محمد: أزمة فتح.. سقوط "الحركة" في قفص "السلطة"،2004/01/01، http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/84318-2004-01-01%2014-18-07.html

الخراشي، سليمان: مصطلحات سياسية ومعناها، صيد الفوائد، http://www.saaid.net/Warathah/Alkharashy/mm/15.htm

خلف، سميح: حركة فتح بين الارستقراطية والديماغوجية والبرنامج الوطني، دنيا الرأي، 2007/01/08، http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/01/08/70225.html

خميس، عبد الرحيم: في تعريف الهوية. صحيفة سودانايل الإلكترونية. 2009/01/07، http://sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/34-2008-05-19-17-14-27/7321----1------.html

دراغمة، محمد: حركة فتح في أزمة فهل من طريق للخلاص،2004/1/16، http://alarabnews.com/alshaab/GIF/16-01-2004/a16.htm

رشيد، فايز: بين المقاومة الشعبية والكفاح المسلح، التجديد العربي، 2011/09/20، http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/31497-%D8%A8%D9%8A%D9%86

الزعاترة، ياسر: فتح بعد عرفات، حركة تحرير أم حزب سلطة، الجزيرة نت، المعرفة، 2005/01/06، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/21468D3D-669C-4C34-ADE4-FC6BF6FE372D.htm

سالم، سيدي أحمد: فتح النشأة والتاريخ، الجزيرة نت، 2006/07/07، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9a1e0473-2f9a-4180-ae1c-cd57256fa4da

سعادة، تغريد: قصة أبو نضال، لا أصدقاء للبندقية المستأجرة. جريدة الزمان. العراق. 22/1293 آب 2002. .http://www.aliraqi.org/forums/showthread.php?t=13238

سلم، سيدي أحمد: فتح النشأة والتاريخ، الجزيرة نت، المعرفة، 2006/7/7، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E6C373A2-67B8-47BB-B2BB-5A72C9D363BE.htm

شفيق، منير: حركة فتح ما بعد مؤتمرها السادس، قناة الحوار الفضائية، حوار خاص، 2009/08/12، http://www.youtube.com/watch?v=Dx1DyN7uMw4.

العبد الله، علي: مواقف الأطراف من انتفاضة الأقصى، الجزيرة نت، المعرفة، 2004/10/03، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DCBC158F-5214-4685-80BD-7734F3AE21CA.htm

العروي، عبد الله: مفهوم الايديولوجيا، صيد الفوائد، http://www.saaid.net/Doat/mubarak/10.htm

العقل، ناصر: مفهوم الوسطية والاعتدال، منتديات دفاتر التربوية، 2011/02/19، http://www.dafatiri.com/vb/showthread.php?t=278219

علاونة، كمال: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الميزان، من الانطلاقة حتى الآن 1965 – 2009، شبكة الإسراء والمعراج، 2009/01/01، http://www.israj.net/vb/showthread.php?t=1732

غريب، حسن: ليس للإرهاب مفهوم سياسي راهن غير المفهوم الأميركي والكفاح المسلح أعلى درجات المقاومة، العروبة،31/ مايو/2011، http://al-ourouba.blogspot.com/2011/05/blog-post_8275.html.

غطاس، سمير: ماذا يجري داخل حركة فتح، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ملف الأهرام الإستراتيجي 2001/01/01، http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E3.HTM

فـــــتح ومنظمـــــة التحريـــــر الفلســـــطينية، الجزيـــــرة نـــــت، 2006/7/7
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/064CBFC5-02C5-4257-9591-1E9CB55B9E88.htm

قاسم، عبد الستار: قراءة لنتائج مؤتمر فتح السادس، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج بلا حـــدود، 2009/08/12، http://www.aljazeera.net/programs/pages/b18fd6f0-069a-407f-a203-5fa3de2dba61.

القدومي، فاروق: حركة فتح بحاجـــة إلـــى إعـــادة تنظـــيم، العـــرب نيـــوز،2008/06/18، http://alarabnews.com/alshaab/2005/09-09-2005/n4.htm

القضية الفلسطينية ما بعد عرفات: حلقة نقاش، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2004/11/27، http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Discuss/IndexAr-06.html

كتائـــــب شـــــهداء الأقصـــــى، الجزيـــــرة نـــــت، المعرفـــــة، 2004/10/03، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1EC6E20F-B298-40DB-8E36-B837223F62CC.htm

كيالي، ماجد: أزمة البنيـــة والسياســـة والقيـــادة فـــي حركـــة فـــتح، البيـــان،2008/09/10، http://www.albayan.ae/opinions/1220945278262-2008-09-10-1.673336

كيالي، ماجد: حركة فتح من الثورة الى السلطة، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج فـــي العمـــق، 2010/01/27، http://www.aljazeera.net/programs/pages/06dd7eca-62c9-4604-a507-d7f9241a5a45.

كيالي، ماجد: هل تستطيع فتح مراجعة أوضاعها لمواجهة التحديات الجديدة، الملتقى الفتحاوي، 2005/7/25، http://fatehforums.com/showthread.php?t=9643

محسوب، محمد: الوسطية والوساطة والوسطنة في السياسة، 2011/12/05، https://www.facebook.com/notes/269731003074899?14.

مدونات مكتوب: نبذة عن حركة فتح، alkofianews.maktoobblog.com/1448032

معنى الهوية الوطنية، 2009/11/27، http://forums.moheet.com/showthread.php?t=141746

الملتقى الفتحاوي: مؤتمرات حركة فتح قبل وبعد الانطلاقة، http://fatehforums.com/showthread.php?t=120528

المؤتمر السادس لحركة فتح، الجزيرة نت، 4/ 80/ 2009، http://www.aljazeera.net/coverage/pages/a3f8a313-67f2-4689-830e-ced58d8562b7

الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، منظمة أبو نضال، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%A3%D8%A8%D9%88_%D9%86%D8%B6%D8%A7%D9%84

الموسوعة العربية: القومية، http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=161593.

الموقع الالكتروني الرسمي لحركة فتح: حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، بيان حركتنا، http://www.fateh.net/public/bayan/bayan-harakatona.htm

الموقع الالكتروني الرسمي لحركة فتح: نشأة حركة فتح، http://www.fateh.net/public/derasat/2/10.htm

الموقع الرسمي لحركة فتح، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): القرارات السياسية للمؤتمر العام الثالث، 1971/09/06، http://www.fateh.net/public/program/p1.htm

موقع الكتروني تابع لحركة فتح: مرحلة تأسيس حركة فتح من نهاية 1957 وحتى نهاية 1964، http://www.fatehnews.net/fatehsite/FatehStarter.htm

موقع الكتروني تابع لحركة فتح: مؤتمرات حركة فتح قبل وبعد الانطلاقة، http://fatehforums.com/showthread.php?t=120528

نصر الله، تيسير: حركة فتح بين التيارات المختلفة والبعد الفكري، الجزيرة نت، المعرفة،2004/04/26، http://www.aljazeera.net/opinions/pages/1e85b493-4cac-4da5-b2a4-a64a1977e888

نصر الله، تيسير: حركة فتح بين الخطاب التقليدي والحلول الإبداعية، الجزيرة نت، المعرفة، 2006/2/28، http://www.aljazeera.net/opinions/pages/e5579549-2b92-4054-a290-fa0952606bc5

نصر الله، تيسير: حركة فتح.. إلى أين؟، الجزيرة نت، 2004/10/03، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/783927F0-61A4-4373-94B7-DFC9146EFDA5.htm

الملاحق

البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر العام السادس لحركة فتح

مقدمة:

بدأ الإعداد لانطلاق حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في منتصف عقد الخمسينات من القرنالماضي نتيجة إرهاصات لواقع جديد بعد نكبة 1948 يحمل رائحة الإصرار والمقاومة، من ثورة يوليو 52 في مصر، الى بدايات الكفاح المسلح الفلسطيني الذي قاده أبو جهاد في غزة في 1954، الى تشكيل قوة للفدائيين الفلسطينيين في غزة بإشراف القيادة المصرية، الى انطلاق حركات التحرر الوطني في الجزائر وفيتنام وفي آسيا وأفريقيا.

كانت تلك التربة الخصبة لانطلاق حركة 'فتح' في الربع الأخير من عام 1957بلورت فتح برنامجها النضالي الذي أدرك أهمية تعبئة الشعب الفلسطيني بكل فئاته وطبقاته وأماكن تواجده، وتجنب الصراع الطبقي والفئوي والطائفي والإقليمي، وركز على العمل على استعادة الهوية الفلسطينية للأرض والشعب وعلى أهمية ترسيخ استقلال الإرادة الفلسطينية وتعظيم ارتباطها بالأمة العربية واستقطابدعمها وحمايتها، وبدأت فتح بعدها في الإعداد لانطلاق الكفاح المسلح من خلال قوات العاصفة.شكل انطلاق حركة فتح بالكفاح المسلح في غرة يناير 1965 ولادة حقيقية لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرةبعد النكبة، لتعيد معه 'فتح' الاعتبار لهوية الشعب الفلسطيني وشخصيته الوطنية، وتلفت كل الأنظار إلى القضية الفلسطينية وعدالتها ومكانتها بين حركات التحرر في أرجاء العالم. انطلقت الثورة المسلحة التي مثلت رأس الحربة لتحرير فلسطين، ثورة فلسطينية الوجه، عربية القلب، إنسانية الأبعاد. إنطلقت فتح من رحم المعاناة لتحول صورة الشعب الفلسطيني من لاجئين إلى شعب له حقوقه الوطنية التي يجب أن تحظى بدعم المجتمع الدولي والشرعية الدولية.

ثم كانت هزيمة 1967 واحتلال ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، فقررت 'فتح ' تصعيد الكفاح المسلح داخل الوطن، ودخل أبو عمار ورفاقه إلى أرض الوطن المحتل لتدعيم جهاز فتح السري وتوسيعه وبناء الخلايا الجديدة، ثم كانت معركة الكرامة رمز الصمود الفلسطيني الأسطوري، ليزداد بعدها عنفوان فتح وعنفوان المقاومة ضد الاحتلال

الإسرائيلي. (راجع المقدمة التاريخية لهذا البرنامج السياسي التي تقدم شـرحا وتحلـيلا أكثـر تفصيلا لانطلاقة حركة فتح، ونضالها ودورها في قيادة الشعب الفلسطيني.

في 9 ديسمبر 1987 انفجر الغضب الفلسطيني في وجه الاحتلال، وانطلقت انتفاضـة الحجارة التي زلزلت الأرض تحت أقدام الاحتلال، ليعلن بعدها المجلـس الـوطني الفلسـطيني التاسع عشر في 15 نوفمبر 1988 قيام دولة فلسطين والتي اعترفت بها 52 دولة قبل مـرور عشرة أيام على هذا الإعلان.

وجاءت حرب الخليج في أغسطس 1990 وانهيار الاتحاد السوفيتي وخسارتنا لصـديق كان دائماً إلى جانبنا، وخسارتنا العربية في العراق.

والخليج، وبروز القطب الأمريكي الأوحد في العالم، فكان لزاماً علينا إعادة النظر فـي إستراتيجيتنا المرحلية واغتنام فرصة التحرك بالسلام، فكانت عملية السلام وقيام السلطة الوطنية التي فتحت الأبواب لتحرير المدن الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، ولبناء مؤسسـات الدولـة المستقلة القادمة، ولاعتراف دولي كبير وعلاقات سياسية واقتصادية وتجارية مع دول العـالم، وانجازات داخلية كثيرة على الصعيد السياسي والدستوري والاقتصادي. كان للسلطة الفلسطينية إيجابيات أخرى كثيرة، لعل أهمها عودة (200.000) فلسطيني الى الوطن ونهاية الإبعـاد مـن الوطن، وكان للسلطة أيضاً سلبيات وعثرات (راجع تفاصيلها في المقدمة التاريخية.

شهدت نهاية عام 2000 فشل مفاوضات كامب ديفيد في الوصول الى حل نهائي ما أدى الى تعثر عملية السلام، والى انفجار الانتفاضة الفلسطينية الثانية في ظل السلطة الوطنية، بعـد الانتفاضة القصيرة التي انطلقت إثر إحداث النفق عام 1996. اشتد الحصار الإسرائيلي وتصاعد الاستيطان، وتصاعدت المقاومة، واجتاحت القوات الإسرائيلية الغازية الضفة الغربية بأسـرها، وحاصرت الأخ القائد أبوعمار، وتآمرت لقتله. صمد القائد ورفض الاستسلام. في 11 نـوفمبر 2004 بعد سنتين من الصمود الأسطوري في وجه الحصار وبعد محاولات اغتيال متعددة، وبعد حصار إسرائيلي مطبق ومستمر على المقاطعة، استشهد القائد والمعلم ياسر عرفـات وكانـت الصدمة الكبيرة برحيله فارساً وقائداً شهيداً. دفعت حركة فتح برمز من رموزها ليقود المسـيرة في تلك الظروف الصعبة، وتولى الأخ أبو مازن دفة القيادة، لكن الحصار الإسـرائيلي اسـتمر وتصاعد الاستيطان.

في يناير 2006 أعلن الرئيس أبو مازن عن انتخابات تشريعية فازت فيها حماس، تبعها حصار إسرائيلي ودولي، تشكلت على أثره في مطلع العام 2007 حكومة ائتلافية للوحدة الوطنية نجحت جزئياً في فك الحصار، وفي يونيو من نفس العام قامت حماس بانقلاب عسكري في غزة، احتلت خلاله مؤسسات السلطة وقامت بفصل غزة عن الضفة وفرضت نظاما عسكريا قمعياً صارماً أنهى الشرعية الديمقراطية في غزة.

استمرت حماس بعد انقلابها في تعميق الهوة بين غزة والضفة وفي إقصاء كل من يخالفها الرأي، وفي إنشاء مؤسسات بديلة وموازية لمؤسسات السلطة، واستخدمت أدوات القمع في كبت الحريات، ومحاربة تنظيمنا، والفصائل الأخرى، مستبدلة مشروعنا الوطني الفلسطيني، والشرعية الديمقراطية بمشروعها الخاص. وانطلقت حماس في مفاوضاتها غير المباشرة مع اسرائيل الى مشروع اتفاق بهدنة مع اسرائيل، فرضتها على التنظيمات الأخرى بالقوةالمسلحة، ما شكل حماية للحدود الإسرائيلية، واعتبرت حماس أن أية محاولة للتصدي للتهدئة تشكل عبثا بالمصالح الوطنية، متناسية ادعاءاتها ومقولاتها السابقة عن استمرار المقاومة، التي استخدمتها لتبرير محاولاتها المستمرةلتدمير اتفاقاتنا مع اسرائيل التي حققت في 1994 و 1995 انسحابات واسعة من الضفة وغزة. أصبحت سيطرة حماس على قطاع غزة هي هدفها الأول أيا كانت النتيجة على الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومصالح شعبنا وبالأخص في قطاع غزة.

لم ينجح اتفاق التهدئة بين حماس وإسرائيل في وقف التآمر الاسرائيلي على شعبنا في غزة، فكان العدوان الإسرائيلي الإجرامي عليه في مطلع العام 2009، ذلك العدوان الذي أحدث دماراً هائلا وأدى الى استشهاد المئات وجرح وإصابة الآلاف من أبناء شعبنا في قطاع غزة، والى إحكام الحصار حولها، وإحباط المحاولاتلإعادة تعميرها.

ظلت حركة فتح أمينة لمبادئها، وعملت من خلال السلطة على توفير الدعم لغزة، وبقيت جاهزة دائما للتعامل الجاد مع أي مشروع وحدوي يعيد اللحمة والوحدة لشعبنا وسلطتنا، ويحافظ على شرعية واحدة في التمثيل تكمن في منظمة التحرير، وفي الشرعية الديمقراطية التي تكمن في الشعب الذي يعبر عنها بالانتخابات. استجابت فتح للمبادرات العربية، وآخرها المصرية، لإنهاء الانقسام والعودة الى الوحدة، ومازالت مصر تسعى لانجاح الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة، وهو حوار ندعمه بقوة ونسعى لتحقيق النجاح له.

كان للسياسة الأمريكية في المنطقة في السنوات السبع الأخيرة دور مهم في تدهور الأوضاع، وفي تأييد ودعم السلوك العدواني والاستيطاني الإسرائيلي، كما استخدمت إدارة بوش الأمريكية القوة المفرطة في التعامل مع الدول العربية والإسلامية، وقامت بتدمير العراق وأفغانستان ولبنان.

هبت رياح التغيير في أمريكا بنجاح باراك أوباما والحزب الديمقراطي في الانتخابات الأمريكية الأخيرة،وبالأخص بعد أعاصير الأزمة المالية الكاسحة التي انطلقت من الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة لولاية الرئيس بوش لتضرب الاقتصاد العالمي بأسره. يتجه العالم إلى مزيد من التعددية، وبالأخص بنمو قدرة روسيا والصين والاتحاد الأوروبي الاقتصادية والعسكرية والسياسية، لعل ذلك يؤدي الى التزام أكبر بالقانون الدولي، واستخدام أقل للقوة المفرطة للدول الكبرى في قمع الشعوب وسلبها حريتها واستقلالها. أبدى الرئيس أوباما استعداده للعب دور ايجابي في قضيتنا وفي المنطقة بشكل عام، وقام بعمل مراجعة نقدية لسياسة بوش في منطقتنا، وطالب إسرائيل بوقف الاستيطان وتبني فكرة الدولتين، لكن ذلك لن يعود علينا بأدنى فائدة إذا لم تستعد حركتنا عافيتها، وإذا استمر الانقسام الفلسطيني والضعف العربي.

بناء حركة فتح وتجددها ووحدتها، وقيادتها لشعب فلسطيني موحد وسعيها لبناء موقف عربي قوي هو طريقنا الى القوة، والى الاستفادة من رياح التغيير العالمية، ومن الفرق بين سياسة جورج بوش وسياسةالرئيس الحالي لأمريكا.

مازالت غزة تعاني من الحصار الإسرائيلي، ومن القصف والاجتياح والاغتيال، تفتقد إلى الوقود والكهرباء ومستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي، بل والغذاء والكساء والدواء والأمن والاستقرار، كما أنها تفتقد الوحدة مع الوطن وحرية الحركة للأشخاص منها وإليها. ومازالت الضفة تحت الاحتلال الإسرائيلي،تتقلص مساحتها بالاستيطان السرطاني وتحيط جدران الفصل العنصري بمدنها وقراها، وبخاصة عاصمة بلادنا القدس التي يتهددها التهويد، ونحن نواجه حكومة إسرائيلية تتبنى الاستيطان وتعميق الاحتلال ورفض حقوق الشعب الفلسطيني بدون موارية أو تستر، وأسرانا الأبطال يملأون سجون إسرائيل، والوطن يفتقد الوحدةالوطنية والشرعية الديمقراطية والأمان.

هذه الصورة الفلسطينية القاتمة يجب أن تحفزنا إلى المزيد من العمل والنضال وليس للهدم والاستسلام، فقضيتنا مازالت حية في كل بقاع العالم. مازال شعبنا على استعداد للتضحية من أجل حريته واستقلال الوطن، يتحمل بصمود مذهل أصعب الظروف دونما أي إشارة إلى استعداده للتنازل عن ذرة تراب من وطنه وحقوقه، وهو باق على أرضه لا يهاجر، ينمو ويتكاثر محافظا على عروبة الأرض وهويتها الفلسطينية، وإسرائيل لا تنعم بأمان دائم واستقرار، وثلثي مواطنيها غير متأكدين، عند سؤالهم في آخر استقصاء، ما إذا كانت إسرائيل ستبقى بعد الستين سنة القادمة، ومازال العالم يعترف بحقوقنا، ويرى أن السلام والإستقرار في المنطقة لن يتحققا إلا بحل قضيتنا حلاً عادلاً نرتضيه، ومازالت قضيتنا محركا أساسيا للشارعين العربي والإسلامي.

اكتسبنا خبرة كحركة تحرر وطني وثورة فلسطينية، أضيفت لها خبرة التنمية والتطوير وبناء مؤسسات الدولة، وكلها خبرات ساهمت في بناء كوادر قادرة على الاستمرار والتعلم من الأخطاء، والبناء على المنجزات. ولكن هذه الحركة الرائدة تجد نفسها اليوم أمام تحديات جسام وتغييرات خطيرة تهدد بانهيارمشروعها الوطني في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية وإعادة الحقوق المغتصبة.

تواجه حركتنا التهديد بخسارة ما بذلت من أجله الغالي والرخيص: قافلة من الشهداء يقودها رجال عظام من كوادرها ومن لجنتها المركزية وفي مقدمتهم الشهيد القائد ياسر عرفات. آلاف الكوادر من خيرة شبابها، يملأون سجون الاحتلال، وآلاف المعاقين من أبنائها وفلذات أكبادها يتحملون جراحهم لتحيا فلسطين، ويعيش حاملا الحلم والأمل رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، ورجال مؤمنون بأصالة وفلسطينية حركتهم، لا يزال يملؤهم الأمل في أن تنهض حركتهم من كبوتها وتعالج أوجاع وآلام المرحلة.

يشكل مؤتمرنا الحركي السادس وقراراته وخطاب السيد الرئيس محمود عباس عند إفتتاح المؤتمر إنطلاقة جديدة للحركة تستعيد من خلالها عافيتها وفاعليتها، كما أن المؤتمر حقق تجديداً لقيادتها ولوحدتها في ظلالثوابت والشرعية.

تنتظر الجماهير الفلسطينية برنامج الحركة لكي تستمد منه الأمل في المستقبل، ولكي تجدد الثقة في القيادة المنتخبة، وقدرتها على حماية المشروع الوطني، واستعدادها لمواصلة النضال بحكمة وشجاعة حتى تحقيق النصر.

الثوابت الإستراتيجية والسياسات المرحلية لحركة فتح:

انطلقت فتح من رحم شعبها وأمتها، حركة للتحرر الوطني للشعب الفلسطيني وثورة تستهدف تثويرالشعب الفلسطيني وتوحيده وتنظيمه وتحرير إرادته لكي يأخذ زمام قضيته بيده فيدفعها من الجمود الى الحركة لإنهاء الاحتلال والاستيطان ولإعادة اللاجئين الى وطنهم.رسمت فتح إستراتيجية وطنية حكمت رؤيتها وأولوياتها وحركتها عبر نصف قرن من الزمان. ولكنهاكانت تضع برامج مرحلية منطلقة من الثوابت في إستراتيجيتها، آخذة في الاعتبار إن العالم الذي تعمل فيه دائم التغيير يحمل لها تطورات مستمرة فلسطينيا وإسرائيليا وعربيا ودوليا، وتؤثر هذه التطورات في عوامل القوة والضعف للحركة، وفيما تتيحه من فرص، على حركتنا الاستفادة منها، وما تحمله من مخاطر عليها تفاديها.

أهداف حركة فتح وإستراتيجيتها حددت أسلوبها وميزت شخصيتها عن الحركات والأحزاب الأخرى في المنطقة، وبعضها انتهازي غير جلده وأهدافه ووسائله عند كل تغيير في الأوضاع ومعادلات القوى،وبعضها ظل جامدا لا يتطور في وجه تطورات دولية هائلة مما أدى الى سقوطه وتلاشيه وزواله من الساحة. يقال إن الثابت الوحيد في العالم هو التغيير، ولكن قدرة أي حركة سياسية على الحياة والاستمرار لا تعتمد فقط على قدرتها على مواجهة التغيير أو التكيف معه أو مواجهته، وإنما في إحداث التغيير وقيادته والاستفادة منه، تفعل ولا تكتفي برد الفعل. ولعل فترات النهوض في فتح كانت تلك الفترات التي بادرت فيها الحركة بالفعل والتغيير، وان فترات جمودها كانت عندما اكتفت بالخضوع للتغيير الآتي من خارجها والاكتفاء برد الفعل.

عندما تقوم الحركة الثورية بإحداث التغيير تحتفظ دائما بعناصر ثابتة في أهدافها وأسلوبها، تميز شخصيتها وتحقق استمرارها، بما يحفظ ولاء أعضائها وانتماءهم لها والتفاف الجماهير حولها. (تعتبر الاهداف والمباديء والاساليب المنصوص عليها في الباب الاول من النظام الاساسي منطلقاً اساسياً لحركتنا وجزءا من هوية شعبنا الفكرية والسياسية وهي ايضا هوية الحركة وميثاقها الاصيل الذي اسس لانطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة وانعتاق شعبنا من نير الاستعمار والعنصرية، لقد شكلت هديا للالاف من الشهداء والجرحى والاسرى وهي بمثابة عقد وطني وسياسي تتعاقد عليه الاجيال حتى استعادة شعبنا حقه في تقرير مصيره.

تتجدد الحركة الثورية فتصحح أخطاءها وتتجاوز قصورها وتنمي عناصر قوتها، وتفعل ذلك وعيونها ثابتة على أهدافها الإستراتيجية ومصالح شعبها العليا، وذلك سر حركة فتح واستمرارها نصف قرن من الزمان رائدة للمشروع الوطني الفلسطيني.

نأت الحركة في ثوابتها عن تبني فكر حزبي أحادي، باعتبارها حركة تحرر وطني تمثل الشعب بطوائفه وطبقاته وقطاعاته كافة، وفتحت الباب أمام تيارات سياسية وفكرية، هي تيارات النهضة العربية الحديثة الثلاثة:

الإسلامية والقومية واليسارية، وانصهرت هذه التيارات في رحاب حركة فتح لتؤسس فكراً وطنياً ثورياً فلسطينياً ينتمي للفكر العربي والإسلامي، اغتنى وتطور في ضوء الممارسة والكفاح، وتعمق محتواه الكفاحي والديمقراطي أيضاً.

في الإستراتيجية:

يمكن تلخيص الأهداف المحددة في إستراتيجية حركة فتح بما يلي:

1. تحرير الوطن وإنهاء استيطانه والوصول إلى الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني:

تحرير الوطن هو محور نضال حركة فتح، ويشمل ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو حق ثابت غير قابل للتصرف لا يسقط بالتقادم اعترف به وأكده المجتمع الدولي، وهو يشمل حقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس على الأرض الفلسطينية المحررة التي احتلتها اسرائيلبعد الرابع من حزيران 1967، وحق لاجئيه في العودة والتعويض، استنادا الى ميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة رقم 194، ويتركز في الأجل المنظور في التصدي للاستيطان وتهويد القدس والحصار المفروض على بلادنا والاحتلال لمدننا وقرانا بهدف إنهائها جميعا كخطوة على درب تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

انطلقت فتح بالكفاح المسلح لتحرير الوطن، وهو وغيره من أساليب المقاومة المشروعة حق للشعب الفلسطيني يعترف به القانون الدولي طالما بقي الاحتلال على أرضنا. تتبنى الحركة السلام العادل والشامل هدفاً استراتيجياً، تتعدد الوسائل للوصول إليه ولكنها لا تقبل الجمود بديلا، وهي تتبنى النضال بأدواته المختلفة وسيلة لاستعادة حقوقنا الثابتة.

ترى الحركة أن تناقضها مع الاحتلال هو التناقض الأساسي، وان كل الصراعات الأخرى تمثل تناقضات ثانوية، وأن حقوق الشعب الفلسطيني لا تسقط بالتقادم، ولكنها تبرز

وتنضج بالنضال، وأن كل بقعة ارض فلسطينية مقدسة ومهمة مثل غيرها، مع أولوية خاصة للقدس عاصمة بلادنا الأبدية، ودرتها ورمزها، أولى القبلتين، ومحط أنظار المؤمنين الموحدين في العالم بأسره.

2. أساليب النضال وأشكاله:

ينطلق النضال من حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وفي النضال ضد الاستيطان والطرد والترحيل، والتمييز العنصري، وهو حق تكفله الشرائع والقوانين الدولية. انطلق نضالنا الثوري بالكفاح المسلح في وجه الاغتصاب المسلح لأرضنا، ولكنه لم يقتصر عليه أبداً، وتنوعت أدواته وأساليبه لتشمل الكفاح السلمي كما مارسته الانتفاضة، والمظاهرات والاعتصام والعصيان المدني والمواجهات ضد عصابات المستوطنين، والنضال السياسي والإعلامي والقانوني والدبلوماسي، والمفاوضات مع سلطة الاحتلال، وعليه فان حق الشعب الفلسطيني في ممارسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال المسلح لأرضه يبقى حقا ثابتا أكدته الشرائع والقانون الدولي. ان اختيار أسلوب الكفاح في الزمان والمكان يعتمد على القدرات الذاتية والجماهيرية، وعلى الأوضاع الداخلية والخارجية، وحساب معادلات القوى وضرورات الحفاظ على الحركة، وعلى قدرة الشعب على الثورة والصمود، والاستمرار في الكفاح.

الغايات لا تبرر كل الوسائل في حسابات فتح، فهناك وسائل تتناقض مع الأهداف العامة على المدى الطويل، وبخاصة أن فتح طرحت منذ البداية حلولا إنسانية تكفل التعايش المستقبلي بين المسلمين والمسيحيين واليهود في دولة ديمقراطية واحدة. رفضت حركة فتح منذ انطلاقتها استهداف المدنيين من اي كان، كما رفضت نقل المعركة للخارج، كما رفضت فوضى السلاح وسوء إستخدامه والفلتان الأمني.

3. الشخصية الوطنية المستقلة والهوية الفلسطينية:

ارتكزت إستراتيجية حركة فتح على الشعب الفلسطيني ونضاله، وأنه لا بديل له عن وطنه، ولذلك فقد بذلت الحركة جهودها في كل الميادين لتأكيد الشخصية الوطنية المستقلة، ولتثبيت الهوية الفلسطينية، هذه الهوية هي مرتكز حقنا في بلادنا، ورفضنا إعادة التوطين في الأقطار العربية المجاورة (باعتبارنا عرب في بلادنا وجوارنا)، أو في أي وطن بديل. وترى الحركة أن تأكيد الشخصية الوطنية يتطلب الاهتمام بالانتماء للجماهير والوطن والمكونات

الاجتماعية الأساسية. الانتماء الى الهوية الفلسطينية هو جزء لا يتجزأ من الانتماء للدائرة الحضارية العربية الإسلامية ومن الانفتاح الإنساني، ولهذا اكدت الحركة دوما على أن انتماء الحركة هو بالأساس وطني فلسطيني، وان هذا الانتماء هو الذي يقرر الحركة السياسية وأولوياتها. انطلقت الحركة في زمان تشتت فيه الانتماء الفلسطيني الى أحزاب قومية وأخرى دينية وثالثة أممية إيديولوجية، بما يؤدي إليه ذلك أحياناً من فقدان الهوية الأصلية والسقوط في كمين التبعية للخارج وأهدافه، ولذلك فهي منذ انطلاقتها رائدة المشروع الوطني وحاميته في المراحل كافة، على قاعدة الشخصية الوطنية المستقلة والبرنامج الوطني لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس. ناضلت الحركة في أصعب الظروف دفاعاً عن استقلال القرار الوطني الفلسطيني.

4. الوحدة الوطنية الفلسطينية:

الشعب الفلسطيني شعب أصيل واضح الهوية والانتماء الى وطنه تمسك بهما ويناضل منذ ما يقارب القرن من الزمان من اجل الحفاظ على وطنه وهويته الوطنية وتحرير ارضه من الاحتلال والاستيطان. والشعب العربي الفلسطيني وحدة واحدة داخل الوطن، في الضفة وقلبها القدس، وفي القطاع، وخلف الخط الأخضر، وخارجه في الشتات. تعرض هذا الشعب لمحنة تاريخية أدت الى تشريده وتشتيته داخل الوطن وخارجه، ليعيش جزء كبير من أبناء شعبنا في مخيمات اللاجئين داخل الوطن وخارجه، ولكن الشعب الفلسطيني ظل متمسكا بوحدته في كل آن ومكان. إن شعبنا بمسلميه ومسيحييه شعب مؤمن ملتزم يحافظ على عقيدته وتراثه ويحرص على وحدته الوطنية، كما أن شعبنا كله أينما كان، في الداخل والخارج، في القرى والمدن والمخيمات، وأيا كانت عقيدته، مسلماً كان أو مسيحياً، هو شعب واحد لا يتجزأ. وحدته الوطنية هي سر قوته وصموده، وتحقيق هذه الوحدة والانطلاق منها، مرتكز استراتيجي للحركة. تنطلق فتح من تحملها مسئولية الشعب الفلسطيني أينما كان، والى أي طائفة انتمى. ولعب الشهيد أبو عمار دوراً متميزاً في رعاية أبناء شعبنا في كل مكان كما قام برعاية الذين هجروا منهم الى الحدود الليبية والعراقية. ترفض فتح الاقتتال الفلسطيني وتدينه، وتعتبر الدم الفلسطيني خطا أحمر، وإراقته جريمة وخطيئة. ناضلت فتح من اجل وحدانية التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية ومازالت تعمل لاستمرارها ممثلا للشعب الفلسطيني تنضوي تحت لوائها الفصائل والأحزاب والشخصيات الوطنية المستقلة كافة.

5. انتماؤنا العربي وعلاقاتنا العربية:

الشعب الفلسطيني شعب عربي، وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية، نصادق من يصادقها ونعادي من يعاديها. ناضل الأحرار العرب معنا وانتمى الكثير منهم الى حركتنا. قدمت لنا أمتنا الدعم والحماية، وشاركتنا في معركة التحرير بدماء أبنائها وإمكانياتها، وهي ترى أن المشروع الاستعماري الاستيطاني الذي استهدفنا إنما يستهدف وطننا العربي. علاقات فتح العربية، وتنميتها والحفاظ عليها، منطلق استراتيجي لحركة فتح، ومصدر قوة لشعبنا رغم الخلافات العربية، عبرت عنه الحركة في أدبياتها بشعار 'فتح فلسطينية المنطلق وعربية القلب والعمق، وتحرير فلسطين واجب قومي'.

ناضلت الحركة لكي تصبح منظمة التحرير الفلسطينية عضوا كامل العضوية في الجامعة العربية، وسوف نعمل لكي تستمر الدولة الفلسطينية عضواً أساسيا فاعلا في جامعة الدول العربية. علاقتنا بالحكومات العربية هي أفضل العلاقات السياسية الأخوية، ونحن كحركة نلتزم بقرارات الجامعة العربية، ولكننا لا ندخل في تحالفات جزئية مع بعض الدول العربية ضد دول عربية أخرى، وندرك الأهمية الخاصة لدول الجوار، ولكننا نسعى للحفاظ على أفضل العلاقات بالجميع. لا نقبل الوصاية والتبعية لأحد، ونسعى للوحدة العربية المنشودة بكل قوانا. هذه السمة الواضحة في إستراتيجيتنا، تطلبت منا الدخول في مواجهات مكلفة دفاعا عن القرار الفلسطيني المستقل، ما جعل الاستقلالية أحد السمات الرئيسية في إستراتيجية فتح. وقد ناضلنا من اجل قرارنا الوطني المستقل.

6. الإسلام والأديان السماوية في إستراتيجية فتح:

فلسطين هي الأرض المقدسة للأديان السماوية، والإسلام هو دين الأغلبية من أبناء الشعب الفلسطيني، وهو الدين الرسمي للسلطة والدولة، وللمسيحية نفس القدسية والاحترام، ولا تسمح حركة فتح بأي تمييز بين الفلسطينيين على أساس دينهم وعقيدتهم أو مقدار إيمانهم، ونحترم حرية العبادة للجميع، بما فيهم اليهود، وقد انطلقت حركتنا تدعو لدولة ديمقراطية لا طائفية للمسلمين والمسيحيين واليهود.

تستلهم الحركة القيم الروحية والدينية من الإسلام والأديان السماوية وهي تنتمي فكريا الى الثقافة العربية الإسلامية لأنها حركة شعب يحافظ على القيم الأخلاقية والروحية، ويؤمن

بالله ورسله وكتبه، ولكن فتح حركة لا تقبل الطائفية، وترفض التعصب والتطـرف وتـرى أن الأديان السماوية تحض على الإخاء والتسامح والتعايش بين الشعوب.

7. دور العلاقات الدولية في إستراتيجية فتح:

لا توجد تحالفات وعلاقات دولية ثابتة، وإنما تستند العلاقات الدوليـة الـى المصـالح والرؤى والقيم المشتركة، ومعادلات القوى، وتتغير بتغيرها ولكن هذه العلاقات تستند أيضا في عصرنا الى القانون الدولي، وحقوق الإنسان والاتفاقات الدولية.

تسعى الحركة دائما الى تنمية علاقاتها الدولية وتطويرهـا موسـعة دائـرة أصـدقائها وحلفائها، ملتزمة استراتيجياً بالقانون الدولي، وبشرعة الأمم المتحدة، ملتزمة بميثاقها. تنطلـق حركة فتح في علاقاتها الخارجية من كونها حركة تحرر وطني تكافح ضد الاحتلال الإسرائيلي، مستندة دائما في حركتها الشعبية والرسمية إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقـه في الاستقلال والعودة، كما أنها تستند إلى الحمايات التـي كفلهـا القـانون الـدولي الإنسـاني وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب، وحمايـة المدنيين تحت الاحتلال الأجنبي، والى أحكام القانون الدولي التي أكدت حق الشعوب في مقاومة الاحتلال والحق في الكفاح من أجل حريتها واستقلالها وتقرير مصيرها.

لذلك فحركتنا تولي الأمم المتحدة اهتماما خاصا وتعمل على إعادة تفعيل دورها بشـأن القضية الفلسطينية وتطوراتها. يشكل القانون الدولي حماية للشعب الفلسطيني مـن محـاولات سلطة الاحتلال الاستفراد بنا واعتبارنا 'قضية داخلية' تتعامل معها بعيداً عن القـانون الـدولي الإنساني وحمايته، ما يمكنها من الاستمرار في الاحتلال والاستيطان والتهجير.

تدرك حركة فتح أن المجتمع الدولي يقف الى جانب الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها، المحافظة على وحدتها، والمتمسكة بحقوقها، في ظل القانون الدولي وحمايتـه، ولا يقف الى جانبالشعوب التي تستجدي حقوقها من مغتصبيها وتتخلى عن حماية القانون الـدولي، وتتراجع عن ثوابتها.

تدرك حركة فتح خطورة النظام الدولي القائم على الأحادية القطبيـة الـذي أدى إلـى حروب دامية تركزت على منطقتنا والى تدمير العراق وأفغانستان، والـى تفجيـر التناقضـات الطائفية والعرقية، والى بث الكراهية بين الشعوب، والى فرض القوة علـى حسـاب القـانون

ولاسيما في مجلس الأمن. لكن هذا النظام قد تعرض للإخفاق والهزائم العسكرية والسياسية وأخيرا الاقتصادية، مما يبشر ببزوغ النظام متعدد الأقطاب الذي سيعيد التوازن في العلاقات الدولية ويتيح لنا فرصة أكبر في عمل دولي داعم لحقوقنا.

8. سمات أخرى مميزة في إستراتيجية حركة فتح:

تتبنى فتح الديمقراطية والتسامح، ومواكبة العصر، ورفض التطرف والإرهاب بكل أشكاله ولاسيما إرهاب الدولة، وتتعامل فتح باعتدال مع الواقعية السياسية وهي سمات ميزت أسلوبها، وكسبت دائما جماهيرها وساعدتها على توسيع دائرة أصدقائها وحلفائها، ولكنها تنطلق جميعها من الثوابت، ومن الاستعداد للنضال الضروري لتحقيق الأهداف، وبذلك فهي تشكل جزءاً هاماً من منطلقاتها الإستراتيجية. العقلانية في مفهوم فتح لا تعني التفريط بالحقوق والثوابت، وإنما استخدام العقل والعلم في تحقيق هذه الأهداف، والاعتدال لا يعني الجبن والهروب من المشكلات، وإنما رفض التطرف، ومحاولة تغطية العجز بالمبالغة والتهور، والديمقراطية لا تعني الرضوخ للقوالب الأمريكية، أو التسليم بالآراء الخاطئة، أو المضللة، وإنما بالعودة الدائمة للجماهير وتوسيع قاعدة مشاركتها في اتخاذ القرارات ورفض الدكتاتورية وحكم الفرد ونحن نخطئ إذا قبلنا بنهج الفردية.

التسامح في إستراتيجية فتح لا يعني التهاون والنكوص، بل رفض التعصب الأعمى، ورفض تغليب الأحقاد على الوفاق الاجتماعي والتوحد الوطني، ومواكبة العصر لا تعني القبول بالتغريب والعولمة في ظل الهيمنة الغربية، وإنما الأخذ بالعلم والتقنية الحديثة سلاحا لتحقيق أهدافنا، وقد التزمت حركة فتح بالتقدم ومواكبة العصر في مواجهة خصم متقدم علمياً وتقنياً، ولبناء وطن تحيط به التحديات من كل مكان.

تبنت فتح هذه السمات لأنها انطلقت كحركة للشعب الفلسطيني كله وليست حزبا نخبويا، ولأنها في تحليلها للمعطيات قررت أن تعمل للأجل الطويل، بعيداً عن الانتهازية والمغامرة، ولأنها آمنت بالديمقراطية والوحدة، التزمت بالحوار والاعتدال، ولأنها طرحت مشروعاً إنسانياً تقدمياً على عدوها، كان من الضروري أن ترفض التطرف والإرهاب، وفي هذا السياق لا بد من التمييز بين الإرهاب الذي يقتل المدنيين لأهداف سياسية عدوانية وهو يشمل إرهاب الدولة الذي تمارسه اسرائيل ضد شعبنا، وبين المقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي وكفاح الشعوب

من أجل حريتها واستقلالها وتقرير مصيرها. لذلك نحن نقف مع دول العالم التي تطالب بتعريف الإرهاب وإبراز الفرق بين أعمال الإرهاب المرفوضة والمدانة وبين حق الشعوب في كفاحها من أجل التخلص من الاحتلال الأجنبي والاستعمار وكل أشكال السيطرة والهيمنة الأجنبية.

تتمسك الحركة بالقيم الإنسانية، قيم العدل والسلام وحقوق الإنسان، والمساواة، والحوار بينالأفراد والجماعات، وبين الثقافات والحضارات، وتقف بقوة الى جانب أهداف ورسالة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، التي تؤكد دور الثقافة والتربية لتوطيد الأمن والسلم الدوليين، وكذلك إيمانها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة.

هذه هي الرؤى والالتزامات الثابتة التي تشكل إستراتيجية حركة فتح، وتمثل مجموعة الأهداف والوسائل والرؤى هذه أسلوباً خاصاً لحركة فتح، وشخصية مميزة وخطاً استراتيجياً نضالياً تنطلق منه في التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية. تعيش فتح في عالم دائم التغير وتخطط له من خلال برامج مرحلية ضمنتها برامجها السياسية التي اعتمدتها مؤتمراتها العامة، ما يتطلب تحديداً واضحاً لمهام المرحلة القادمة.

• مهام المرحلة القادمة:

مقدمة:

تنطلق 'فتح' من مؤتمرها السادس لقيادة مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطني الفلسطيني، وإذا كانتالمراحل السابقة جميعها قد انطوت على صعوبات كبرى وتهديدات جسام لمستقبل قضيتنا الوطنية فإن المرحلة المقبلة تبدو أكثر تعقيداً وأشد خطورة، بحكم تضافر عوامل خارجية وداخلية متنوعة ومتعددة أهمها الانحياز الأميركي لإسرائيل، وعلى الأخص في ظل الإدارة الأمريكية السابقة، وانقسام الموقف العربي، والانشقاق الداخلي الفلسطيني، الذي ألحق أفدح الأضرار بقضيتنا وبوحدتنا الوطنية وبقدرتنا على مواجهة الاحتلال.

ما زلنا نمر بمرحلة تحرر وطني بكل متطلباتها، ولكننا لن نكون أسرى لقوالب جامدة، فنحن أيضانعد مؤسساتنا لإنطلاق دولة مستقلة كاملة السيادة، والمزج بين متطلبات المرحلتين يخلق تعقيدات لا بد من التعامل معها بحكمة وإبداع.

تدرك 'فتح' أنها ستواجه المرحلة المقبلة وستجتازها مظفرة كما واجهت ما سبقها من مراحل وتمكنت من اجتيازها، وإنها تملك من عناصر القوة ما يهيؤها للانطلاق نحو المستقبل:

1) شعب ملتزم بقضيته مؤمن بعدالتها استمر في النضال جيلا بعد جيل رغم المعاناة من أجل تحقيقأهدافه الوطنية.

2) أُمة عربية ما زالت قضية فلسطين تحرك ضميرها، ويبدو أن حكوماتها تتجه الى المصالحة بعد فترةمن الخصومة والانقسام والصراعات الداخلية الموجعة ما يمكنها من الحراك في دعم قضيتنا، وأُمة إسلامية تزداد تعاطفاً مع شعبنا مسلوب الأرض والحقوق.

3) عدو محتل يقف مع حليفه الأميركي في مواجهة الأُسرة الدولية، والقانون الدولي، ويعاني من الفضائح والتراجع التدريجي في موقفه وقدرته على رسم المستقبل على قياس مصالحه التوسعية، وكان لهزيمة غزوته ضد لبنان، ولصمود الشعب الفلسطيني دور مؤثر في تحقيق هذا التراجع.

4) رياح التغيير تهب على الولايات المتحدة، في ظل إدارتها الجديدة، والأرجح أن يبتعد العالم بمقدمها عن الأحادية، ويتجه نحو مزيد من التعددية والتوازن والحوار، والالتزام بالقانون الدولي.

5) الدولة الروسية الصديقة تزداد قوة واستقلالا، وتصميما على المواجهة المحدودة والمدروسة، والصينوالاتحاد الأوروبي والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وتركيا وجميعهم أصدقاء، تنمو قوتهم واقتصادياتهم،والأقطار العربية البترولية الشقيقة تحقق نموا اقتصاديا سريعا، بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد لا يكون هناك حل للأزمة المالية الدولية دون دور كبير تلعبه دول الخليج العربي، وفي مقدمتهاالسعودية، وكذلك الصين بصناديقها المالية السيادية الهامة.

- **في المقابل هناك عناصر سلبية وضعف في واقعنا:**

1) نحن ندرك أن العدو رغم كل تناقضاته ما زال يحظى بدعم استراتيجي من أمريكا، بالرغم من هزيمة التيار المحافظ المعادي للعرب والمسلمين فيها.

2) الساحة الفلسطينية مازالت منقسمة ومحاصرة سياسيا وجغرافيا، ولعل ذلك أخطر نقاط ضعفنا. ومازالت حركتنا في حاجة لاسترداد عافيتها، وتفعيل قواها وجماهيرها، وتوحيد قادتها وكوادرها وطاقاتها، وذلك ما نحن بحاجة أن نخرج به من مؤتمرنا السادس.

3) الحكومات العربية تساعد ولكنها لا تقدم لنا الدعم الذي يكفي لخلق توازن مع قوى العدو، أو للحفاظ على القدس عربية إسلامية، كما أنها لا تجهز جماهيرها لمواجهة جادة: سياسية واقتصادية، مع الاحتلال الإسرائيلي، ولدى بعضها الاستعداد للقبول بالضغط الأمريكي للتطبيع المجاني مع إسرائيل على حسابنا.

4) الدعم الأوروبي تقلص عما كان عليه في التسعينات، نتيجة لتوسيع عضوية الاتحاد الأوروبي وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، ونتيجة لانقسامنا وتقلص نفوذنا، وللضغط الأمريكي، والابتزاز الإسرائيلي.

وفي المحصلة هنالك نقاط قوة و نقاط ضعف في واقعنا. وهناك أخطار علينا مواجهتها أو تجنبها وأهمها الانقسام الداخلي، والتمحور الإقليمي، وهناك فرص علينا اقتناصها، ومن بينها الفرصة التي تتيحها هزيمة المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط، ونهاية حقبة الرئيس بوش التي استندت الى استخدام القوة المفرطة في إدارة السياسة الأمريكية في المنطقة، من خلال رؤية أحادية للعالم ترفض التعددية، والمشاركة الدولية في اتخاذ القرارات، كما أدت سياستها الى محورة المنطقة حول الصراع الأمريكي – الإيراني، ما أذكى نيران الفتنة والانقسام في وطننا ومنطقتنا. قد تتاح فرصة أفضل في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة. وقد تتاح فرص قومية وإقليمية جديدة، تتمثل بمصالحة عربية وبدور ايجابي لتركيا وتحسن في موقف إيران تجاهنا، وهي قوى إقليمية كانت تقف في الماضي الى جانب عدونا وتقيم معه أوثق التحالفات.

تلك هي العناصر الرئيسية لبناء الإستراتيجية: أهداف وطنية واضحة وثابتة ومعطيات راهنة دائمة التغيير،وهي تستند الى عناصر القوة، وعناصر الضعف الداخلية، والى الفرص المتاحة، والأخطار المهددة خارجيا.

إن مواجهة المرحلة المقبلة تتطلب، قبل أي شيء آخر، تعريفاً دقيقاً وتشخيصاً واضحاً للمهام الكفاحية التي تطرحها المرحلة القادمة، باعتبار ذلك القاعدة الأساس لصياغة سياسات وآليات وأدوات المواجهة:هدفنا المركزي هو دحر الاحتلال وتحرير الوطن، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس وكفالة حق اللاجئين في العودة والتعويض.

تحليلنا للمرحلة القادمة يوضح المهام المرحلية المطلوب أدائها لتحقيق هذا الهدف وتتلخص في مواجهة الاحتلال الاستيطاني والحفاظ على الأرض والمقدسات وعروبتها،

وبخاصة في القدس، والعمل على الإفراج عن الأسرى، والتمسك بثوابتنا، واستنهاض النضال بأشكاله المختلفة لدحر الاحتلال، وتصحيح المسار التفاوضي دون الاقتصار عليه أو القبول باستمراره دون جدوى، ومحاولة الحصول من خلاله على تقدم باتجاه أهدافنا، واستكشاف بدائل إستراتيجية للمواجهة إذا فشلت عملية السلام في شكلها الحالي، والاستمرار في بناء القوة الذاتية لاستمرار هذه المواجهة.

علينا أن نتفق على ترجمة هذه التوجهات الرئيسة الى مهام مرحلية تفصيلية لتحقيق أهدافنا في المرحلة القادمة، وهو ما سنعرضه فيما يلي:

مواجهة الاحتلال الاستيطاني واستمرار النضال من أجل التحرير والاستقلال.

1- الثوابت:

استمرار الالتزام بالثوابت الوطنية وفي مقدمتها حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

2- اللاجئون:

تلتزم حركة فتح بما يلي:

أ- العمل الدءوب لتحقيق حق اللاجئين في العودة والتعويض واستعادة الممتلكات، وبوحدة قضية اللاجئين دون النظر لأماكن تواجدهم بمن فيهم اللاجئون في اراضي (48). وترى الحركة ضرورة المحافظة على المخيم كشاهد سياسي أساسي للاجئين الذين حرموا من العودة لديارهم الى حين حل قضيتهم، وضرورة التمسك بوكالة الغوث كعنوان دولي واعتراف بقضية اللاجئين الى حين عودتهم الى بيوتهم وبلادهم، مع العمل على تحسين أوضاع اللاجئين والمخيمات، ومع التأكيد على أن منظمة التحرير هي المرجعية السياسية للاجئين الفلسطينيين.

ب- التأكيد على رفض مبدأ التوطين القسري أو الدعوة للوطن البديل، فلا توطين في لبنان ولا وطن بديل في الأردن.

3- الأسرى:

العمل الدؤوب للإفراج عن أسرانا جميعاً ولن نوقع أي إتفاق نهائي إلا عندما يتم ذلك.

4- الحق في المقاومة:

تتمسك حركة فتح بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، بكافة الوسائل المشروعة بما فيها حقه في ممارسة الكفاح المسلح الذي يكفله القانون الدولي، طالما استمر الاحتلال، والاستيطان، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الثابتة.

5- أشكال النضال في المرحلة الراهنة:

تتبنى حركة فتح أشكال النضال المشروع كافة، مع التمسك بخيار السلام، دون الاقتصار على المفاوضات لتحقيقه، ومن بين أشكال هذا النضال التي يمكن ممارستها بنجاح في المرحلة الراهنة لإسناد المفاوضات وتفعيلها أو كبديل لها إن لم تحقق غاياتها:

أ) استنهاض النضال الشعبي المناهض للاستيطان ونموذجه المعاصر الناجح هو المواجهة المستمرة في بلعين ونعلين ضد الاستيطان والجدار، ولإنقاذ القدس ورفض تهويدها. مهمتنا تعبئة المواطنين جميعا للانخراط في أنشطتها، وتحقيق المشاركة العربية والأجنبية الشعبية فيها، وتقديم كل العون من أجهزة السلطة لإنجاحها، وتصدر القيادات الحركية والشعبية والرسمية لأهم فعالياتها.

ب) إبداع أشكال جديدة للنضال والمقاومة عبر المبادرات الشعبية ومبادرات كوادر الحركة، وتصميم شعبنا على الصمود والمقاومة بما تكفله الشرائع الدولية.

ج) مقاطعة المنتجات الإسرائيلية في الداخل والخارج من خلال التحرك الشعبي، وعلى الأخص ما يتعلق بالسلع الاستهلاكية التي يتوفر لها إنتاج محلي بديل، وممارسة أشكال جديدة من العصيان المدني ضد الاحتلال، والعمل على تصعيد حملة دولية لمقاطعة إسرائيل ومنتجاتها ومؤسساتها بالاستفادة من تجربة جنوب إفريقيا.

د) طرح ومناقشة بدائل إستراتيجية فلسطينية، إذا تعذر تحقيق التقدم من خلال المفاوضات الحالية، بما في ذلك طرح فكرة الدولة الديمقراطية الموحدة، التي ترفض العنصرية والهيمنة والاحتلال، وتطوير النضال ضد الأبار- تهايد والعنصرية الإسرائيلية، أو العودة إلى فكرة إعلان قيام الدولة على حدود 1967، وغيرها من البدائل الإستراتيجية.

هـ) العمل المستمر للإفراج عن الأسرى والمعتقلين، وإنهاء الحصارالخارجي والحواجز الداخلية وتحقيق حرية الحركة.

و) العودة الى الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتحميلهما مسؤولياتهما في حل الصراع وإنهاء الاحتلال، ومواصلة العمل لإستصدار قرارات من مجلس الأمن على أساس الباب السابع من الميثاق لها صفة الإلزام.

ز) استعادة علاقتنا المباشرة والقوية بمعسكر السلام الإسرائيلي، وإعادة تنشيطه للعمل من أجل السلام العادل دون خلط مع التطبيع كسياسة مرفوضة في ظل الاحتلال.

6- العمل على تطوير أداء منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات وصيانة حقوقنا بما يلي:

إن استمرار المفاوضات دون إحراز تقدم حقيقي في زمن محدد يشكل خطرا على حقوقنا ويتحول الى عبث يسمح لإسرائيل باستخدامه غطاء لاستمرار الاستيطان ولتعميق الاحتلال. لتفادي هذا الخطر علينا التاكد من التزام 'م.ت.ف' بالقواعد التالية للخوض في المفاوضات:

1. ربط عملية التفاوض بالتقدم الحقيقي على الأرض وفق مؤشرات واضحة للعيان أهمها:الإصرار على وقف الاستيطان وبخاصة في القدس وقفا كاملا، والتوقف التام عن تغيير معالم القدس وتهويدها وهما شرطان لا يجوز استئناف أي مفاوضات بدون تحقيقهما، كما يجب التأكد من وقف (إسرائيل) للاجتياح والاعتقالات والاغتيالات ورفع الحصار عن شعبنا

في غزة وإزالة الحواجز في الضفة الغربية، والانسحاب الى حدود 28 سبتمبر 2000 كخطوة أولى للوصول الى حدود 4 حزيران 1967 كمؤشرات واضحة للتقدم على الأرض وربط التقدم في المفاوضات بانجازها.

2. التفاوض يكون على أساس الشرعية الدولية وقراراتها الرئيسة: (383،242،194،181) وفي إطار المبادرة العربية للسلام، طالما كان هذا الاستمرار يحقق أهدافنا الإستراتيجية والمرحلية.

3. مواصلة العمل لإنعقاد مؤتمر دولي جديد للسلام يثبت حقوقنا ويدفع بإتجاه مفاوضات سريعة تنتج إتفاقاً للسلام يحقق أهدافنا.

4. الإصرار على وضع جدول زمني واضح وملتزم به وسقف زمني للمفاوضات.

5. رفض تأجيل التفاوض على القدس أو على قضية اللاجئين، أو أي من قضايا الحل النهائي.

6. رفض فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة.

7. رفض الاعتراف بإسرائيل 'دولة يهودية'، رفضا قاطعا لا تراجع عنه حماية لحقوق اللاجئين ولحقوق أهلنا عبر الخط الأخضر.

8. الإصرار على مشاركة دولية أثناء المفاوضات، وعلى آلية للتحكيم عند حدوث خلاف على تنفيذ الاتفاقات، تكون ملزمة للطرفين.

9. الإصرار على رقابة دولية وآلية حفظ سلام دولية لضمان تنفيذ الإتفاق.

10. نجاحنا في تحقيق أهدافنا من خلال المفاوضات يتطلب تشكيل لجنة مهنية وطنية قادرة على التفاوض، تستمر في تبعيتها لمنظمة التحرير، تراقبها لجنة عليا تشارك فيها الفصائل والشخصيات والكفاءات الفلسطينية، ولجنة أخرى حركية تتابع المفاوضات وتقدم تقاريرها للجنة المركزية والمجلس الثوري.

11. لا بد من الذهاب إلى استفتاء شعبي لاعتماد اتفاق السلام الذي يتم الوصول إليه عبر المفاوضات النهائية.

إن استمرار النضال من أجل تحرير الوطن لإقامة الدولة المستقلة وعودة اللاجئين يتطلب تفعيل وتوحيد حركتنا المناضلة، وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، والقيام بمهام ضرورية في الساحة الفلسطينية والعربية والدولية نفصلها فيما يلي:

أولاً: إعادة بناء الحركة وتفعيلها وتوحيدها:

فتح هي أداة الثورة وقيادتها التي تتحمل مسئولية حماية المشروع الوطني الفلسطيني، وتحقيق أهدافه، وصولاً إلى الدولة الفلسطينية الحرة المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الى أرضهم. بدون فتح قادرة وموحدة وفاعلة يصبح هذا الهدف، في الأجل المنظور على الأقل، صعب المنال. ولذلك فإن المهام الأساسية للمرحلة القادمة تنطلق من تطوير الذات، وتصحيح الوضع الداخلي.

يتعرض البرنامج التنظيمي للحركة لهذه المهام باستفاضة، ونوجز فيما يلي هذه المهام لضرورة تحقيقها ما يسمح بتفعيل الخط السياسي المقترح للمرحلة القادمة، وتنفيذ مهامه.

المهام الأساسية لإعادة بناء الحركة وتفعيلها وتوحيدها هي:

1- العمل على استعادة الدعم الجماهيري للحركة بالعودة إلى المبادرة والفعل واستعادة الخط النضالي لتحقيق السلام العادل، والتأكيد على استمرار حركتنا كحركة تحرر وطني، لا تتخلى عن مقاومة الاحتلال، والحفاظ على النقاء الثوري الذي ميز الحركة عند انطلاقها، والحرص على أخلاقيات أبناء الحركة وسلوكهم في التعامل داخل الحركة ومع الجماهير، وبتأكيد قيم الالتزام والمحاسبة، والعدالة، وتكريس الالتزام بعقلية المؤسسة الواحدة، وبتجديد 'قانون المحبة' في التعامل بين أبناء الحركة للحفاظ على وحدتها.

2- إعادة البناء الحركي، بإعادة التنسيب وفق النظام الأساسي وإحياء وتفعيل الأطر من القاعدة حتى قمة التنظيم وإنهاء ظاهرة الكادر غير المؤطر تنظيميا وايجاد صيغ أكثر فاعلية لتأطير العسكريين وتفعيل دور اللجنة المركزية، والإصرار على تشكيلها بالانتخاب، وممارستها لصلاحياتها دون السماح بتخطيها أو تجاوزها، وتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار من خلال منح صلاحيات أوسع للمجلس الثوري، واستكمال بناء المفوضيات والمؤسسات الحركية في الوطن وفي الخارج وممارسة الحوار الديمقراطي الايجابي داخل الأطر، وانتظام عقد المؤتمرات الحركية، وتطوير أشكال تنظيمية تحفظ السرية وبالأخص في المناطق التي تتطلبها.

3- استمرار الالتزام بالتربية النضالية والاستعداد الدائم للانخراط في مقاومة الاحتلال، والتضحية من أجل الوطن، وتثقيف الكادر بالاجتماعات الحركية المنتظمة وبالدورات التثقيفية. وبإصدار التعميمات الحركية. والاستمرار في تعبئة كوادر الحركة وجماهيرها بتراث الكفاح المسلح الفلسطيني، بالاحتفال بمعاركنا وباحياء تاريخ نضالنا، وبالاستعداد الدائم للعطاء.

4- تحقيق وحدة الحركة بين الداخل والخارج وبين الضفة والقطاع وبين شباب الحركة وشيوخها.

5- الحرص على استقلال الحركة في إطار منظمة التحرير والسلطة.

6- تنمية مالية الحركة بالاعتماد على الذات وعلى الجماهير الفلسطينية في الشتات وفي الداخل وإعادة بناء النظام المالي في الحركة بما يضمن الشفافية ويتيح للحركة فرصة الاطلاع والرقابة والمحاسبة من خلال تطوير المفوضية المالية وتوحيد مراكز الصرف والتمويل والتقدم بتقارير مالية دورية أمام المجلس الثوري والمؤتمر العام.

7- تجديد شباب الحركة، والتعاون بين الأجيال، والعمل على جسر الهوة ومد جسور العلاقة بين الكوادر الشابة، وبين الأجيال التي أسست الحركة، وتمرست بالخبرة الطويلة، والعمل على تنمية الكوادر الشابة، وإتاحة الفرصة لها لاكتساب المزيد من الخبرة والممارسة الثورية والحنكة السياسية، بإشراكها في الأطر القيادية العليا وإعدادها لتولي قيادة الحركة وضمان استمرارها.

8- إعادة هيكلة وتفعيل الشبيبة الفتحاوية لتلعب دورها الأساسي في تأهيل وخلق كوادر فتحاوية شابة، ولكي تلعب دورها المستقبلي بفعالية ونجاح، والاهتمام بالأشبال والزهرات، وخلق إطار حركي متميز لرعايتهم وتوجيههم كقاعدة أساسية عريضة تمثل مع الشبيبة مستقبل الحركة.

9- تنمية دور المرأة، وإعداد كادر نسوي مؤهل علميا وثقافيا وسياسيا، وتوسيع ودعم دور المرأة في الحركة وتعزيز حضورها في الأطر القيادية للحركة. لقد نما دور المرأة الفلسطينية في المقاومة وفي نضالنا السياسي والاجتماعي، وأثبتت نتائج الانتخابات الأخيرة الحاجة الى تطوير دور الكادر النسائي للحركة، وتجديده بالشابات، في ظل الفرصة العريضة المتاحة لتمثيل المرأة في الحياة النيابية الفلسطينية.

10- القضاء على الظواهر السلبية وفي طليعتها مراكز القوى والشللية والعشائرية، بفصل الأجهزة الأمنية عن التنظيم المدني، وبرفض أي تمويل خارجي للكوادر أو الأجهزة والمؤسسات الحركية دون رقابة مركزية، وبالحفاظ على الشرعية والتراتبية التنظيمية والانضباط الحركي، وبتصعيد المحاسبة وبتفعيل وتحديث آليات عمل الرقابة الحركية والمحكمة الحركية.

11- إعادة النظر في الخطاب الإعلامي للحركة وتسليم مسئوليته لمتخصصين قادرين على خلق المواصفات المطلوبة لنجاحه من وضوح وصدق وتكامل وإقناع، وتبني مبدأ المبادرة وليس رد الفعل في العمل الإعلامي، وإشراك كافة مستويات الحركة في صياغة مفاهيمه.

12- تكريس التوجه نحو تقديم الحركة للخدمات المجتمعية، وبخاصة في مجال الصحة والتعليم والثقافة والتراث، وتعزيز حضور الحركة ومشاركتها القيادية في المنظمات الشعبية.

13- تكريم قدامى المناضلين ورواد حركة فتح والاستفادة من خبراتهم، وتكريمهم وتوثيق تجاربهم ومسيرتهم للاستفادة منها في توثيق مسيرة حركة فتح عبر نصف قرن من الريادة والنضال.

ثانياً: تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها:

منظمة التحرير هي السلطة الأعلى لمؤسسات الشعب الفلسطيني والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة، والمجسدة لوحدته الوطنية، وضمن هذا الإطار تلتزم حركة فتح بما يلي:

1. تأكيد دور منظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية أعلى للسلطة الوطنية الفلسطينية، وصياغة الأسس الدستورية التي تنظم العلاقة بين المنظمة والسلطة ومؤسساتها بما يضمن أن تكون المنظمة هي مرجعية للسلطة وباعتبار المنظمة هي المخولة بالمفاوضات وبالتوقيع على أي اتفاق سياسي نهائي ينجز الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. إن ذلك يتطلب وضع برنامج سياسي وطني للمنظمة يستجيب لتحديات المرحلة ويتم التوافق عليه.

2. التمسك بمبدأ تمييز الحركة عن السلطة والمنظمة.

3. تفعيل مؤسسات المنظمة ودوائرها وممثلياتها وهيئاتها داخل الوطن وخارجه، وإعادة تشكيل الدوائر الحالية بحسب الجدوى والفعالية، والعمل على ضم القوى والفصائل الفلسطينية الجديدة إلى المنظمة، بما يؤدي الى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في مجلسها الوطني، في إطار الالتزام بأهداف المنظمة وميثاقها وإستراتيجيتها والتزاماتها، والعمل على إجراء الانتخابات للمجلس الوطني في الداخل، وفي الخارج كلما أمكن، وعلى أساس التمثيل النسبي، والعمل على عقد المجلس الوطني والمجلس المركزي بانتظام.

4. تحديث مفاهيم وآليات والتزامات مشاركة الفصائل والقوى في مؤسسات المنظمة بما يكفل الالتزام بإستراتيجياتها ومنطلقاتها وينظم علاقاتها داخل المنظمة، ويحد من تفاقم التناقضات الثانوية بينها.

5. تعزيز حضور المنظمة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في الشتات وخاصة في المخيمات في الدول العربية وفي الخارج.

6. إحياء وتفعيل روابط المنظمة مع قوى التضامن العربية والعالمية وإعادة بناء العلاقات معها.

7. تطوير علاقات المنظمة على المستويين العربي والدولي، شعوباً وأحزاباً وحكومات.

ثالثا: تحقيق وحدة الوطن والتصدي للحصار:

* في مواجهة الانقسام:

إن استمرار حالة الانقسام بين شطري الوطن تمثل تهديدا خطيرا على مستقبل القضية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتتحمل حماس المسئولية في استمرار حالة الانقسام. علينا المضي قدما لتحقيق النجاح للحوار الوطني الشامل وفي مقدمته الحوار مع حماس على قاعدة إنهاء الانقسام في غزة وقيام حكومة توافق وطني تقوم بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعيه متزامنة، وتوحيد الأجهزة الأمنية كأجهزة وطنية تحمي أمن الوطن والمواطن، ومعالجة آثار الانقلاب والانقسام، وتحقيق المصالحة الوطنية والإفراج عن المعتقلين.

إن إخفاق الحوار بسبب تعنت حماس لا ينقص من أولويته ولا من إصرارنا على استمراره، ولكنه يلزم فتح بإعتماد خيارات بديلة:

– إعادة بناء الحركة في غزة بما يتطلبه الوضع القائم، وتوفير الدعم الكامل لتنظيمنا لمواجهة' الانقسام.'

– دفع طاقات الحركة بإتجاه تعزيز العمل الجماهيري وإستنهاض الشعب الفلسطيني في مواجهة الإنقسام والدكتاتورية.

– فضح ممارسات حماس الخارجة عن التقاليد والاعراف الفلسطينية على ما ترتكبه من جرائم، بحق الشعب الفلسطيني.

– المطالبة بدعم أمني عربي في قطاع غزة في المرحلة الانتقالية.

– تعزيز العمل الإعلامي في الشارع العربي والإسلامي لكشف حقيقة سياسات حماس وممارساتها.

* في التصدي للحصار:

أ) تعزيز صمود غزه في وجه الحصار، ومنحها الأولوية في تقديم الدعم الوطني من خلال مالية السلطة والمنح الدولية، وحل المشكلات الملحة لأبناء غزة المقيمين في الخارج والطلبة والمرضى.

ب) إطلاق حمله دولية إنسانية مناهضه للحصار والتجويع وتعريف العالم بالجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل بحق المواطنين في غزه، وربط المفاوضات مع إسرائيل بشرط رفع الحصار.

ج) التفكيك التدريجي لارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالسوق الإسرائيلية خاصة في الكهرباء والوقود والغاز والمواد الغذائية الأساسية، والاستعاضة عنها بالسوق المصرية والأردنية والعربية.

د) العمل على تنفيذ الاتفاقية الدولية لمعبر رفح، ومحاولة تطويرها بما لا يعطي الاحتلال فرصة التحكم بفتح وإغلاق هذا المعبر الحيوي الهام.

*** في تحقيق الوحدة الوطنية والشراكة السياسية:**

مع التأكيد على دور منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها السلطة الأعلى لمؤسسات الشعب الفلسطيني والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني المجسدة لوحدته الوطنية، إلا أن تطوير مفهوم الوحدة الوطنية إلى الشراكة السياسية أصبح ضرورة ملحة في المرحلة المقبلة بالنظر إلى تنوع المهام الوطنية وانضمام فصائل وأحزاب وتيارات جديدة إلى تيار العمل الوطني مما يقتضي تأسيس قاعدة جديدة للتعايش مع هذه القوى في إطار شراكة منضبطة تسهم في تعزيز مساحات الاتفاق وتقليص نقاط الخلاف بالاستناد إلى مرجعيات واضحة أهمها:

1) احترام التعددية والحق في تشكيل الأحزاب والتيارات بالتوافق مع القانون.

2) تعزيز مفاهيم الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة على المستويات المحلية والوطنية.

3) الاحتكام الى صندوق الاقتراع في تشكيل الهيئات والمجالس والأطر المحلية والنقابية والتشريعية.

4) توسيع دائرة المشاركة في رسم السياسات الوطنية العامة.

5) تعديل القوانين خاصة ما تعلق منها بالانتخابات لمنح القوى والأحزاب الناشئة فرصة أفضل للمشاركة في الانتخابات.

6) إنشاء محكمة دستورية عليا لفض النزاعات المتعلقة بالدستور والقوانين.

7) تحصين المكتسبات السياسية الفلسطينية من خلال اعتبار الالتزام بما نصت عليه من تعهدات شرطًا حاسماً للمشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية.

8) تحفيز القاعدة الشعبية على التحرك لحماية الوحدة الوطنية والشراكة السياسية.

9) تعميم ثقافة الشراكة وتغليب الشأن الوطني العام على المصالح الأنانية الضيقة للقوى والفصائل والأحزاب.

رابعاً: الحفاظ على القدس:

القدس عاصمة فلسطين وقلبها، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومدينة السلام ورمز الأديان السماوية. لا سلام بدون عودة القدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين، وتعتبر فتح كل قرارات إسرائيل بضم القدس واستيطانها وتهجير أهلها وتغيير معالمها، قرارات باطلة ولاغيه ويجب إزالة ما ترتب عليها، والعمل على تطبيق الشرعية الدولية التي أدانت كل محاولات تهويد القدس، فهي جزء لا يتجزأ. من ارض فلسطين التي احتلت عام 1967 تلتزم حركة فتح بالمهام التالية فيما يتعلق بالقدس:

1. تجسيد القدس عاصمة سياسية أبدية لفلسطين، وعاصمة روحية للوطن العربي والعالم الإسلامي والمسيحي.

2. التمسك المطلق بقرارات الشرعية الدولية وفتوى محكمة العدل الدولية حول القدس التي تؤكد بطلان قرارات إسرائيل بالضم والاستيطان، وبناء جدار الفصل العنصري، وأن القدس جزء لا يتجزأ من. الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عدوان عام 1967.

3. توفير وسائل الدعم المتعلقة بالحفاظ على القدس ومقاومة محاولات تهويدها واستيطانها وعزلها عن باقي الأراضي الفلسطينية.

4. تقديم جميع التسهيلات التي يمكن للحركة تقديمها، وتلك التي تقدمها السلطة الوطنية لدعم صمود واستمرارية أهلنا في القدس، ودعم المشاريع التي تقدم خدمات أساسية لسكان القدس لتعزيز صمودهم والحفاظ على هويتهم الوطنية والحضارية.

5. دعم المؤسسات المقدسية والحفاظ على استمراريتها في خدمة صمود أبناء القدس، والعمل على بناء مؤسسات جديدة تحافظ على عروبة القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين المستقلة، والعمل على اعادة فتح المؤسسات التي اغلقها الاحتلال.

6. فتح قنوات حركية، ومن خلال السلطة الوطنية، مع الدول العربية والإسلامية والصديقة لتنفيذ مشاريع خاصة للحفاظ على هوية القدس وعروبتها لمواجهة هجمة الاستيطان والتهويد.

7. إنشاء صندوق خاص باسم القدس يستقبل التبرعات المحلية والإقليمية والدولية ويوحدها لدعم صمود أهل القدس.

8. تعزيز دور مراكز الابحاث في إصدار مواد إعلامية ودراسات تاريخية وثقافية وعقد المؤتمرات والندوات عن مدينة القدس وإبرازها إعلامياً لطرح قضية القدس على المستوى العالمي.

9. العمل على تفعيل مفوضية القدس واعتبارها مرجعية لشؤون القدس.

خامساً: مهام السلطة الوطنية الفلسطينية:

لقد تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية وقادتها سنين طويلة، وتولت كوادر حركة فتح غالبية مسئولياتها القيادية والإدارية، ولكن 'السلطة' يملكها الشعب الفلسطيني ويتداولها بالانتخاب، كما أنها جسم مستقل عن الحركة تمتلك فتح القدرة على التأثير عليها وبالأخص عندما تتولى قيادتها مباشرة. لابد للحركة من تكوين رؤية واضحة عما تريده من 'السلطة' وما هي المهام المستقبلية التي تلتزم فتح بتنفيذها من خلال السلطة عندما تقودها من خلال الشرعية الديمقراطية، وتلك التي ستطالب بتنفيذها إذا كانت خارج السلطة. فيما يلي هذه المهام باختصار، وان كان تفصيلها هو مهمة 'برنامج البناء الوطني' المقدم الى المؤتمر السادس للحركة:

1. التأكيد على مبادئ الديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة، وتعميق هذه الأسس وحماية حرية الأفراد وحقوقهم باعتبارها أسس بناء الدولة.

2. تحقيق الأمن والأمان واحترام القانون، وإعادة بناء وتنظيم الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية.

3. استكمال بناء وإعادة بناء مؤسسات الدولة، والحفاظ على الدستور والقوانين المنظمة للحياةالسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4. تنمية القيم والمفاهيم – المستندة إلى أسس حضارتنا العربية والإسلامية، والى المعايير الدولية إزاء المرأة والطفل والأسرة والشباب، والحقوق السياسية والمدنية والحريات العامة.

5. تعزيز دور المرأة، ومنع كل أشكال التمييز ضدها، وحمايتها من العنف الأسري والاجتماعي، والعمل على تمتعها بكافة حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنحالأهمية الخاصة لبرنامج صحة المرأة والصحة الإنجابية والثقافة الصحية.

6. العمل على توفير كل سبل الدعم للجرحى والأسرى وتطوير برامج متخصصة لتأهيل المحررين وتطوير برامج رعاية أسرهم.

7. محاربة الفساد وتحقيق الإصلاح الجذري في إدارة السلطة والقضاء، وتوفير حمايته، وتنفيذ إحكامه واستقلاله، واحترام القانون، والعمل على بلورة آليات الحكم والفصل بين السلطات، وتفعيل مبدأ المساءلة.

8. تعزيز حضور ومشاركة منظمات المجتمع المدني، التي تضطلع بدور وطني مشهود وفعال.

9. تطوير الاقتصاد الوطني على أسس الفاعلية الاقتصادية والاستقلال عن الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية، وتحقيق التوازن بين الأقاليم والمحافظات، والعمل على تنمية الطاقات والموارد البشرية وصيانتها، وعلى تدبير أفضل الشروط للتجارة الدولية الحرة لتيسير ودعم الصادرات، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل وتوفير شبكة أمان وحماية للفئات الأكثر معاناة في المجتمع، وللذين قدموا أرواحهم وصحتهم وحريتهم من أجل العمل الوطني: أسر الشهداء، والجرحى والمعاقون والأسرى والمعتقلون في سجون العدو وقدامى المجاهدين وأسرهم.

10. التركيز على دعم القطاع الخاص بخلق مناخ استثماري مشجع، وبمنح التسهيلات للمستثمرين وإقامة آلية سوق سليمة تحافظ على المنافسة الفاعلة المشروعة وتقيد الاحتكار وتحقق الحماية للمستهلك. لتحقيق إنتاج اقتصادي قادر على المنافسة وتحقيق عماله كاملة.

11. احترام حق كل فلسطيني في العمل والسعي الدائم لتوفير فرص العمل، والالتزام بحد أدنى للأجور، وتفعيل ودعم الأطر والنقابات العمالية.

12. تشجيع صندوق الاستثمار الفلسطيني والقطاع الخاص للاستثمار في قطاع الإسكان، وبالأخص في ضواحي المدن المهددة بالاستيطان، وتوفير مساكن ذات أسعار في متناول ذوي الدخل المحدود، والمتوسط.

13. كفالة حق المشاركة في الحياة الثقافية بكل أبعادها، واكتشاف ورعاية المواهب والمبدعين، والاهتمام بالإرث الثقافي الفلسطيني وحمايته، وإبرازه في كافة المحافل والمؤسسات.

سادساً: المهام تجاه الشعب الفلسطيني في الشتات:

أبناء شعبنا في الشتات جزء هام لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. انطلقت الثورة في الشتات وقدم لها شعبنا آلاف الشهداء، وتحمل خسائر ضخمة واضطر لهجرات جديدة لكي يحقق لها الاستمرار، واستمر يقدم لها الدعم المادي والمعنوي دون تردد أو كلل.

لكل الفلسطينيين في الشتات حق العودة الى ديارهم. الفلسطينيون في الشتات مصدر قوة حقيقية لوطنهم ولحركتهم، بمساهماتهم الشخصية والمالية وبتطوعهم لخدمة وطنهم، وبتأثيرهم على المجتمعات التي يعيشون فيها لصالح وطنهم. ولكن تفعيل قوتهم يتطلب القيام بالمهام الآتية:

1. ضرورة تفعيل وتعزيز دور الجاليات الفلسطينية ودعم كوادرها النضالية والمهنية وتفعيل الاتحادات والتنظيمات الشعبية في كل مناطق التواجد الفلسطيني في الشتات، وتعزيز علاقاتهم مع حركتنا ومع منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، والعمل على خلق تمثيل حقيقي لهذه الجاليات في أطر حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، عبر انتخابات دورية لاختيار ممثليها.

2. إشراك الفلسطينيين في الشتات في أنشطة الحركة والمنظمة، وفي اتخاذ القرارات المصيرية، وتوصيل المعلومات لهم عن كل ما يحدث في الوطن، وتجنيد طاقاتهم لدعم الوطن في الدول التي تستضيفهم، وفتح الباب أمامهم للاستثمار في فلسطين.

3. التصدي لمساعدة أبنائنا في الشتات عند تعرضهم للأخطار، كما حدث لأبناء شعبنا المقيمين في العراق، والعمل على تجنبهم أخطار الدخول في المعارك الداخلية للدول المضيفة، وإنقاذهم إذا أصيبوا نتيجة لها، وتشجيعهم على الاندماج في الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية في المجتمعات التي يعيشون فيها، والمحافظة على مكتسباتهم السياسية والمادية والمدنية في الدول المضيفة. ويجب أن تسعى الحركة لتفعيل دوائر المنظمة في أوساط شعبنا في الشتات لتفعيل هذا الدعم المطلوب له.

4. المحافظة على ثقافة وانتماء أجيال أبناء الجالية خارج الوطن العربي، من حيث دعم صلتهم بالوطن، ووضع برامج لتعليم أبنائهم اللغة العربية، وتاريخ وطنهم ونضال شعبهم، والحفاظ على انتمائهم وعلى حقهم في العودة الى وطنهم.

سابعاً: المهام تجاه شعبنا في 'أراضي 48

الفلسطينيون 'أهلنا في أراضي 48 ' جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، حافظوا علي هويتهم الوطنية وتراثهم وانتمائهم، وإيمانهم بقضية شعبهم العادل، ودفعوا ثمنا فادحا لصمودهم على أرض الوطن، فهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية ويعيشون تحت خطر 'التهويد' و'التطهير العرقي' أي الطرد من بلادهم. ولذلك فان هناك مهام ضرورية تلتزم فتح بأدائها في المرحلة القادمة تجاههم وأهمها:

1. ترفض حركة فتح الدعوة لإعلان "يهودية" دولة إسرائيل، وتتبنى مطالب أهلنا فلسطينيي أراضي 48 بأن على إسرائيل الاعتراف بهم كمواطنين كاملي الحقوق.

2. ترفض حركة فتح دعوات التطهير العرقي العنصرية من اسرائيل، مؤكدة حقيقة وجود أبناء شعبنا الطبيعي والتاريخي في وطنهم فلسطين قبل قيام إسرائيل واغتصابها لأرضنا.

3. تدعم فتح كل ما من شأنه تحقيق مطالب شعبنا بالمساواة وباستعادة حقوقهم وبتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وتعليمية لهم ولمناطقهم ومدنهم وقراهم.

4. تدعم حركة فتح تحقيق الوحدة وقيام تحالف بين القوى الفلسطينية في إسرائيل بما يحقق حصولهم على نسبة من المقاعد البرلمانية في الانتخابات الإسرائيلية توازي نسبتهم من عدد السكان، ما يزيد من قدرتهم لتحقيق مطالبهم العادلة.

5. تعمل حركة فتح على تعزيز التفاعل والتواصل بين أهلنا الفلسطينيين في إسرائيل والجماهير والهيئات والمنظمات الأهلية في الضفة وغزة لتعزيز اللحمة بين أبناء الشعب الواحد.

6. تعمل فتح على تعريف العالم بالوجود الفلسطيني في إسرائيل، وعلى دعم هذا الوجود في مختلف المجالات الإنسانية والاجتماعية والثقافية، والتصدي لسياسة التمييز العنصري ضد الفلسطينيين.

7. تدعم حركة فتح تشكيل أطر ولجان مشتركة من أبناء شعبنا في إسرائيل مع قوى ودعاة السلام في إسرائيل ضد الاحتلال والاستيطان لأرضنا الفلسطينية ومن أجل قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ثامناً: مهام تفعيل العمل العربي والإصرار على استقلال القرار الوطني الفلسطيني:

1. العمل على توفير أكبر قدر من الدعم العربي، بالعمل المكثف مع الدول العربية ثنائياً، وعلى الأخص مع دول الجوار مصر والأردن وسوريا ولبنان والسعودية، ومع الجامعة العربية والأطر العربية المشتركة، ومع المؤسسات الجماهيرية العربية، وتعزيز الالتزام العربي برفض التطبيع مع إسرائيل قبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي التزاما بمبادرة السلام العربية، والعمل مع أشقائنا العرب على فرض إجراءات مقاطعة إسرائيل ومعاقبتها على جرائمها وسلوكها وبخاصة إذا أصرت على استمرار الاستيطان.

2. ربط أوثق الصلات مع الجماهير العربية، من خلال إعادة بناء أوثق العلاقات بالمؤسسات والأحزاب الجماهيرية العربية، والعمل على إعادة تشكيل لجان الدعم والمساندة الشعبية لدعم كفاح الشعب الفلسطيني.

3. بناء علاقات خاصة بدول الجوار كما يلي:

الاستمرار في بناء علاقة سياسية خاصة مع مصر لدورها القيادي العربي والإقليمي والدولي، ولأنها دولة الجوار الأساسية لقطاع غزة.

الاستمرار في بناء علاقة خاصة بالأردن لدعمها المستمر لحقنا في الدولة الفلسطينية المستقلة، ولتداخل الشعبين الفلسطيني والأردني وللوجود الشعبي الفلسطيني القوي في الأردن، ولأنها دولة الجوار للضفة الغربية.

الاستمرار في بناء علاقة خاصة بسوريا لدورها التاريخي القيادي، ولأهميتها الإقليمية والعربية استراتيجيا وللتواجد الشعبي الفلسطيني القوي في سوريا ولبنان.

الاستمرار في بناء علاقة خاصة بلبنان، حيث المشكلة الأساسية للاجئين الفلسطينيين في الشتات، والحرص على الحيادية في الشئون الداخلية اللبنانية، ورعاية مصالح اللاجئين ورفض التوطين، والحرص على الوحدة الوطنية اللبنانية.

4. الاستمرار في بناء علاقة خاصة بالمملكة العربية السعودية، لدورها التاريخي ومكانتها العربية والدولية ولدعمها الكبير والدائم سياسيا واقتصاديا، والاستمرار في إقامة علاقات متميزة

مع تونس، التي احتضنت القيادة الفلسطينية في أصعب الأيام، والجزائر التي دعمت فتح منذ انطلاقها ورعت

المجالس الوطنية، والمغرب راعية لجنة القدس وصندوقها، ودول الخليج وفي مقدمتها دولة الأمارات العربية المتحدة لدعمها السياسي والمالي ولاحتضانها لجالية فلسطينية هامة، واليمن والسودان وموريتانيا لدورها السياسي الرائد ولاحتضانهما لأبناء شعبنا وحركتنا.

5. العمل على تعزيز دور الجامعة العربية، بيت العرب، كمركز للتضامن والتعاون والعمل العربي المشترك، في القضايا السياسية والثقافية والاقتصادية كافة والعمل على تطويرها وتطوير منظماتها المتخصصة.

6. الحفاظ على استقلال القرار الوطني الفلسطيني، ورفض سياسة المحاور في الوطن العربي، والحفاظ على مسافات متساوية مع الأشقاء العرب فيما يتعلق بمشاكلهم العربية والدولية مع الانحياز إلى الديمقراطية والتعددية.

7. التأكيد على ان السلام الحقيقي لكي يكون دائما يجب ان يكون عادلا وشاملا للمسارات جميعها.

8. العمل على تحقيق احترام حقوق اللاجئين الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في الأقطار العربية التي تستضيفهم، وحقهم في العمل والعيش بكرامة، في طل احترام القوانين المعمول بها في هذه الدول، ورفض التوطين في أي دولة عربية.

9. التضامن مع الشعب العراقي الشقيق بما يضمن سيادته ووحدة أراضيه، وتخلصه من الاحتلال الأمريكي، وقوفنا إلى جانب سوريا في سعيها لاستعادة الجولان المحتل، وتأكيد حق لبنان في استعادة اراضيه المحتلة، والعمل على إحياء التضامن العربي، والوقوف إلى جانب السودان والصومال في سعيهما لتحقيق الوحدة الوطنية والسلام والاستقرار.

تاسعاً: مهام العلاقات الدولية:

تعمل فتح في المرحلة القادمة على استعادة مكانتها الطبيعية والتاريخية لدى قوى الحرية والتحرر وشعوب العالم على أساس ثابت وواضح لحقيقة دورها كحركة تحرر وطني إضافة لما اكتسبته من مكانة دولية في الأحزاب والبرلمانات والتجمعات السياسية في العالم لقيادتها الشعب

الفلسطيني المطالب بحقوقه ولعملها لتحقيق السلام العادل في منطقتنا. هذا يستدعي الخطوات التالية:

1. تكثيف تحركنا السياسي لطرح مبادئنا وثوابتنا ونهجنا النضالي كحركة تحرر وطني تواجه أخطار الاحتلال الاستيطاني العنصري لبلادنا، والعمل على تصحيح صورة حركتنا لدى الجماهير وقوى التحرر في العالم. وتأكيد انتمائها لحركة التحرر العالمية.

2. تعزيز العلاقات مع القوى السياسية الضاغطة من أحزاب سياسية ونقابات ومنظمات غير حكومية، ولاسيما تلك التي تعمل في حقل حقوق الإنسان لما لهذه المؤسسات من تأثير وفاعلية وطنياً وعالمياً.

3. التعريف بمفهوم السلام عند الشعب الفلسطيني القائم على العدل وحقه في ممارسة تقرير مصيره كباقي شعوب العالم بحرية، والمستند إلى مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، والتعريف بمفهوم السلام عند الإسرائيليين القائم على العدوان والاستيلاء على الأرض الفلسطينية والاستيطان فيها وتدمير المجتمع الفلسطيني والقضاء على مكونات الدولة

الفلسطينية المستقلة وتقويض أسس قيامها، وطرح يهودية الدولة لتمكين إسرائيل من مزيد من التمييز العنصري ضد أبناء شعبنا وراء الخط الأخضر ولحرمان اللاجئين الفلسطينيين من العودة لبلادهم.

4. تفعيل التحرك مع الدول والمنظمات الدولية من خلال أجهزة الحركة وتلك التابعة للمنظمة وللسلطة، وهذا يستدعي:

أ. تكثيف الحركة والاتصالات الثنائية والدولية المتعددة الإطراف لتعزيز الدعم الدولي للحقوق الفلسطينية وللتصدي للاستيطان والحصار والجدار ولحماية القدس والإفراج عن الأسرى والاستمرار المعونات المالية والاقتصادية، والاستعداد لتصعيد الحملة الدولية ضد الممارسات العنصرية الإسرائيلية وصولا إلى المقاطعة الدولية تمثلا بالخبرة جنوب الإفريقية.

ب. تعمل الحركة على تكثيف علاقاتنا مع هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من خلال السلطة والمنظمة، تأكيدا للشرعية الدولية ودورها، والعمل مع محكمة العدل الدولية والمؤسسات الدولية المختلفة وعلى الأخص لجنة حقوق الإنسان والأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة لمواجهة الحصار والاستيطان.

ت. توجيه المنظمة والسلطة لتمتين العلاقة الفلسطينية الخاصة بروسيا، وبالصين، الصديقين التاريخيين لفلسطين، وبالاتحاد الأوروبي ومؤسساته.

ث. الحرص على بناء علاقة قوية بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية، ورئاستها الجديدة، رغم الانحياز الأمريكي التاريخي لإسرائيل وإقامتها علاقات تحالف خاصة معها؛ علينا أن نبني علاقة تتجنب الوقوع في شرك التبعية، وترتكز على التذكير بالالتزامات الأمريكية بعملية السلام، وبحقوق الشعب الفلسطيني، وبحق الشعوب في الحرية والاستقلال، وعلى مصلحة أمريكا في تحقيق الاستقرار الذي يقوم على الحل العادللقضيتنا، والتذكير بالفشل الذريع لسياسة الرئيس بوش. والعمل على أن تقيم حركة فتح علاقاتمتوازنة مع الحزبين الأمريكيين الرئيسيين،وأن توسع دائرة الاتصال بالكونغرس، والمؤسساتالأمريكية الفاعلة، والعمل على الاستفادة من التغيير الحالي في الولايات المتحدة، وتفعيل دورالجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية في دعم القضية الفلسطينية.

5. حفز المنظمة والسلطة بشكل خاصة لتطوير العلاقة مع دول صديقة هامة في قارات العالمالثالث نمت قوتها السياسية والاقتصادية وتصاعد نفوذها الدولي، وفي مقدمتها البرازيل، والهندوماليزيا واندونيسيا وتركيا، وجنوب إفريقيا ونيجيريا، وكذلك تطوير علاقتنا بدول أوروبا غيرالأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها النرويج وسويسرا، والعمل على فتح حواراستراتيجي مع إيران، وقيام فتح بتفعيل العلاقة مع القوى السياسية والمؤسسات الشعبية في هذه الدول.

6. تعميق العلاقة مع المؤسسات الإقليمية والتجمعات السياسية، كمنظمة المؤتمر الإسلامي وحركةعدم الانحياز ومنظمة الاشتراكية الدولية، بما يخدم الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

7. الاهتمام بالعلاقة مع الأحزاب والتجمعات السياسية الإسلامية والآسيوية والإفريقية وكذلكمع الأحزاب الغربية، في إطار يعتمد الاحترام المتبادل، وبما يحقق دعم القضية الفلسطينية.

8. الالتزام بالقانون الدولي وتشجيع التعايش السلمي ونبذ العنصرية والاحتلال والإرهابوالتطرف، مع التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة.

9. العمل على الانضمام للحملة العالمية ضد التسلح النووي، والتذكير المستمر بالسلاح النووي الإسرائيلي، والعمل على إخلاء الشرق الأوسط من هذا السلاح.

An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies

The Fatah Movement's: Dilemmas and Challenges

By
Omar Rashad Saleem Nasser

Supervised By
Dr. Raed Neirat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2015

The Fatah Movement's: Dilemmas and Challenges

By
Omar Rashad Saleem Nasser
Supervised By
Dr. Raed Neirat

Abstract

This study has addressed, as the title indicates, the implications and challenges that have faced Fateh Movement(1965-2013) and their impact on it over these years. These big challenges and problematic issues are only seconded by internal and objective changes which the movement has experienced for five decades.

The problem of this study lies in the implications and challenges that Fateh movement has faced as a result of changes in the elements of identity and the challenges that have arisen at several stages of its history starting from the mutiny of Sabri Al-Bana(Abu Nidal) and Abu Musa, division and disagreement in opinions between the movement's leaderships and cadres, over the signing of Oslo Accords, to the crises which had faced the movement after establishment of the Palestinian National Authority (PNA) and the holding of its Sixth General Conference. These implications and challenges have taken different forms: leadership crisis, ideological structure, political program and discourse crisis and organizational building crisis.

In addition to examination of these implications and challenges and extent of their impact on the movement. the researcher also dwelt on how the movement could overcome them and how the sixth general

conference has contributed to solving them. On the basis of that, the researcher hypothesized that Fateh Movement suffered from a number of problematic issues and challenges particularly after signing Oslo Accords. These accords have weakened the wide popular support which Fateh had always enjoyed over the years. To test the hypothesis of the study, the researcher employed the historical method as well as the descriptive analytical method. The former was used to tell the story of origin and history of Fateh Movement, most important stations it has stopped at over more than four decades of its struggle. The latter method was used to describe the ideological and political changes the movement has experienced and lived in and their impact on these challenges and implication which it has faced.

In order to test his hypothesis, the researcher discussed the course of the movement and the changes it has experienced; he also dwelt on the effects of these changes on the challenges it has met. Chapter one was devoted to terms and concepts cited in the study while chapter two was devoted to providing a summary of the origin and development of the movement. This was done to put the reader in the historical context of the movement's establishment; it also dwelt on the ideological and political changes the movement has experienced over a long course of armed struggle, as a strategic and sole option for liberations of Palestine, the political settlement option and the impact of these options on the principles and aims of the movement. Chapter four examined the effect of the transformation the movement has witnessed

on challenges and problematic issue it has faced and the rise of several crises at the level of leaderships, ideological structure, political program and agendas, organizational building crisis and the role of movement's Sixth General Conference in solving these crisis.

After analysis of data, based on relevant literature review, and observation, the researcher found that the absence of an ideology for Fateh Movement has deprived it of a strength factor which had made her won wide popular support, during the era of armed struggle in the first three decades of its history. The movement has suffered from disintegration and weakness factor after all changes in its principles and aims over its long course, particularly after Oslo Accords and the stumbled negotiations. These have been demonstrated in a crisis at leadership level, ideological structure, political discourse and program as well as organizational building. Moreover, the movement's Sixth General Conference had failed to solve these problems. In addition, the change of Fateh from a movement to a PNA party has created a kind of political loyalty for the movement governed more by interests and benefits than by conviction and faith in its aims, principles and values.

In the light of the study findings, the researcher recommends institutionalization of organizational work inside Fateh Movement's institutions and frameworks. He also recommends reinvigoration of accountability system and fighting of corruption in order to have a cohesive organization. He also suggests redefinition of Fateh, renewal of its structure

and identity elements and ideological foundations. There is also a need for a revision of the movement's political program and discourse on the basis of its aims and historical record in line with the new political stage and staying away from a discourse that creates a state of schizophrenia or inconsistency between the history of the movements and its reality. Furthermore, there is a necessity to change the organizational structure of the movement in view of the new political developments of the movement after switching from the secret military struggle to popular work with the masses. Finally, the Fateh leadership has also to change membership criteria in order to control organizational work in the various frameworks of the movement.